



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري والشمول المالي واثريهما
في نمو الاقتصاد العراقي باستعمال نموذج
(Granger Causality)
دراسة تطبيقية

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

قدمتها الطالبة

زينة صادق زوير السعيدي

بإشراف الأستاذ الدكتور

سالم صلال راهي الحسنوي

2023 م

1444 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة (11)

الإهداء

إلى ...

الحاضرين جسداً وروحاً

والدي... امدهما الله بالصحة والعافية

وإلى ...

من حمل همومي .. وشاركني الصعاب ..

زوجي .. محبةً وامتناناً

زينة

شكر وتقدير

الحمد لله ﷻ حمداً دائماً لا ينقطع أبداً ولا يحصى له الخلاق عدداً والصلاة والسلام على خاتم النبيين
وعلى آله وصحبه الأطهار المنتجبين .

يطيب لي أن أقدم بفائق الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور سالم صلال الحسنناوي المشرف
على رسالتي، الذي كان لتوجيهاته السديدة الأثر الكبير في إكمالها، جزاه الله عني خير الجزاء .

ويدعوني واجب الوفاء والعرفان أن أقدم بالشكر والامتنان لأساتذة الدراسات العليا في قسم العلوم المالية
والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية كافة لدورهم الذي كان له الفضل في إعداد البحث .

وأقدم بجزيل الشكر والتقدير لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتجشهم عناء السفر والذين شرفني قبولهم
مناقشة هذه الرسالة وإبداء الرأي والملاحظات بشأنها، فلهم كل الاحترام والإعجاب وجزأهم الله عني خير
جزاء .

كما أقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الخبير اللغوي لما أبداه من جهود جعلت الرسالة سليمة من الأخطاء
اللغوية، والمقومين العلميين لما قدموه من ملاحظات مهمة وقيمة .

وأخيراً أقدم بالشكر إلى جميع زملاء الدراسة الذين قدموا لي يد العون والمساعدة لإظهار الرسالة بصورتها
الحالية .

والحمد لله رب العالمين

الباحثة

المستخلص :

تناولت الدراسة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) ، أذ تتحدد أهمية تلك العلاقة بمدى نجاح الحكومات في مهمة توظيف الإمكانيات المتاحة في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي ، واملت فرضيات الدراسة الاعتماد على التحليل النظري المستند إلى النظرية الاقتصادية ، فضلاً عن الأسلوب الكمي التحليلي باستخدام سببية كرانجر (Granger Causality) لتوضيح العلاقة المشار إليها مرتكزةً على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ، وهدفت الدراسة الى التعرف على المضامين العلمية لكل من الشمول المالي والإنفاق الاستثماري وعلاقة تلك المفاهيم مع بعضها وصولاً الى تحقيق اهداف النمو الاقتصادي .

وقد توصلت الباحثة إلى جملة من الاستنتاجات أهمها ، هنالك أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية وبدرجات مختلفة بين مؤشرات الشمول المالي المختارة في هذه الدراسة والمتمثلة في (عدد الفروع المصرفية ، أجهزة الصراف الآلي ، نقاط البيع الـ (POS) ، والنمو الاقتصادي المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشر الإنفاق الاستثماري ، وبالاعتماد على تلك النتائج التي تم التوصل إليها نلاحظ وجود علاقة سببية تتجه من الشمول المالي نحو الإنفاق الاستثماري ومن الإنفاق الاستثماري إلى الشمول المالي ، إذ يمكن أن يسهم الشمول المالي في تحسين وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية وتوفير رؤوس أموال للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية ، كذلك وجود علاقة سببية تتجه من الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي ، إذ يمكن للشمول المالي تخفيض تكاليف العمليات المالية وتوسيع نطاق الخدمات المالية ، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ويحفز الاستثمار والابتكار، مما يعزز النمو المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق .

لذا أوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز واقع الشمول المالي في القطاعات المالية وزيادة عدد الفروع المصرفية مما يسهم في تعزيز قدرة هذه الفئات المستبعدة على تحسين جوانبهم الاقتصادية وتمكينهم من الانتفاع من خدمات الشمول المالي وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية ، إذ هي واحدة من الأهداف الاساسية للنمو الاقتصادي ، عرض المشاريع

الاستثمارية على المستثمرين الأجانب وإتاحة الفرصة لهم واستقطابهم ، كذلك تشجيع العمالة المحلية والمستثمرين المحليين لإنشاء مشروعات استثمارية ذات مردود اقتصادي مستدام .

المحتويات Contents

الصفحة	الموضوع
	الآية القرآنية الكريمة
	الاهداء
	شكر وتقدير
	المستخلص
أ - ج	قائمة المحتويات
د - هـ	قائمة الجداول
و	قائمة الأشكال والرسوم البيانية
2-1	المقدمة
14 -3	الفصل الاول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة
6 -3	المبحث الأول : منهجية الدراسة
14 -7	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة
48-15	الفصل الثاني : الإطار النظري / الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي
22-16	المبحث الأول : الإنفاق الاستثماري(الإطار المفاهيمي)
17	أولاً : مفهوم الإنفاق الاستثماري
19	ثانياً : أهمية الإنفاق الاستثماري
20	ثالثاً : أهداف الإنفاق الاستثماري
21	رابعاً : أنواع الإنفاق الاستثماري
22	خامساً : العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستثماري
34-23	المبحث الثاني: الشمول المالي (الإطار المفاهيمي)
24	أولاً : مفهوم الشمول المالي
26	ثانياً : أهمية الشمول المالي
28	ثالثاً : أهداف الشمول المالي

29	رابعاً : محددات الشمول المالي
31	خامساً : مؤشرات قياس الشمول المالي
43-35	المبحث الثالث : النمو الاقتصادي (الاطار النظري)
35	أولاً : مفهوم النمو الاقتصادي
43	ثانياً: مؤشرات النمو الاقتصادي
48-44	المبحث الرابع: العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي
44	أولاً : العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي
45	ثانياً : العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي
47	ثالثاً : العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي
107-49	الفصل الثالث: تشخيص واقع الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021)
73-51	المبحث الأول : وصف وتحليل بيانات الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021)
51	أولاً : وصف وتحليل بيانات الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2010 - 2021)
55	ثانياً : وصف وتحليل بيانات الشمول المالي في العراق للمدة (2010 - 2021)
66	ثالثاً : وصف وتحليل بيانات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021)
67	1. الناتج المحلي الإجمالي في العراق
71	2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق
107-74	المبحث الثاني : التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي واثرتها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021) باستخدام سببية كرانجر (Granger Causality) .
75	أولاً : الاطار النظري لاختبار العلاقة السببية
75	1. مفهوم العلاقة السببية
79	2. مفهوم استقرار السلاسل الزمنية

82	2. مفهوم التكامل المشترك للسلاسل الزمنية
84	ثانياً : توصيف وصياغة النموذج القياسي المستخدم
84	1. توصيف متغيرات النموذج القياسي
85	أ. متغير الإنفاق الاستثماري
85	ب. متغيرات الشمول المالي
85	ت. متغير معدل النمو الاقتصادي
85	2. صياغة النموذج القياسي
87	ثالثاً : تقدير وتحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) باستعمال (Granger Causality) .
87	1. اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
90	2. اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق للمدة (2010 - 2021)
95	3. اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021)
99	4. اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021)
104	5. تحليل اثر الإنفاق الاستثماري والشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021)
112-108	الاستنتاجات والتوصيات
110-108	اولاً : الاستنتاجات
112-111	ثانياً : التوصيات
120-113	المصادر
122-121	الملاحق
	ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية

قائمة الجداول *Table List*

الصفحة	عنوان الجدول	ت
51	تطور الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2010-2021)	1
56	مؤشر عدد الفروع المصرفية في العراق للمدة (2010-2021)	2
60	عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق للمدة (2010-2021)	3
63	عدد نقاط البيع الـ (POS) للقطاع المصرفي للمدة (2010-2021)	4
68	النتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2010-2021)	5
71	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2010-2021)	6
87	نتائج اختبار استقرار سلاسل بيانات متغيرات الدراسة (اختبار ديكي فولر)	7
91	نتائج اختبار تحديد مدد الإبطاء المثلى لنموذج (VAR) للعلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق	8
92	نتائج اختبار الجذور المتعددة لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق	9
93	نتائج اختبار (Jarque-Berra) لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق	10
94	نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق	11
95	نتائج اختبار تحديد مدد الإبطاء المثلى لنموذج (VAR) للعلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق	12
96	نتائج اختبار الجذور المتعددة لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق	13
97	نتائج اختبار (Jarque-Berra) لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق	14
98	نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق	15
99	نتائج اختبار تحديد مدد الإبطاء المثلى لنموذج (VAR) للعلاقة بين	16

	الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق	
100	نتائج اختبار الجذور المتعددة لنموذج العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق	17
101	نتائج اختبار (Jarque-Berra) لنموذج العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق	18
102	نتائج اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق	19
105	نتائج تقدير اثر الإنفاق الاستثماري والشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق	20

قائمة الأشكال *Figures List*

الصفحة	عنوان الشكل	ت
6	الأنموذج الافتراضي للدراسة	1
53	تطور الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2010-2021)	2
57	تطور عدد الفروع المصرفية في العراق للمدة (2010-2021)	3
61	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق للمدة (2010-2021)	4
64	تطور عدد نقاط البيع في العراق للمدة (2010-2021)	5
69	تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2021)	6
72	تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2010-2021)	7
91	استقرارية نموذج (VAR) المقدر باستخدام الدائرة الأحادية لمقلوب الجذور الأحادية لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق	8
96	استقرارية نموذج (VAR) المقدر باستخدام الدائرة الأحادية لمقلوب الجذور الأحادية لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق	9
100	استقرارية نموذج (VAR) المقدر باستخدام الدائرة الأحادية لمقلوب الجذور الأحادية لنموذج العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق	10

المقدمة :

يعد الإنفاق الاستثماري أحد أهم مكونات الاقتصاد الكلي الذي يسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، ولا يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي فحسب ، بل يسهم في التكوين الرأسمالي الثابت من خلال الاستثمار في إقامة البنية التحتية وتطويرها ، فضلاً عن إسهامه في تكوين رأس المال البشري من خلال الانفاق على الصحة والتعليم ، أذ يكتسب فاعليته في النمو الاقتصادي من خلال ما يستهدفه من نشاطات اقتصادية منتجة .

شهد العالم تطورات تكنولوجية هائلة امتدت الى الأفراد والمنظمات والمصارف وأدت تلك التطورات الى ظهور التكنولوجيا المالية التي اسهمت في تقديم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية الرقمية بكلفة أقل وأسعار مناسبة وسهولة في الوصول اليها مع إمكانية استفادة جميع أفراد المجتمع منها ، وأفرزت ما يسمى بالشمول المالي ومغزاه اتاحة الفرص امام جميع أفراد المجتمع للوصول الى الخدمات المالية والاستفادة منها في تحسين حالتهم الاقتصادية والمعيشية وتحقيق حياة أمنة وكريمة لهم .

تبرز أهمية الشمول المالي في تثقيف الزبائن وخاصة الطبقات المهمشة والفقيرة في الحصول والوصول الى الخدمات المالية والمصرفية مما يساعد في تحسين حياة الأفراد والمجتمع بشكل عام من خلال تعزيز مشاريع العمل الحر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الريادة ومن ثم خفض مستويات الفقر بواسطة الحصول على الخدمات المالية ، إذ يمكن للأفراد تلبية احتياجاتهم الأساسية ، والاستثمار في تحسين ظروف حياتهم ، وإدارة المخاطر المالية ، مما يسهم في رفع مستوى المعيشة ، ومن خلال تعزيز الشمول المالي يمكن للأفراد والأسر تنمية مهارات المالية الأساسية ، وتنظيم النفقات ، والتخطيط للمستقبل ، وتحقيق الاستقرار المالي الشخصي ، وبذلك تقلل فرصة التداين وزيادة الادخار، مما يعزز الاستفادة المالية على المدى الطويل .

نلاحظ أن الشمول المالي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي الذي يفضي الى الحد من الفقر عندما تصل ثماره الى الفقراء ؛ لان النمو الاقتصادي هو عملية تتضمن تغيرات كمية

ونوعية في النظام الاقتصادي خلال مدد زمنية متعاقبة ، مما يساعد على تعبئة أفضل وأوسع للفائض الاقتصادي المتاح وتوجيهه نحو أحداث التراكم اللازم لعملية التوسع المتزايد والمستمر للطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ، الأمر الذي يؤدي الى تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوسيع نطاق الفرص والخيارات أمامهم ، عندما يكون النظام المالي شاملاً ، ستكون المؤسسات المالية قادرة على إنشاء ائتمان لبدء الأنشطة الاقتصادية .

وبناءً على ما سبق ، فقد جاءت الدراسة بأربعة فصول ، تناول الأول منها منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة ، فيما أوضح الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة من خلال أربعة مباحث ، ركز الأول منه على الإنفاق الاستثماري والثاني الشمول المالي والثالث النمو الاقتصادي فيما تناول المبحث الرابع العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي ، فيما تناول الفصل الثالث الاطار العملي للدراسة من خلال مبحثين ، تناول الأول منه وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة ، وركز الثاني على اختبار وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام سببية كرانجر ، فضلاً عن قياس اثر الإنفاق الاستثماري والشمول المالي على النمو الاقتصادي ، لتنتهي الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات .

الفصل الأول :منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

تعد منهجية الدراسة نقطة الشروع في البحث عن جوهر مشكلة الدراسة وأهميتها ، اذ يسعى الباحث من خلالها الى محاولة الإجابة عما يطرح فيها من إشكالات معرفية ، ولغرض الوصول الى فهم الظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها ينبغي على الباحث استخدام الوسائل المالية والاحصائية وصولاً الى النتائج العلمية المقبولة وفق أسس علمية سليمة تسهم في تحقيق هدف الدراسة ، وفي هذا المبحث سوف نتناول أهم المحتويات المتعلقة بمنهجية الدراسة المتعارف عليها والمعمول بها علمياً وهي :

أولاً : مشكلة الدراسة

تمركزت مشكلة الدراسة حول التساؤلات الآتية:

1. هل هناك علاقة بين الانفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق؟
2. هل هناك علاقة بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق ؟
3. هل هناك علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق ؟
4. هل هناك علاقة اثر بين الانفاق الاستثماري والشمول المالي في النمو الاقتصادي في العراق ؟

ثانياً: فرضية الدراسة:

وفقاً لما جاءت به مشكلة الدراسة من تساؤلات ومن اجل تحقيق اهدافها يمكن وضع

الفرضيات الآتية :

1. هناك علاقة سببية بين الانفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق.
2. هناك علاقة سببية بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق .
3. هناك علاقة سببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق .
4. هناك علاقة اثر للانفاق الاستثماري والشمول المالي في النمو الاقتصادي في العراق .

ثالثاً : أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال التعرف على دور الانفاق الاستثماري والشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي ، اذ تسهم هذه المتغيرات في نمو وتعزيز عجلة الإنتاج من خلال تقديم الشمول المالي الخدمات المصرفية لفئات المجتمع كافة ، لذا ان التطور في الشمول المالي ينعكس في تعزيز الاستقرار المالي ، ويسهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية ، إذ يعد الشمول المالي من الاهداف الواجب تطبيقها على المستوى المحلي بغية دعم الاقتصاد ، وصولاً الى ازدهار المجتمع العراقي فضلاً عن الاهداف الاتية :

1. تعزيز وصول فئات المجتمع كافة الى الخدمات والمنتجات المالية ، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية .

2. تحديد مدى مساهمة الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي .

3. تحديد مدى مساهمة الانفاق الاستثماري في تحقيق النمو الاقتصادي .

4. معرفة التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في العراق .

رابعاً : أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى التعرف على الاتي :

1. المضامين العلمية لكل من الشمول المالي والانفاق الاستثماري وعلاقة هذه المفاهيم مع بعضها وصولاً الى تحقيق اهداف النمو الاقتصادي في العراق .

2. واقع الانفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق في ضوء اهم مؤشراتها وتحليلها .

3. بيان اثر الانفاق الاستثماري والشمول المالي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) .

خامساً : حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية للدراسة بالاقتصاد العراقي .

2. الحدود الزمانية : الحقبة الزمنية لبيانات ومؤشرات الانفاق الاستثماري والشمول المالي

والنمو الاقتصادي التي تم اعتمادها في الدراسة للمدة (2010-2021) .

3. الحدود المعرفية : تمثلت بالمتغيرات الثلاثة(الانفاق الاستثماري ، الشمول المالي ، النمو الاقتصادي) .

سادساً : منهجية الدراسة:

أملت الفرضية المطروحة الاعتماد في منهجية الدراسة على التحليل النظري المستند إلى النظرية الاقتصادية ، فضلاً عن الأسلوب الكمي التحليلي في الدراسة باستخدام اختبار سببية جرانجر (Granger Causality) ، لتوضيح العلاقة بين الانفاق الاستثماري والشمول المالي ، والنمو الاقتصادي ، فضلاً عن بيان اثر الشمول المالي والانفاق الاستثماري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) .

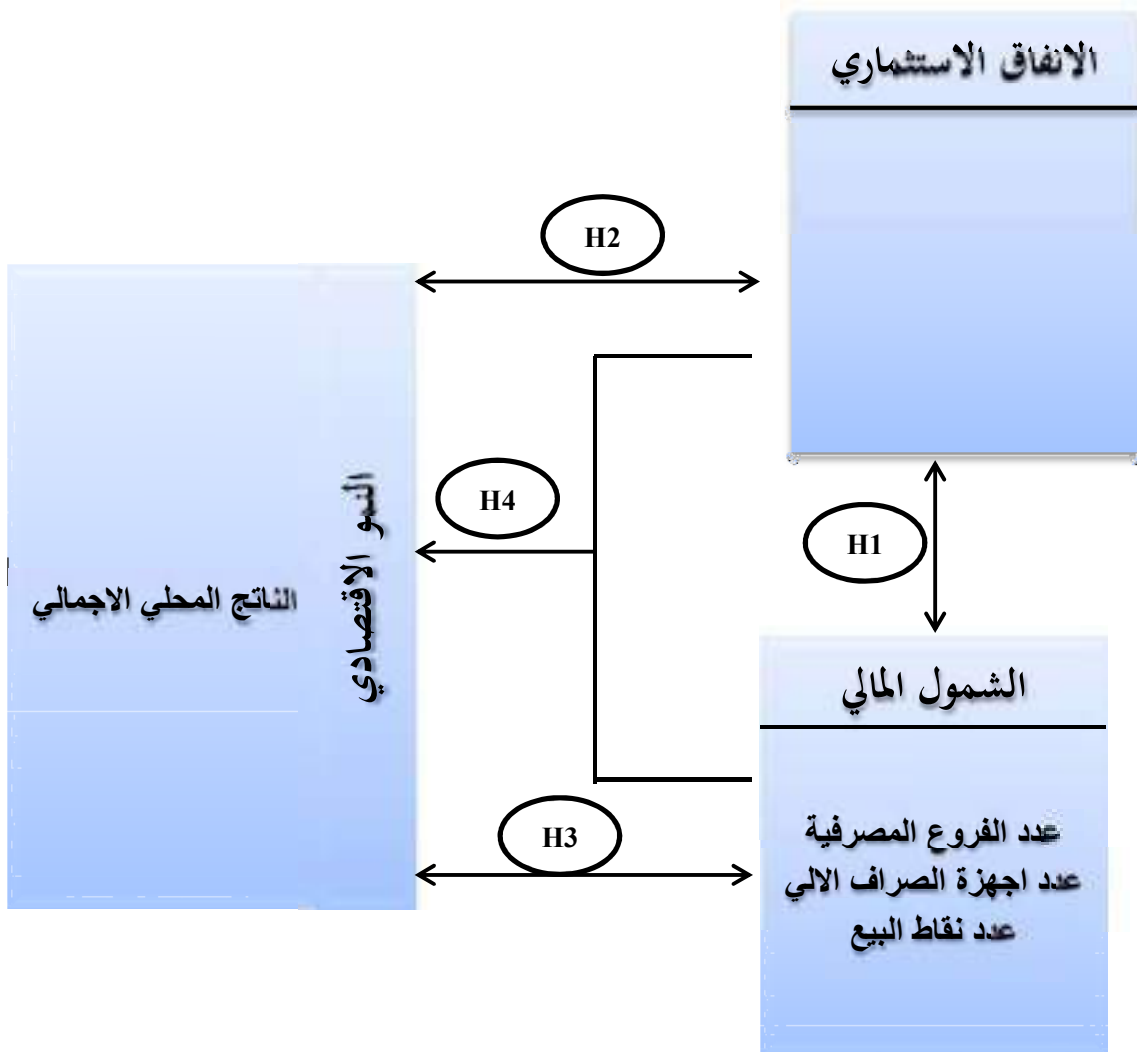
سابعاً: اساليب جمع البيانات :

- الجانب النظري : اعتمدت بيانات الجانب النظري للدراسة على مجموعة من الكتب والمجلات والبحوث والرسائل ذات العلاقة بموضوع الدراسة المتوفرة في المكتبات فضلاً عن المتوافر في المواقع الالكترونية وشبكات الانترنت .
- الجانب العملي : اعتمد الجانب التطبيقي للدراسة على البيانات الفعلية للبنك المركزي التي تم الحصول عليها من خلال التقارير المالية السنوية المنشورة التي يصدرها البنك المركزي والتقارير الاقتصادية التي تتعلق بمتغيرات الدراسة ، إذ تعد المصدر الأساس الذي اعتمدت عليه الدراسة .

ثامناً : المخطط الفرضي للدراسة :

على وفق متغيرات الدراسة (الانفاق الاستثماري ، الشمول المالي ، النمو الاقتصادي) ومشكلة الدراسة والأهداف والفرضيات ، تمت صياغة مخطط افتراضي للدراسة يجسد طبيعة العلاقة بين المتغيرات وأبعادها واتجاهات الارتباط والتأثير بينها ، وعلى وفق الشكل (1) :

- المتغيرات المستقلة (التفسيرية): تتمثل بالشمول المالي متمثلاً بـ (عدد الفروع المصرفية ، أجهزة الصراف الآلي ، نقاط البيع) ، فضلاً عن متغير الانفاق الاستثماري .
- المتغير التابع (المستجيب): النمو الاقتصادي متمثلاً بـ(الناتج المحلي الإجمالي) .



الشكل (1) الانموذج الافتراضي للدراسة

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

الغرض من المبحث هو تقديم عدد من الدراسات العراقية والعربية والاجنبية السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة وذلك للاستفادة منها وتكون بمثابة نقطة انطلاق ، اذ نقدم لمحة عن محتويات اهم الدراسات السابقة ونتائجها التي تضمنت موضوعات ذات صلة بموضوع الدراسة لغرض التعرف على اسهامات الباحثين في هذا المجال والتي كان لها الاثر الأكبر في إغناء الدراسة بما توصل له الآخرون من نتائج وتمثلت مجالات الإفادة من الادبيات والدراسات السابقة في بناء بعض اركان الجانب النظري للبحث والاهتداء الى بعض المصادر التي لم يتسن لنا معرفتها والاطلاع عليها ، لذا سيتم عرض الدراسات السابقة النظرية والتطبيقية على النحو الآتي :

أولاً:الدراسات العراقية :

1:دراسة (مطر ، 2017)

متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه (دراسة تطبيقية)	عنوان الدراسة
تقديم عرض وقياس لأهم مؤشرات الشمول المالي وتحليلها في العراق .	هدف الدراسة
تمثل بالقطاع المصرفي والمالي العراقي .	مجتمع وعينة الدراسة
اعتمد المنهج الوصفي التحليلي .	منهج الدراسة
انخفاض مؤشر عدد الحسابات المالية ومؤشر عدد فروع المصارف وعدد الصرافات الالية ونقاط البيع ، وعدد البطاقة الالكترونية استنادا الى المعايير العالمية التي تقيس ضعف وقوة المؤشر .	النتائج
وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي وحث صانعي القرار على اهمية تحقيق التناغم والربط بين استراتيجيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالي والتثقيف المالي .	التوصيات

2.دراسة (وليد . 2018)

عنوان الدراسة	الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي
هدف الدراسة	وضع البنك المركزي خطط لتطوير الشمول المالي السائد في العراق . من خلال شمول فئات المجتمع كافة بالمنتجات المالية المتوفرة او التي سيتم طرحها في المستقبل .
منهج الدراسة	اعتمد المنهج الوصفي التحليلي
مجتمع وعينة الدراسة	البنك المركزي العراقي
النتائج	*ان انخفاض نسبة الشمول المالي متمثلة باستبعاد عدد كبير من افراد المجتمع ومؤسساته المختلفة بشكل عام . *ان تحقيق الشمول المالي والارتقاء به سوف يضمن تحسين القدرة المالية والمصرفية المناسبة لقدرات فئات المجتمع واحتياجاتها ، ومن امثلتهم محدودي الدخل ، والنساء الارامل ، واصحاب المشرعات الصغيرة والمتناهية الصغر ، وحتى الشباب والأطفال .
التوصيات	*اعداد دراسة موسعة تشمل جميع افراد المجتمع للتعرف على هل ان الخدمات المصرفية والمالية المتوفرة كافية لأفراد المجتمع ام لا ؟ ويمكن تحقيق ذلك بطريقتين هما : 1.قيام وزارة التخطيط بأعداد مسح شامل لهذه الخدمات واللفئات الاقتصادية والاجتماعية المتواجدة في أنحاء العراق كافة ، وهل ان الخدمات كافية أو تحتاج الى المزيد منها بعد توفر الاموال اللازمة لأجراء ذلك. 2: قيام البنك المركزي والدوائر والجهات الاخرى كدائرة البريد ، رابطة المصارف ، سوق العراق للأوراق المالية ، ومنظمات التمويل الاصغر بأجراء هذا المسح ووضع الحلول المناسبة على مستوى زمني ملائم

3.دراسة (أية ، 2018)

عنوان الدراسة	اثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك .
هدف الدراسة	التعرف على أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالبنوك ، والتعرف على درجة تطبيق البنوك الممثلة لعينة الدراسة للشمول المالي في مصر .
منهج الدراسة	استخدم اساليب الإحصاء الوصفي ، اسلوب تحليل الارتباط ، وتحليل الانحدار .
النتائج	وجود علاقة ايجابية بين الافصاح عن الشمول المالي وأداء البنوك في أزمئة لاحقة ، وهذه العلاقة يتم تعزيزها في ضوء توافر عنصرين ، المنافسة السوقية ، والملكية الحكومية.
التوصيات	ان توسع البنوك في تطبيق الشمول المالي مع وجود مستويات مرتفعة من الوعي والتتقيف المالي لدى الافراد يمكنهم من الوصول واستخدام تلك الخدمات ومن ثم جذب أكبر عدد من هؤلاء العملاء ذوى فئات مختلفة من الادخار لتكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي .

4.دراسة (جمال ، 2018)

عنوان الدراسة	الانفاق الاستثماري على القطاع الصناعي وأثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2000_ 2015)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان أثر الأنفاق الاستثماري على القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي وتحليله بالاعتماد على الأطر النظرية والتطبيقية .
منهج الدراسة	استخدم الأسلوب الوصفي في تحليل العلاقة بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية والنماذج القياسية .
مجتمع وعينة الدراسة	جمهورية العراق
النتائج	• هنالك زيادة في مستوى الأنفاق الاستثماري على القطاع الصناعي أدت الى ارتفاع الإنتاج في هذا القطاع بشكل كبير . وارتفع تكوين رأس المال الثابت فيه .

<ul style="list-style-type: none"> • تذبذب معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الأهمية النسبية للناتج في القطاع الصناعي بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي لهذه الدراسة المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي . 	
<ul style="list-style-type: none"> • ضرورة زيادة الإنفاق على القطاع الصناعي من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي • حماية المنتج الوطني خاصة في الصناعة التحويلية من خلال فرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة . 	التوصيات

ثانياً : الدراسات العربية :

1: دراسة (أحمد البجل ، 2022)

الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر	عنوان الدراسة
تهدف الدراسة إلى التعرف على تطبيقات الشمول المالي وأهميته والفوائد المتحققة من هذه ومعوقات تعميمها .وذلك من خلال تقدير العلاقات الكمية والسببية عن الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي .	هدف الدراسة
اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي	منهج الدراسة
جمهورية مصر العربية	مجتمع وعينة الدراسة
<ul style="list-style-type: none"> • اسهم الشمول المالي في خفض السيولة النقدية وبالتالي تقليل معدلات التضخم من خلال وصوله الى ادنى مستوى سجلته مصر منذ سنوات فضلاً عن دوره الفاعل في تمويل القطاعات التنموية الصناعية والخدمية • تطبيق الشمول المالي ومنظومة الدفع والتحويل الإلكتروني في مصر اسهم في رفع التصنيف الائتماني لمصر وتقدمها في مؤشر سهولة أداء الأعمال مما يشير الى ملائمة البيئة الاقتصادية التنظيمية لبدء وتشغيل الشركات المحلية ، فضلاً عن تقدمها في مؤشر الشفافية الدولية 	النتائج
<ul style="list-style-type: none"> • اتباع سياسات اقتصادية كلية لتدنية معدلات التضخم والبطالة والتقليل من معدلات الفقر مما يمكن المواطنين من الحصول على دخول نقدية ويزيد من القدرة الادخارية والاستثمارية ومن تم تعميم الشمول المالي . • بذل العناية القصوى لتحقيق التثقيف المالي خاصة لأصحاب 	التوصيات

الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وتعريفهم بمزايا النظام وحقوقهم ومسئولياتهم ، والعمل على دعم الثقة في الخدمات المصرفية .	
--	--

2: دراسة (قحاح طاهر ، معمري خالد . 2022)

عنوان الدراسة	اثر الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980_2020)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى معرفة الأثر الذي تحدثه التغيرات المختلفة التي تطرأ على النفقات العامة في التضخم والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري .
منهجية الدراسة	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، والمنهج التحليلي ، فضلاً عن المنهج الاستقرائي .
مجتمع وعينة الدراسة	استخدام عينة دراسة تمتد من سنة 1980 الى غاية 2020 .جمهورية الجزائر .
النتائج	ان الانفاق العام يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير ، بينما العلاقة بين الانفاق العام والتضخم علاقة عكسية في الجزائر .

3: دراسة (صالح عبد المعطي ، مصطفى ، 2022)

عنوان الدراسة	تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010-2020)
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى التعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار في فلسطين والوقوف على حجم تأثير الشمول المالي على عدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة مثل النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي .
منهجية الدراسة	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي
مجتمع وعينة الدراسة	مصارف في فلسطين للمدة (2010-2020) تمثلت بالحسابات المصرفية
النتائج	<ul style="list-style-type: none"> • يوجد أثر معنوي سلبي للشمول المالي من خلال عدد من الحسابات المصرفية وأجمالي الودائع ونسبة التضخم على النمو الاقتصادي . • يوجد أثر معنوي سلبي لمتغير الودائع على مستوى الاستقرار المالي .

• يوجد أثر إيجابي معنوي للشمول لمتغير نسبة التضخم على نسبة الفقر الى عدد السكان .	
ضرورة العمل على توزيع التخصص بين البنوك في توزيع القروض ، ويجب على الجهات الحكومية المصرفية مراقبة الحسابات المصرفية قدر الإمكان كونها تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من خلال وضع قوانين أكثر تشددا في حال امتلاك الفرد نفسه أكثر من حساب مصرفي .	التوصيات

4. دراسة (حده ، 2018)

أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية	عنوان الدراسة
هدف الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الشمول المالي في تحقيق الميزة التنافسية من خلال إجراء بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية البالغ عددها 20 مصرفا .	هدف الدراسة
اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، إذ اعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة في جمع البيانات والمعلومات عن أفراد العينة البالغ عددها 377 فرداً .	منهجية الدراسة
تكون مجتمع الدراسة من جميع العملاء الذين لديهم حسابات فعالة لدى المصارف التجارية الجزائرية البالغ عددها 20 مصرفا .	مجتمع وعينة الدراسة
وجود علاقة تأثير قوية بين أبعاد الشمول المالي الثلاثة (وصول العملاء للخدمات المالية، استخدام العملاء للخدمات المالية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء) والميزة التنافسية للمصارف التجارية الجزائرية .	النتائج
عمل دورات للتوعية بأهمية الشمول المالي وابعاده الثلاثة بما له من تأثير في تحقيق الميزة التنافسية.	التوصيات

ثالثاً : الدراسات الأجنبية :

1. دراسة (Bose, Bhattacharyya ,Islam ، 2016)

Dynamics of firm – level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy.	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة لاختبار ممارسات الإفصاح عن الشمول المالي في	هدف الدراسة

بنكلادش .	
<ul style="list-style-type: none"> - المنهج الوصفي التحليلي - تحليل البيانات الواردة في التقارير السنوية للمدة (2008 - 2013) في (157) بنك في بنكلادش . 	منهج الدراسة
مجتمع بنكلادش	مجتمع وعينة الدراسة
<ul style="list-style-type: none"> - أظهرت النتائج ان مستوى الإفصاح عن الشمول المالي تحسنت بشكل ملحوظ بعد ان اصدر البنك المركزي لبنكلادش توجيهاته المتعلقة بالشمول المالي . - أشارت النتائج إلى ان مستوى الشمول المالي يتأثر إيجابياً بحجم المصارف ، وفرص النمو ، والمستثمرين من المؤسسات ، وحجم لجنة التدقيق . 	النتائج

2.دراسة (Baza ,Rao ,2017)

Financial inclusion in Ethiopia.	عنوان الدراسة
<p>هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وضع الشمول المالي باستخدام مجموعة من أدوات المسح على جانب الطلب على الحساب والادخار والائتمان والدفع والتأمين والمرونة المالية فضلاً عن الحواجز التي تعترض الشمول المالي . وثانياً تحليل جانب العرض من الشمول المالي ، مثل الاتجاهات في عدد حسابات الودائع وحسابات القروض والفروع وكثافة الفروع وأجهزة الصراف الآلي للمدة من (2006 - 2015) .</p>	هدف الدراسة
<ul style="list-style-type: none"> - المنهج الوصفي التحليلي - تحليل البيانات الواردة في التقارير للمدة من (2006 - 2015) للمصارف العاملة في أثيوبيا . 	منهج الدراسة
مجتمع أثيوبيا .	مجمع وعينة الدراسة
<ul style="list-style-type: none"> - خلصت الدراسة إلى انه وعلى الرغم من ان أثيوبيا حققت نمواً سريعاً في القطاع المالي في العامين الماضيين إلا ان عدداً من الأسر لا تزال مستبعدة من الحصول على الخدمات المالية ، وان تحليل الوصول واستخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد وجد ان 33.82% فقط من البالغين لديهم حساب رسمي لدى المؤسسات المالية ، انهم يستخدمون حسابهم للحفاظ على المال بصورة آمنة 	النتائج

وأرسال واستقبال المدفوعات والحصول على الائتمان والخدمات وخدمات الصرف الأجنبي . - وأظهرت النتائج ان أثيوبيا مختلفة عن أفريقيا ومنخفضة في هذا الجانب .	
---	--

3.دراسة (Dudin , 2017)

Financial inclusion as a strategy for economic growth and development.	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا .	هدف الدراسة
اعتمد على المنهج التحليلي والقياس الكمي واستعمال تقنية الانحدار المربع الأدنى العادية .	منهج الدراسة
نيجيريا ، وكانت العينة 8 مصارف .	مجمع وعينة الدراسة
ان الائتمان بالنسبة للقطاع الخاص الى الإنتاج المحلي الإجمالي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي .	النتائج
لا ينبغي تعميق جهود الشمول المالي من خلال تعزيز تقديم الائتمان إلى القطاع الخاص فحسب ولكن ينبغي تعزيز الاطار التنظيمي من اجل ضمان تخصيص الموارد واستعمالها بكفاءة عالية .	التوصيات

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للأنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد :

لقد اهتمت المدارس الاقتصادية وعلى اختلاف توجهاتها ومنذ أمد ليس بالقصير بدراسة مفاهيم الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي ، وظهرت هناك مساهمات فكرية حول إيجاد تعريفات محددة ودقيقة لهذه المفاهيم ، واتفقوا على أن الإنفاق الاستثماري هو من أهم محددات عملية النمو الاقتصادي وتطور الإنتاجية ، الأمر الذي يتطلب تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول فئات المجتمع إليها مما يسهم بنحوٍ أساس في محاربة البطالة وتحسين الظروف المعيشية وتعزيز عملية النمو الاقتصادي واستمرار الناتج في الزيادة ، ومن هذا المنطلق سنحاول ان نبين آراء المفكرين والباحثين والمدارس الفكرية المختلفة بمفاهيم الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهم ، وعلى وفق المباحث الآتية :

المبحث الأول : الإنفاق الاستثماري .

المبحث الثاني : الشمول المالي .

المبحث الثالث : النمو الاقتصادي .

المبحث الرابع :العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي .

المبحث الأول

الإنفاق الاستثماري (لمفاهيمي)

تمهيد

يعد الإنفاق الاستثماري أهم أدوات السياسة المالية ، ويعد أحد جوانب الموازنة العامة للدولة التي تتضمن جانبي الإيراد العام والإنفاق العام ويمثل جانبا مهماً من الإنفاق الذي يزداد مع تزايد دور الدولة وزيادة تدخلها في شؤون المجتمع المختلفة وتمارس دوراً في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتعود أهمية الإنفاق الاستثماري كونه أحد الوسائل التي تستعملها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم فيه في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، فهو يحتل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي ويُعد من أحد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بوصفه من محددات معدل النمو الاقتصادي وتطور الإنتاجية ، وكذلك عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي وزيادة حجم الإنتاج وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع وزيادة تشغيل اليد العاملة وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ، في ضوء أهمية هذا الموضوع ، سوف نتناول في هذا المبحث المفاهيم الأساسية للأنفاق الاستثماري ابتداء بدراسة أهم تعريفات الإنفاق الاستثماري ، مروراً بدراسة أهميته في النشاط الاقتصادي وأهدافه وأنواعه وعلى وفق الآتي :

- أولاً . مفهوم الإنفاق الاستثماري .
- ثانياً . أهمية الإنفاق الاستثماري .
- ثالثاً . أهداف الإنفاق الاستثماري .
- رابعاً . أنواع الإنفاق الاستثماري .
- خامساً . العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستثماري .

أولاً : مفهوم الإنفاق الاستثماري

يتمتع الإنفاق الاستثماري بأهمية خاصة كونه المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك ، وأن تعرضه للتقلبات يؤدي إلى تقلبات عدة في الاقتصاد ، وان الاستثمار الحكومي بمعناه العام هو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات أو الطرق وكذلك الإضافات إلى المخزون مثل المواد الأولية أو السلع النهائية والإنشاءات السكنية الجديدة خلال مدة زمنية ، بعبارة أخرى يشير إلى الإنفاق على المعدات الرأسمالية لمدد طويلة (أكثر من سنة) أو بناء المشروعات الجديدة أو توسيع طاقتها الإنتاجية وهو ما يعني الإضافة إلى المخزون وتنفيذ خطط واستراتيجيات طويلة الأمد تضعها الدولة .

(همسة ، عمر ، 2019 ، ص 22 - ص 89) .

تعددت تعريفات ومفاهيم الإنفاق الاستثماري حسب المدارس الاقتصادية المختلفة التي أسهمت في تحديد مفهومها ، فقبل التطرق إلى هذه المفاهيم المختلفة نحاول أن نعطي بعض التعريفات العامة لظاهرة الاستثمار .

يعرف الاستثمار بأنه " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها " (عمر ، 2000 ، 37،

وعرف كذلك بأنه " التخلي عن استخدام أموال حالية لمدة زمنية معينة من الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة ، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات . (كاظم ، 2001 ، 16)

وعرفه عبد الغفار حنفي على انه " المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المبدئي بالإيرادات المستقبلية (التدفقات النقدية) "

ويراه آخرون بأنه " المال الذي تقوم بإنفاقه الحكومة والهيئات الاقتصادية العامة ، والشركات العامة ، وشركات القطاع الخاص بهدف تحقيق النفع العام ، وتوزيع تلك

الاستثمارات على القطاعات المختلفة في الدولة التي من أهمها الصناعات التحويلية والبتروك والغاز الطبيعي ، وخدمات البنية الأساسية ، والنقل والتخزين ، ويعد أحد أهم جوانب الإنفاق الكلي ، إذ تعتمد عليه مستويات نمو وتنافسية اقتصاديات الدول ، لذا يعد استقرار وتطور اتجاه هذا الإنفاق من العناصر المهمة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي". (خالء ، 2016)

كما عرفه الكينزيون على انه ذلك الجزء من الطلب الكلي ، أي الأسلوب الوحيد الذي يعمل على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تأثيره في الطلب الفعال ، وبذلك يعد من المحددات الأساسية لمستوى الدخل القومي ، وأداة بيد الدولة تستطيع من خلالها التأثير في المستوى العام للنشاط الاقتصادي .

يتكون الإنفاق الاستثماري من ثلاثة عناصر أساسية هي:

1. التكوين الرأسمالي الثابت : ويشمل شراء السلع الرأسمالية كالألات والمعدات وهي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى ، إلى جانب الاستثمار في المباني والعقارات والأجهزة المختلفة المستخدمة في العملية الإنتاجية ، ويمثل هذا العنصر من الاستثمار تدفقاً يضاف إلى رصيد رأس المال في المجتمع.
2. التغيير في المخزون السلعي : هو عبارة عن التغيير في المخزون السلعي من مواد أولية ووسيلة وسلع نهائية ، فالمنتج لا يقوم ببيع جميع ما ينتجه فور إنتاجه بل يخزن جزء من هذا الإنتاج توقعاً لطلبات عملائه ، كما يقوم بتخزين جزء من المواد الأولية والوسيلة حتى لا يتوقف إنتاجه إذا لم يستطع الحصول على هذه المواد في الأوقات المحددة للإنتاج .
3. الاستثمار في المباني السكنية والمشاريع الإنشائية : يعد بناء المنازل والإنشاءات جزءاً مهماً من الاستثمارات ، حتى ولو كان البناء من أجل السكن ، وذلك لأن بناء المنازل السكنية يشغل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة ، كما يشغل أعداد كبيرة من المصانع والمعامل التي تنتج المواد الخام اللازمة للبناء ، ويستحوذ الاستثمار في المباني السكنية وقطاع الإنشاءات ما نسبته 20% من إجمالي الاستثمارات لأي اقتصاد.

ثانياً . أهمية الإنفاق الاستثماري

يلعب الإنفاق الاستثماري دوراً مهماً وأساسياً في عملية تحريك النشاطات الاقتصادية للدول فهو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في تنمية هذه الدول ، ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل ، ويمكن حصر دوره في النقاط الأساسية الآتية :

- يساعد الاستثمار على جلب الأموال الخارجية والأموال المحلية لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استغلال المستثمر لجميع الإمكانيات المتواجدة في البلد أو عن طريق مساهمته في الاستثمارات الخارجية .
- التأثير على أسعار الفائدة وأسعار العملات .
- توفير حاجات الأفراد والجماعات وكذلك إيجاد فرص عمل جديدة ورفع الدخل الفردي والوطني وبالتالي الحد من نسبة البطالة والفقر .
- الحصول على ميزان مدفوعات متوازن .
- تكوين الثروة وتميئتها ومن ثم زيادة معدلات التكوين الرأسمالي .
- زيادة الإنتاج والإنتاجية والتنويع في المنتجات والمنافسة في السوق التجارية ، مما يؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه ومن ثم تحسين مستوى معيشة المواطنين .

من خلال النقاط الأساسية السابقة يمكن أن نستخلص ما يأتي :

1. أن الاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيس للنمو الاقتصادي وذو منفعة عامة شبه دائمة وبعد مستقبلي ، فهو يخلق أساسيات التنمية .
2. تكمن أهمية الاستثمار في استغلال المصادر المهمة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط ، وهكذا نجد أن الاستثمار مهم على المستويين الجزئي والكلي ، أي على مستوى الوحدات الاقتصادية والاقتصاد الوطني ، وللاِسراع في التنمية لابد من زيادة الاستثمارات والاستغلال الحسن للطاقات والإمكانات المتاحة للمجتمع وهذا يدخل في إطار تطوير وترقية الاستثمارات .

ثالثاً . أهداف الإنفاق الاستثماري

وهي النتائج التي يمكن ان نتوقعها عند الشروع في مشروع استثماري ويمكن حصرها بالاتي :

1. الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: يمكن حصرها في أربع نقاط رئيسة وهي:

(قادري ، 2004 ، 11) .

أ. زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج ، وإيجاد فرص توظيف القوى ورأس المال بأشكاله المختلفة وتمكين الإدارة من القضاء على البطالة في صورها وأشكالها كافة.

ب. السعي من أجل تحسين ميزان المدفوعات وتصحيح الاختلالات القائمة به ، وذلك عن طريق زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني من السلع والخدمات لإشباع حاجات المواطنين ، والعمل على زيادة الصادرات والحد من الواردات .

ت. تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مناطق الدولة المختلفة أو المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ البيئية ، وكذلك تحقيق العدالة في توزيع الثروة والقضاء على مشكلة البطالة وأشكالها والفساد الاجتماعي ، ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق الإنفاق الاستثماري والإسراع في تنميته وتطويره .

ث. محاولة تنظيم أفراد المجتمع في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للبلد .

2. الأهداف السياسية والتكنولوجية : وتتلخص بما يأتي :

أ. توفير ما تحتاجه الصناعات من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها مع إدخال عنصر التكنولوجيا في هذه المعدات والآلات وكل أساليب الإنتاج لتصبح مناسبة للظروف المحلية ، وكذلك قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية ، وهذا كله من أجل تقوية الاقتصاد الوطني وتحقيق التوازنات العامة .

ب. محاولة الوصول إلى التشغيل التام والكامل والحد من التبعية الأجنبية بتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يؤدي إلى تعزيز الاستقلال السياسي .

رابعاً . أنواع الإنفاق الاستثماري :

أ. الإنفاق الاستثماري المباشر : وهو ذلك الإنفاق الاستثماري الذي يحصل في فروع الاقتصاد المختلفة ، ويتمثل بإقامة المشاريع الصناعية والزراعية في القطاعات الإنتاجية الحكومية وكذلك إقامة وتوسيع وصيانة المشاريع الخدمية الحكومية في قطاعات الصحة والتعليم والأمن ، وأن هذا النوع من الإنفاق يترتب عليه إنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات .

ب. الإنفاق الاستثماري غير المباشر : يتّثل بالمبالغ المخصصة من أجل إقامة البنية التحتية ، وذلك من أجل دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي وبالنحو الذي يؤدي إلى حصول زيادة في الإنتاج ، كما أن الإنفاق الاستثماري غير المباشر يحتاج إلى مدة زمنية طويلة بسبب انخفاض مستوى عوائده مقارنة بالتكاليف وأحياناً لا توجد فيه عوائد ومن ثم فإن هذه النفقات يقع عبؤها على الحكومة وليس على القطاع الخاص ، وعليه فمشاريع وبرامج الإنفاق الاستثماري المباشر وغير المباشر تعبر عن حجم تدخل الحكومة من خلال أنفاقها مبالغ نقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحقق النفع العام . (وليد ، 2010 ، 108)

ومن أجل تحقيق الأهداف بفاعلية وكفاءة عاليتين لابد أن تتسم الإجراءات والتدابير والأساليب في مشاريع وبرامج الاستثمار الحكومي بالوضوح والاستقرار وأن تخضع لمعايير حكم القانون والشفافية والمساءلة والمشاركة الفاعلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للدولة وتعزيز متطلبات الحكم الرشيد .

إن التقسيمات الأساسية لأنواع الإنفاق الاستثماري تتمثل بالآتي :

1. الإنفاق على المشاريع الإنتاجية : ويشير إلى إنفاق الدولة على المشاريع التي تستهدف تطوير البنية التحتية أو المشاريع العامة أو تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وهذا الإنفاق يمارس دوراً مهماً في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة الدخل القومي (Nageshwar Das,2021, 25).

2. الإنفاق على البنية التحتية : وهو إنفاق رأسمالي يوجه لغرض التأسيس لبنية تحتية جديدة أو لتوسيع القائمة منها ، بما في ذلك إعادة التشييد ، وأيضاً يوجه لغرض التجديد عن طريق أعمال الاستبدال الرئيسة في البنية التحتية الحالية ، وكذلك لغرض إحداث التحسينات عن طريق أعمال التعديل الرئيسة التي تحسّن الأداء الأصلي أو القدرة الأصلية للبنية التحتية .

<https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary>

خامساً . العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستثماري :

إن انخفاض الإنفاق الاستثماري عند أي مستوى سيعبر عن انخفاض حجم الطلب الكلي ، وعند زيادة الإنفاق الاستثماري يعبر عن زيادة حجم الطلب ، وأن الإنفاق الاستثماري يعتمد على سعر الفائدة والعائد المتوقع من الاستثمار (معله ، 2017 ، 85) ويتضمن :

1. سعر الفائدة : زيادة سعر الفائدة (بافتراض ثبات العوامل الأخرى) سيقلل من الإنفاق الاستثماري وذلك بسبب العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والاستثمار ومن ثم ينخفض الطلب الكلي ، كذلك للتغير في عرض النقد تأثير على حجم الاستثمار ، فإذا زاد العرض النقدي سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وعليه يزداد الاستثمار ومن ثم ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين ، وإذا انخفض العرض النقدي ارتفع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب الكلي . (الخطيب ، 2014 ، 49)

2. العوائد المتوقعة : عندما تتوقع عوائد عالية من خلال مشاريع الاستثمار سيزداد الطلب على السلع الرأسمالية وينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين ، وعندما تتوقع عوائد منخفضة ينخفض الاستثمار وينتقل منحنى (AD) إلى اليسار وإن العوائد المتوقعة في الحقيقة تنعكس بتأثير عدد من العوامل . (McConnell, 2002,46)

المبحث الثاني

الشمول المالي (الإطار المفاهيمي)

تمهيد:

بعد الأزمة المالية العالمية عام (2008) ازداد اهتمام المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بتحقيق الشمول المالي وتجسد ذلك في التزامها بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل وصول شرائح المجتمع المختلفة إلى الخدمات المالية ، ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بنحو سليم ، وحثت مزودي المنتجات والخدمات المالية على توفير خدمات مبتكرة ومتنوعة بتكلفة منخفضة للفقراء .

إن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول فئات المجتمع جميعها إليها بحسب خبراء المصرف الدولي يشكل رافعة رئيسة لمحاربة البطالة والفقير وتحسين الظروف المعيشية ، وزيادة خيارات المواطنين وقدرتهم على المبادرة بإقامة مشاريعهم الصغيرة واستغلال الفرص ، هذا الأمر يوائم المتطلبات المعاصرة والمتزايدة لشرائح العملاء المختلفة من جهة ، ويحقق للمصرف نمواً متزايداً في حجم عملياته وأرباحه من جهة أخرى ، بعبارة أخرى فإن الفكرة الأساسية التي تكمن وراء المقصود بالشمول المالي هي تعزيز وتسهيل وصول فئات المجتمع كافة إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بنحو صحيح ، فضلاً عن توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات .

مما تقدم يتضح أن أحد أهم الأهداف التي يجب وضعها في الاعتبار عند وضع خطة للشمول المالي هو العمل على وصول خدمات ومنتجات الأوراق المالية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع وللشرائح العمرية والاجتماعية والثقافية كافة ، ومن ثم فإن هذه الخطة لا بد أن تركز على توعية وتنقيف المستفيدين والمستهدفين من الخدمات والمنتجات المالية بحقوقهم وواجباتهم ، ومن هذا المنطلق برزت مساهمات عدة وفرت أطاراً فكرياً أو فلسفياً مهماً ، سنتناول بعضاً منه بشيء من الإيجاز وعلى النحو الآتي :

أولاً . مفهوم الشمول المالي :

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام (1993) وتمثل ذلك في دراسة (Thrift & Leyshon) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا ، تناولوا فيها اثر أغلاق احد المصارف على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية ، وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت مجموعة من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية ، (بن موسى ، قمان ، 2019 : 242-261) ، واستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام (1999) بنحو أكبر لوصف محددات وصول الأفراد للخدمات المالية المتوافرة ، وتُعد المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي عام (2003) ، وتتجه حالياً دول عدة إلى تطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي (بن عيشوية ، 2018 : 48) .

زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية في عام(2008) مع التزام الحكومات المختلفة بتحقيقه من خلال تنفيذ السياسات الرامية إلى تعزيز وتسهيل وصول قطاعات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بنحو صحيح من خلال توفير الخدمات المالية المتنوعة من قبل مقدمي الخدمات وبتكاليف منخفضة ، وبالنظر إلى زيادة الاهتمام بالشمول المالي بدأ نحو (60) بلداً بإصدار تشريعات لاتخاذ خطوات لتنظيم استراتيجية وطنية للشمول المالي وانضمام (122) مؤسسة مالية من كل أنحاء العالم وإنشاء مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (Alliance for Financial Inclusion : AFI) (الهاشمي وآخرون ، 2018 : 254) .

لم يتفق المختصون والباحثون على مفهوم شامل وواضح للشمول المالي ، اذ تعددت المفاهيم ، ولعل ابرز تلك المفاهيم : الاشتمال المالي أو التمويل الشامل ، والأدراج المالي ، ومنهم من اطلق عليه الدعم المالي ، واطلق عليه البعض الدمج المالي أو النفاذ المالي ، غير إنها جميعها تدور في حلقة واحدة وللغرض نفسه وهو العمل على تطوير المؤسسات المالية المصرفية ، وتكثيف جهودها وتنويع أدواتها بهدف جذب أصحاب الدخل المحدودة وربطهم

بالجهاز المالي الرسمي الذي قد يدعم قراراتهم المالية ومواجهتهم الصدمات المالية (حسن) ،
 (2018 : 6) ، وعلى وفق ذلك فقد عرف الشمول المالي بتعريفات عدة تختلف فيما بينها تبعاً
 لآراء الباحثين ، لكنها إجمالاً تدور حول معنى واحد .

أوردت مجموعة العشرين (C20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) تعريفاً ينص
 على ان الشمول المالي يتمثل في " تلك الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول
 الخدمات المالية واستخدام فئات المجتمع كافة وأن تقدم لهم بنحوٍ عادل وشفاف وبتكاليف معقولة
 " ، وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي
 (INFE) الشمول المالي بأنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة
 من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل
 الكافي ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من
 خلال تطبيق مناهج مبتكرة ، تشمل التوعية والتثقيف المالي ، بهدف تعزيز الرفاهية المالية وبما
 يشمل وصول الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم
 ، والاندماج الاجتماعي والاقتصادي . (القاضي ، 2018 : 34-35)

وكذلك عُرف على أن الشمول المالي يقوم على فكرة أن كل مواطن يجب أن يحصل على
 الخدمات المالية الأساسية والمبادرات ، وهذا يشمل الأعمال المصرفية والائتمان والمدخرات
 والتأمين والمشورة (Khan ,2008,11) .

ويعرف أيضاً " بأنه وصول الخدمات المصرفية والائتمانية بتكلفة منخفضة لأكبر مجموعة
 من فئات المجتمع منخفضة الدخل وتشمل الخدمات المالية ، التحويلات المالية ، الاستشارات
 المالية ، الادخار ، القروض ، التأمين ، المدفوعات ، وذلك بجودة مناسبة وفي الوقت المناسب
 بطريقة عادلة تتسم بالشفافية . (عوض ، 2021 : 370)

وعرفه المصرف الدولي على انه يمثل " إمكانية وصول أفراد المجتمع إلى منتجات
 وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسرة تلبي احتياجاتهم (معاملات ، المدفوعات و المدخرات) ،
 ويتم تقديمها بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة . (فلاق وأخرون ، 2019 : 01-14)

وعرف بأنه الحالة أو الدولة التي يمكن فيها لجميع الأفراد البالغين الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات المالية الجيدة النوعية التي تشمل خدمات (الدفع ، الادخار ، الائتمان والتأمين) ، تقدم هذه الخدمات بأسعار معقولة بطريقة مريحة للعملاء ، فهذا المفهوم يوضح الرؤية النهائية للشمول المالي المتمثلة برفع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لشرائح المجتمع جميعها. (Center for Financial Inclusion at Action, 2009 :4)

لقد ذكرت دراسة (Peterson,2020 :P3) " ان الشمول المالي هو عملية الهدف منها حصول الأفراد وخاصة الفئات الفقيرة على الخدمات المالية الأساسية ، وانه أداة تساعد على تحسين مستوى الرعاية الاجتماعية في المجتمعات والحد من الفقر .

ومما تقدم يتبين أن الشمول المالي بنحوٍ عام يركز على إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى المنتجات المالية والخدمات المصرفية بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ، ولاشك بان للشمول المالي أهمية كبيرة في تحقيق متطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي .

ثانياً . أهمية الشمول المالي :

إن غياب الشمول المالي يؤدي إلى لجوء المستبعدين إلى قنوات التمويل غير الرسمية من أجل الاقتراض وبأسعار فائدة مرتفعة مع رهن ما يملكه في حال التخلف عن السداد وقت الاستحقاق ، فضلاً عن بطئ النمو الاقتصادي مع تفاوت الدخل ، لهذا تتبثق أهمية الشمول المالي من خلال الفوائد التي تنعكس على الواقع الاقتصادي سواء من ناحية النمو والتنمية الاقتصادية أو الاستقرار المالي والمصرفي ، فضلاً عن الاستقرار الاجتماعي والسياسي ، إذ اقر قادة مجموعة العشرين بأن الشمول المالي هو عنصر أساس لاستدامة التنمية الاقتصادية وسلامة النظام المالي المحلي والعالمي. (G20 Leaders Summit , 2013: 7)

يحقق الشمول المالي منافع عدة لأفراد المجتمع كافة والجهات المانحة للخدمات المالية ، والتي يمكن توضيحها كما يأتي : (فاطمة ، رابح ، 2020 : 23-24)

1. يؤدي الشمول المالي إلى تحسين كفاءة وفاعلية تنفيذ المدفوعات الحكومية وكذلك التحويلات بين الأفراد .

2. يساعد الشمول المالي في تحديد حجم الدخل الفعلي للأفراد والمؤسسات ، مما يساعد على زيادة المتحصلات من الضريبة على الدخل ، ويحد من عمليات الفساد المالي والإداري لموظفي الجهاز الإداري ، مما يزيد من مستوى الشفافية في الدولة وما يترتب عن ذلك من جذب للاستثمارات .
3. يُعد الشمول المالي وسيلة مهمة لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد .
4. يوفر الوصول إلى عددٍ من الخدمات المصرفية مثل حسابات الإيداع والاقتراض والتأمين وتحويل الأموال .
5. يسهل الشمول المالي التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية ، أذ يمكن ان يقلل من تكلفة رأس المال ، كما يمكن أن يؤدي الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة لتحسين الأداء المالي .
6. يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية ومن ثم تنوع الخدمات التي تقدمها بجودة عالية وكلفة منخفضة وذلك لجذب أكبر عدد من الزبائن ، فضلاً عن تقنين القنوات غير الرسمية (Ben Qaida Marwan ,Bouafia Rachid, 2018:94) .
7. زيادة فاعلية السياسة النقدية ، إذ إن البلدان التي تشهد درجات مرتفعة من الشمول المالي للقطاع العائلي والأعمال مكنهم من تعديل عملياتهم الادخارية والائتمانية رداً على التغيرات في أسعار الفائدة ، مما يحسن من انتقال آثار السياسة النقدية ويسمح للسلطة النقدية بالعمل بصورة افضل على ضمان استقرار الأسعار ودعم الاستقرار المصرفي ، كما ان الاستجابة لفجوة الناتج إزاء صدمة أسعار الفائدة الاسمية غالباً ما تكون اقوى في البلدان التي تسجل درجات مرتفعة من الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . (Nicolas Blancher et al., 2019: 7-8) .
- يبدو مما سبق ذكره أن للشمول المالي أهمية كبيرة ويحقق جملة من الأهداف التي تُسهم في عملية التنمية المستدامة .

ثالثاً . أهداف الشمول المالي :

في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة لبناء نظام مالي شامل يتيح الوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل .

وتجدر الإشارة إلى أن توسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي أو تحقيق الشمول المالي ليس هدفاً بحد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية ؛ لدوره التنموي المهم في تطوير الإنسان ، وتحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر ودعم المساواة وتأمين الرفاهية ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام . (الشمري ، 2015 ، 9)

انطلاقاً من ذلك يمكن تلخيص أهداف الشمول المالي وفق الآتي: (عجور ، 2017 ، 20)

1. تعزيز وصول فئات المجتمع كافة إلى الخدمات والمنتجات المالية ، لتعريف الأفراد بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية .
2. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم .
3. تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
4. تمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتوسع .
5. خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي .
6. تعزيز الاستقرار المالي وسبل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، فضلاً عن جذب المنشآت غير الرسمية إلى القطاع الرسمي .
7. يمكن القطاع المصرفي من تنويع الأصول المصرفية وجذب عملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة ، وهذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للبنوك

بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج التقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل .
(خليل ، 2016 . 45)

ونتيجة للدور البارز للشمول المالي في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي ، تبرز الحاجة هنا للتعرف على مجموعة العوامل الاقتصادية التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على الشمول المالي وفاعليته ، ومن هذا المنطلق سنتناول المحددات الرئيسة المؤثرة بنحو مباشر أو غير مباشر على الشمول المالي .

رابعاً . محددات الشمول المالي :

يتوقف مدى انتشار الشمول المالي على أمور عدة منها :

1. التعليم والثقافة المالية :

يُعد التعليم عاملاً مهماً في شرح الشمول المالي ، فالمتعلمون هم من لديهم القدرة على فهم المنتجات المالية المختلفة في السوق ، ومن ثم يُعد عاملاً مهماً لتحسين الثقافة المالية والسلوك المالي لغرض تسهيل وصولهم إلى المنتجات ، وأثبتت دراسات عدة بأن المعرفة المالية أداة مهمة في تحفيز الطلب على الخدمات المالية وان هنالك علاقة إيجابية بين محو الأمية المالية وجميع مقاييس الشمول المالي ، (Grohmann .Menkhoff & Kluhs , 2018 : 84 -)
96) ومن ثم فإن معظم الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي تتضمن محو الأمية المالية بعده مكوناً رئيساً يسهم في بث الوعي المالي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوكيات اللازمة للأفراد للوصول الفعال إلى الخدمات واستخدامها (OECD,2015) ، ومن الجدير بالإشارة ، هنالك علاقة إيجابية بين محو الأمية المالية والقدرة المعرفية .

2. الاستبعاد المالي :

يترتب على الاستبعاد المالي آثار سلبية عدة تتمثل في مخاطر عدم الاستقرار المالي ومخاطر المعاملات النقدية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب ، فضلاً عن استمرار صعوبة حصول المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل وعدم اندماج القطاع غير الرسمي

ضمن القطاع الرسمي ، فضلاً عن صعوبة وصول المصارف لشرائح جديدة من العملاء واستهدافها ، مما يلقي بظلاله على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تنتج حالة الاستبعاد المالي لوجود عوامل عدة تعيق عملية الشمول المالي والتي من أبرزها عدم توافر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي ، عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية . (بن عيشوية . 2018)

3. مستوى الدخل :

إن انخفاض مستوى الدخل يعد من اهم المعوقات التي تواجه أفراد المجتمع في الوصول إلى القطاع المصرفي والمالي ، وهذا يعكس الكثير من الأسباب التي تعيق تعزيز الشمول المالي مثل (ارتفاع نسبة الفقر ، انخفاض مستوى التعليم ، الجهل المالي) ومن ثم يبتعد الأفراد عن فتح حساب مصرفي أو تعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية .

أن عدم امتلاك الأفراد الأموال الكافية لفتح حساب ، هو أحد أسباب عدم استخدامهم للخدمات المالية والمصرفية ، وأن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من الأسباب ، منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة ، ويرتبط أيضاً بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها في من يمتلكون حساباً مالياً أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب ، كما قد يرتبط بطريقة غير مباشرة بطبيعة العمولات المفروضة على تلك الحسابات (التكلفة) ، إن دراسة حاجة الشرائح المختلفة من المجتمع وإيجاد خدمات وحسابات مبتكرة موجهة لهم بطريقة مدروسة قد تساعد في توسيع قاعدة الشمول المالي في الدول ذات مستويات الشمول المالي المتدنية. (بنك الكويت الدولي ، 2015 :16-17).

خامساً : مؤشرات قياس الشمول المالي :

تحظى مؤشرات الشمول المالي بأهمية خاصة في كثير من بلدان العالم ، إذ تعبر عن تطور القطاع المالي والمصرفي الذي يستقطب شرائح المجتمع كافة وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية ، وتعتمد مؤشرات القياس على طبيعة البيانات المتوافرة ودقتها وطبيعة النظام المالي

ودرجة تطوره المتمثلة بجانب العرض والطلب على الخدمات المالية ، إذ أقرت مجموعة العشرين(G20) مع الشركة العالمية للشمول المالي مجموعة من المؤشرات في مؤتمر (لوس كابوس) الذي عقد في عام (2012) إذ ذكرت الوثيقة مجموعة من المؤشرات التي يستعان بها لقياس مستويات الشمول المالي في دول العالم ، واستخدام بياناتها للمقارنة بين الدول ، وتحديد نسب التفاوت بينها في نفاذ الخدمات المالية وانتشارها بين السكان البالغين ، ومن أبرز وأهم هذه المؤشرات :

- مؤشر الوصول للخدمات المالية (Access)
- مؤشر استخدام الخدمات المالية (Usage)
- مؤشر جودة الخدمات المالية (Quality)

وسنتناول كل منها بشيء من الإيجاز وعلى وفق الآتي :

1. مؤشر الوصول للخدمات المالية :

يمثل مؤشر الوصول البنية التحتية للنظام المالي من المصارف وموقعها ، فضلاً عن أجهزة الصراف الآلي (ATM) ، وتعني القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية الممنوحة من المؤسسات الحكومية الرسمية ومدى قدرة وصول الأفراد والشركات إليها من الوحدات الاقتصادية كافة ، وهي تعكس عمق الوصول الرقمي ، أي عدد الذين يستخدمون الحسابات المصرفية من مواقع مختلفة كمواقع الوكلاء أو أجهزة الصراف الآلي أو شركات الهاتف المحمول ، ولكي يتسنى للأفراد والشركات الوصول إلى هذه الخدمات المقدمة لابد من تذليل الحواجز المحتملة في استخدام حساب المصرف مثل القرب المادي من نقاط الخدمات المصرفية والتكلفة وغيرها من الحواجز (4 : 2013 , AFL) ، إذ يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية ، وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط الآتية (ماجد أبو دية ، 2016 ، ص 109) :

- عدد نقاط الوصول لكل (10000) من البالغين على المستوى المحلي مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.

- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (1000) كيلو متر مربع .
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية الإجمالية للسكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2. مؤشر استخدام الخدمات المالية:

تُعد خدمات الإقراض والإيداع من الركائز الأساسية لزيادة مستويات الوصول للخدمات المالية والمصرفية بشكل عام. فمع الانتشار الواسع للمؤسسات المالية والمصرفية يتمكن الأفراد في المناطق البعيدة والمحرومة من الاستفادة من الخدمات المالية من خلال فتح حسابات للإقراض والإيداع ، فضلاً عن إمكانية الوصول لعدد كبير من الخدمات الأخرى مثل خدمات التحويلات الشخصية وسداد الاستحقاقات الدورية والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية.

إن مؤشر قياس مستوى الشمول المالي يتمثل باستخدام الخدمات المالية والمصرفية المختلفة ، وقياس مدى كفاءة وفاعلية مؤسسات الوساطة المالية في تشجيع ذلك الاستخدام ، ويتضمن هذا المؤشر عدد حسابات الودائع إلى عدد البالغين وعدد حسابات القروض إلى عدد البالغين ، اذ يبين هذا المؤشر عن مدى تفاعل المستهلكين مع الخدمات المالية ومدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي ، وهو من مسؤولية جانب الطلب . (Knut, and Klapper 2011 : 6)

3. مؤشر جودة الخدمات المالية :

تُعد عملية وضع مؤشرات لقياس الجودة تحدياً في حد ذاته ، اذ تحول مفهوم الشمول المالي في السنوات الماضية إلى جدول أعمال البلدان النامية التي تحسنت فيها إمكانية الحصول على الخدمات المالية ، ولا يزال عدم الحصول على خدمات مالية يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية ، غير ان الجهود مستمرة لضمان جودة الخدمات المالية ، وهو تحدي يتطلب من المهتمين والذين لديهم احتياجات متعلقة بدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات

استناداً إلى أدلة واضحة بشأن نوعية الخدمات المالية المقدمة ، وهذا البعد ليس واضحاً ومباشراً ، إذ إن هناك عوامل عدة تؤثر على نوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات ، توعية المستهلك ، فعالية آلية التعويض ، حماية المستهلك ، خدمات الضمان المالي ، وشفافية المنافسة في السوق ، فضلاً عن عوامل أخرى غير ملموسة كثقة المستهلك بالجهاز المصرفي (شندي سورية ، بن لخضر ، 2018 : 111) .

لقد درج الاقتصاديون على استعمال جملة من المؤشرات الأخرى للتعبير عن الشمول المالي ، لذا سيتم الإشارة إلى بعض منها وهي :

1. مؤشر عدد الفروع المصرفية :

لعدد فروع المصارف أهمية كبيرة بوصفها احد متغيرات الشمول المالي التي لها تأثير على الأفراد؛ إذ هي من اهم المرتكزات التي ينبغي توافرها من اجل النهوض بالخدمات المالية.

2. مؤشر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع .

تُعد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع (POS) وسيلة الوصول للخدمات المالية والمصرفية بأسرع وقت واقل تكلفة ، فتعرف نقاط البيع (Point of Sale) على أنها أجهزة خاصة موصولة بشبكة المصرف وموضوعة تحت تصرف صاحب المحل التجاري ، إذ تقوم الأجهزة بالتأكد من مدى كفاية رصيد صاحب البطاقة للوفاء بمشترياته ، ثم تصدر إيصالاتاً بإتمام عملية التسديد ، ويتم الخصم من حساب العميل وأضافته إلى حساب صاحب المحل ، ويمكن لحامل البطاقة ان يدفع قيمة المشتريات ، وهي تستخدم للشراء فقط (ابو سعدي ، 2010 ، 78)

ومن فوائد نقاط البيع هي:

- زيادة المبيعات .
- تقليل المخاطر .
- حفظ رأس المال والاستثمار بعمليات مالية آمنة وموثوقة .

- سهولة التدقيق والمتابعة الإلكترونية من قبل المستفيدين من عمليات الدفع الإلكتروني.
- فرصة الحصول على الإعلانات المجانية .

(التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2012 ، 99)

المبحث الثالث

النمو الاقتصادي (الإطار النظري)

عُني الاقتصاديون بعد الثورة الصناعية بدراسة ظاهرة النمو الاقتصادي ، ووضعوا النظريات التي أكدت على عوامل الإنتاج أو على علاقات الإنتاج ، كما صاغوا واختبروا النماذج الفكرية والرياضية ، ووفرت تلك المساهمات النظرية والتطبيقية المختلفة إطاراً فكرياً أو فلسفياً مهماً ، سنتناول بعضاً منه بشيء من الإيجاز وعلى النحو الآتي :

أولاً . مفهوم النمو الاقتصادي :

تعددت مفاهيم النمو ، ولعل ابرز هذه المفاهيم ، هو ما عدَّ النمو متغيراً كمياً معبراً عن التغيرات الكمية في الطاقات الإنتاجية المتاحة ومدى استغلال هذه الطاقات ، فكما ارتفعت نسبة استغلالها ، ازداد إنتاج السلع والخدمات لتلبي حاجات المجتمع ، لذا فقد تم احتساب معدلات النمو على أساس إجمالي إنتاج المجتمع (Shapiro, 1974: 24-27) ، فعندما يزيد الإنتاج من السلع والخدمات في دولة ما ، بأي شكل من الأشكال ، يسمى ذلك بالنمو الاقتصادي (جبلز ، 1995 : 31) ، وهنا يتمثل النمو بالزيادة الحقيقية في الدخل القومي أو نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج القومي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة (الامين ، 2002 : 371) ، وهناك تغيرات وتطورات نوعية لابد أن تحدث ، لكي يستمر الناتج في الزيادة ، وتشمل عوامل الإنتاج وأساليبه وشروطه الاجتماعية كافة .

ومن الاقتصاديين من أكد على المستوى المعيشي للسكان وسد حاجاته الأساسية من السلع والخدمات ، إذ أشار بيترسون إلى ذلك بقوله " إن النمو هو توسيع قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي يرغب بها السكان" (النجار ، عبد العظيم ، 2002 : 89) ، مما دفع الاقتصاديون - على الرغم من الانتقادات الموجه له - إلى اعتماد متوسط دخل الفرد الحقيقي كمقياس لمستوى النمو الاقتصادي .

ركز سيمون كوزنيتس (S.Kuznets) في تعريفه للنمو الاقتصادي على رأس المال البشري ، إذ يرى أن عملية النمو تتم من خلال تحقيق الزيادة المستدامة (Sustained) في

متوسط إنتاج الفرد أو العامل (كوزنتس، بدون تاريخ : 7) ، وهنا قرن معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو القوى العاملة وكفائتها ، وكذلك بتطوير مهارات العاملين وتحسين النظم الإدارية ، فضلاً عن استخدام وتطبيق نتائج البحث العلمي وتطوير الأسلوب التكنولوجي أو التقني المعتمد في الإنتاج .

على الرغم من أن النمو الاقتصادي هو حسيطة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ، إلا أن معاييرها أصبحت اقتصادية ، وتشتمل على مقادير مثل الدخل القومي وتوزيعه ، ومعدل دخل الفرد ، فضلاً عن معايير أخرى ذات طبيعة اجتماعية ، كنمو السكان ومستويات الصحة العامة والتعليم والعمر المتوقع .

أولت المدارس الاقتصادية المختلفة اهتماماً كبيراً على مدى حقب زمنية طويلة بدراسة ظاهرة النمو الاقتصادي ، وأكدت على أن وجود أو غياب النمو الاقتصادي ما هو إلا مؤشر على نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية (اوشر ، 1989 : 15) ، أو ما هو إلا تصحيح للسياسات الاقتصادية الوطنية ، التي تؤدي إلى عجز قليل في الموازنة العامة وقبواً قليلة على التجارة الدولية والتدفقات المالية .

يمكن القول ، إن ظاهرة النمو الاقتصادي عُدت من أكثر الظواهر التي ثار حولها الجدل ، إذ اختلفت هذه المدارس في تحليلها وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها ، فعلى وفق نظريات النمو الخارجي ، يتطلب تحقيق عملية النمو الاقتصادي . بوصفها ظاهرة طويلة الأمد استخدام مصادر عدة ، أهمها تكوين رأس المال ، فضلاً عن العمل والفن الإنتاجي ، إذ عُد عنصر التقدم التقني ومعدل نمو السكان متغيرات خارجية .

على الرغم من اعتراف أصحاب المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) ، التي تبلورت أفكارها في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر (مرحلة الثورة الصناعية) بان جوهر عملية النمو تتضمن إحداث تغييرات شتى في البيئة والظروف المحيطة بها من الإنسان ورأس المال ووسائل الإنتاج من التقنيات الحديثة وجميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، لتمثل حصيلتها في زيادة الدخل الحقيقي للدول (نامق ، 1965 : 178-204) ، إلا أنهم أكدوا على

عاملين اثنين بوصفهما الأكثر أهميةً وفاعليةً في التأثير في اقتصادياتهم آنذاك ، وهما تراكم رأس المال ونمو السكان ، إذ يتحقق النمو عندما يحصل تغير في علاقات الإنتاج على ان الإنتاج هنا دالة لعدد من العوامل الرئيسية هي :

$$Y = f (K , L , M , T)$$

إذ إن :

Y : الناتج الكلي.

K : خزين رأس المال .

L : حجم قوة العمل .

M : عرض الموارد الطبيعية المعلومة والنافعة اقتصادياً ، بما فيها الأرض .

T : مستوى التكنولوجيا .

في المدى القصير يكون عنصر العمل هو المتغير الوحيد ، مع بقاء عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة ، وذلك يعني أن حجم الإنتاج الكلي سوف يتحدد بالعمل فقط ، وإن العلاقة الأساس ركزت على إظهار اثر الزيادة في عنصر العمل على حجم الإنتاج ، كما أكدت نظرية مراحل الإنتاج ، وهكذا تصبح دالة الإنتاج السابقة على الشكل الآتي :

$$Y = f (L)$$

تشير المعادلة اعلاه إلى أن الإنتاج دالة لعنصر العمل ، وهذا يعني انه عندما نتوصل إلى تحديد حجم العمل فانه يمكن تحديد حجم الإنتاج مباشرةً ، ويتحدد حجم العمل عند نقطة التوازن في سوق العمل ، وإن حجم الإنتاج عند تلك النقطة يمثل (في النموذج الكلاسيكي) حجم الإنتاج في حالة الاستخدام الكامل .

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن تقسيم العمل والتخصص يشجعان على الابتكار والإبداع والتقدم التقني ولاسيما في قطاع الصناعة ، الأمر الذي يقود إلى زيادة الأرباح وتشجيع الاستثمار وتراكم رأس المال ، وعلى وفق هذه العملية تتحسن الإنتاجية وتزداد الأجور الحقيقية ، وينمو السكان والمبادلات التي تفضي إلى توسيع حجم السوق ، ومن ثم زيادة أكثر في الإنتاج ، وهكذا تستمر عملية النمو الاقتصادي وتصبح عملية تراكمية .

على وفق رأي الاقتصاديين الكلاسيكيين ، إن هذه العملية تستمر إلى حد معين يتوقف عنده النمو الاقتصادي ؛ بسبب تدهور معدلات الربح الناتج عن تناقص الغلة في الزراعة وتزايد حصة الربح من الناتج القومي والتنافس بين المنتجين وارتفاع الأجور ، مما يؤدي بالاققتصاد القومي ، في المدى الطويل ، إلى السكون أو الركود (دويدار ، 1993 : 159) ، إذ يتباطأ فيها تراكم رأس المال ثم يتوقف تماماً ، ويهبط معدل الربح إلى الصفر وتخفض الأجور الحقيقية إلى حدها الأدنى (حد الكفاف) ، ويستقر نمو السكان ويتوقف التقدم التقني ويتلاشى تراكم رأس المال .

خلاصة القول هنا ، إن الكلاسيكيين يرون أن هناك تفاعلاً مستمراً بين عاملين هما تقدم الفن الإنتاجي وتناقص غلة العمل والأرض بسبب تزايد السكان ومحدودية عرض الأرض الصالحة للزراعة ، والغلبة في النهاية ستكون لعامل تناقص الغلة.

وفي عام (1911) طرح شومبيتر (*J. Schumpeter*) نظريته في النمو الاقتصادي ، وكان على خلاف مع الكلاسيكيين على الرغم من انه تبنى بعض أفكارهم ، إذ ركز في نظريته على ظاهرة الاختراعات (*Innovation*) وعدها العامل الرئيس في عملية النمو ، والاختراع هنا هو مفهوم يعني واحداً أو أكثر من خمس حالات ، هي إدخال سلع جديدة أو استحداث أسلوب إنتاج أو تنظيم جديد لصناعة ما أو فتح أسواق أو اكتشاف مصادر جديدة للسلع والمواد الأولية ، وهو ليس عملية وحيدة منفردة ، وإنما هو عملية تبدأ بالابتكار (*Invention*) الذي يستغله المنظم اقتصادياً ويحتضنه الرأسمالي مالياً من خلال الائتمان الذي يخلقه الجهاز المصرفي مقابل فائدة يستطيع المنظم دفعها من الربح الذي سيحققه من استثماره لابتكاره الجديد ، وعلى وفق رأي شومبيتر يصبح النظام المصرفي عنصراً مهماً من عناصر التطور الاقتصادي ، من دونه لا يمكن لعملية (الاختراع) أن تتم ولا لأي تطور اقتصادي ان يحدث ، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن فكرته في (الابتكار) تختلف عن فكرة ماركس في تغيير (أساليب الإنتاج) ، كون المفهوم الأول أوسع ويشمل كل فرصة جديدة تقود إلى الربح ولا تقتصر على التقدم التقني فقط ، في حين مثل مفهوم ماركس شكلاً واحداً فقط من أشكال الابتكار والاختراع .

إن مستقبل نمو الرأسمالية حسب اعتقاد شومبيتر مرتبط بنحو تام بنشاط المنظمين الذين يقودون عملية التجديد والابتكار ، فينتقل الاقتصاد من حالة الكساد إلى حالة الراج بسبب

نشاطهم ويحدث العكس في حالة عدم قدرتهم على التجديد ، ومجرد تعطيل استخدام المبتكرات التكنولوجية يعني تدهوراً في فرص الاستثمار ، وأي تدخل حكومي من شأنه تحديد الأرباح أو إعادة توزيع الدخل فإنه يسبب إفساد المناخ الاجتماعي ، ومن ثم تدهوراً في حركة النمو إجمالاً ، إلا أن شومبيتر يؤمن بأن الرأسمالية لا يمكن أن تزول كما أكد ماركس ، بل ستحول إلى نظام جديد يجمع بين صفات الرأسمالية الأساس وصفات الاشتراكية(نامق ، 1978 : 43) .

من ذلك نرى أن أفكار شومبيتر تمتاز بوجود ميول متحفظة وليست مطلقة نحو الرأسمالية بوصفها نظاماً إيديولوجياً يوفر البيئة الاجتماعية والثقافية الصالحة للتجديد والابتكار ، وفضل أن يعامل نمو السكان كمتغير خارجي (*Exogenous Variable*) ، ولم يعطه وزناً ثقيلًا كقوة اقتصادية (النجار ، شلاش ، 1991 : 167) .

واعتقد روستو في نظرية مراحل النمو التي صاغها في عام(1960) أن مستوى الإنتاج أو معدل النمو الاقتصادي يتقرر من خلال ستة متغيرات اسماها ميولاً (*Propensities*) وهي الميل لتطوير العلوم الأساس (الطبيعية والاجتماعية) والميل لتطبيق هذه العلوم ، والميل لقبول الابتكارات (*Innovation*) والميل للإنجاب والميل لتحقيق تقدم اقتصادي ، والميل للاستهلاك ، تعبر تلك الميول عن التفاعل بين المجتمع والبيئة التي يعيش فيها ، ويتطلب فهمها وقياسها دراسة سلوك المجتمع وتطوره خلال مدة زمنية معينة ، مما يستوجب اخذ تاريخ المجتمع بنظر الاعتبار لتمييز القوى التي أدت إلى تقوية أو إضعاف تلك الميول ، وبدراسة سلوك تلك الميول على المدى الطويل يصبح بالإمكان اكتشاف القوى التي أدت في الماضي ، إما إلى ميل تصاعدي معزز ذاتياً ، أو إلى تدهور معزز ذاتياً كذلك . (السيد علي، 1984 : 387) .

ويرى أن النمو الاقتصادي هو دالة للتغيرات في حجم وإنتاجية رأس المال والقوى العاملة ، وتقرر الميول بصورة مباشرة معدل النمو في هذه المتغيرات ، وبنحو غير مباشر مستوى ومعدل نمو الإنتاج ويعني ذلك أن النمو الاقتصادي ليس دالة لعوامل اقتصادية صرفة ، وإن الاقتصاد القومي لا يمكن إن يحقق التقدم إلا إذا قطع المرحلة تلو الأخرى وتخطى العقبات والمشكلات التي تعترض طريقه ليصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي .

واستطاع الاقتصاديان (R.F. Harrod) في عام (1939) و (E.D. Domar) في عام (1946) ، كلاً على انفراد ، من صياغة أنموذجي نمو اقتصادي للأمد الطويل متشابهين قائمين على المبادئ العامة نفسها تقريباً ، وتبني مفاهيم كينزية حول الادخار والاستثمار ومضاعف الاستثمار ومبدأ المعجل ، وأكدوا على أن الزيادة في الدخل القومي تعود إلى الاستثمار ، ولقد استُخدم النموذجان اللذان قاما بتقديمهما على نطاق واسع في البلدان النامية ، إذ سهلا عملية إجراء التوقعات الخاصة بمعدلات النمو ، فضلاً عن تحديد حجم رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق زيادة معينة في نصيب الفرد من الدخل القومي (معتوق ، 1984: 61) ، إذ إن معدل النمو الاقتصادي يساوي نسبة الادخار أو معدل الاستثمار مقسوماً على معامل رأس المال ، وعلى وفق الصيغة الآتية :

$$r = \frac{I / Y}{\lambda}$$

من الصيغة أعلاه ، يتبين أن معدل النمو (r) يعتمد على متغيرين مهمين هما :

أولاً : I / Y أو معدل الاستثمار أو نسبة المخصص للاستثمار من الدخل القومي كتعويض عن استهلاك رأس المال والإضافات الجديدة .

ثانياً : (λ) أو معامل رأس المال / الناتج ، أي ما يلزم استثماره من وحدات نقدية لزيادة الناتج القومي وحدة واحدة .

لقد أكد النموذجان على التأثير المزدوج للاستثمار الصافي ، إذ يتضمن هذا الاستثمار زيادة في الطلب على الناتج ويُزيد في الوقت نفسه إمكانات الاقتصاد على توليد الناتج ، على سبيل المثال ، إن بناء وتجهيز معمل جديد يحملان طلباً جديداً على مستلزمات البناء كالمطابوق والحديد والمكائن .. الخ ، فضلاً عن توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ، مما يزيد الدخل القومي ، ولغرض تحقيق عملية النمو الاقتصادي ، يلزم سلوك احد الخيارين الآتيين أو كلاهما :

1. زيادة الاستثمارات (نسبة الادخار إلى الدخل) .
2. تخفيض معامل رأس المال / الدخل .

على وفق ذلك التحليل فان معدل النمو يعني النمو الموجب في الناتج القومي لبلد ما ، أي نمو يفوق معدل نمو الزيادة السكانية ، وبهذا سيزيد معدل دخل الفرد من جهة ، وسيزيد ما فاض عن ذلك من جهة أخرى ، أي ستكون هناك إمكانية لخلق مدخرات جديدة يمكن توظيفها في دورة إنتاج جديدة ، أي أن الاستثمار هو مصدر الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي .

على الرغم من أهمية تحليل هارود - دومار ، إلا انه لا يخلو من شوائب تتمثل في عدم واقعية بعض افتراضاته منها ثبات الميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال ومعدل نمو السكان ، وتبني دالة إنتاج لا مجال فيها للإحلال بين رأس المال والعمل وهو ما أنتقد به نموذج هارود . دومار ، فضلاً عن افتراض ثبات المستوى العام للأسعار والأجور، أي أن متغيرات النموذج تقاس بالوحدات الحقيقية ، ولم يكن هناك اثر للنقود في هذا النموذج.

بدأ الاقتصاديون منذ منتصف العقد التاسع من القرن الماضي . بعد الانتقادات التي وجهت إلى نماذج النمو الكلاسيكي التي تعدّ النمو الاقتصادي متغيراً خارجياً ، يبتعدون عن افتراضات النظرية الكلاسيكية الحديثة (*Neoclassical Theory*) في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساس لعملية النمو ، وعلى الرغم من اعترافهم بطبيعته المعقدة وعوامله المتعددة التي تعمل وتتفاعل مع بعضها في إطار من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تحيط باقتصاد معرض للتغير باستمرار ، لكنهم رفضوا فكرة كون المتغيرات الأساس المسؤولة عن رفع معدلات النمو تُحدد خارجياً (*As given*) ، بل ذكروا أن محور عملية النمو يكمن في متغيرات داخلية ، فنشأ ما يسمى بأدبيات النمو الحديثة أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي أو نظريات النمو الحديثة (*New Growth Theories*) ، إذ ترى تلك النظريات أن النمو الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد المبني على المعرفة أو ما يشيع استخدامه تحت اسم اقتصاد المعرفة ، يعتمد على المستوى التكنولوجي (*A*) مباشرة وعلى نمو هذا المستوى وليس على عاملي رأس المال والعمل ، إذ تكون دالة الإنتاج بالشكل الآتي:

$$Y = A \cdot K$$

إذ إن :

A: المستوى التكنولوجي ، يشمل مستوى المنظومة التكنولوجية للدولة (الجزء الأبرز في النظام الوطني للابتكار والإبداع) ، التي يلزم أن تكون لها رؤيا وطنية واضحة تجاه العلم والتكنولوجيا ، وبلورة سياسة وطنية في ذلك مع استراتيجيات لتنفيذها ، كما تشمل ما يسمى بالثالوث الحزوني المهمم بالتكنولوجيا وهو الجامعات ومراكز البحوث(العامة والخاصة) والشركات .

K: يمثل رأس المال ، وهو يحتوي ضمناً رأس المال المادي ورأس المال البشري الذي يتمتع بمعرفة وخبرة أو ممارسة تكنولوجية .

ترى النظرية الحديثة إمكانية زيادة إنتاجية عنصر العمل بنحو مستمر من خلال الاستثمار في المورد البشري وذلك بإكسابهم المزيد من المهارات والخبرات ، مما يؤدي إلى التغلب على قانون تناقص الغلة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بنحو متوازي ، إذ إنها تستخدم مصطلح رأس المال البشري (*Human Capital*) بعدّ القوى العاملة تحتاج لاستثمارات وأنها تزداد قيمتها مثل رأس المال تماماً ، لذا فإن استثمار الدولة في الصحة والتعليم والبحث العلمي يعد استثماراً حقيقياً وليس داعماً ، فلا تخضع عوائد الإنتاج المعرفي إلى قانون الغلة المتناقصة بسبب قدراته الإبداعية والخلاقة.

بحسب النظرية الحديثة للنمو ، إن التطور التكنولوجي يصاحبه تكاليف ثابتة مرتفعة يطلق عليها تكاليف التطوير والأبحاث (*Research and Development Costs*) ، لذا فإن الشركات لن تقدم على مشاريع تطوير المنتجات إلا إذا عملت في ظل ظروف المنافسة غير التامة (*Imperfect Competition*) ، ولغرض تشجيع هذه الشركات على الابتكار والتجديد ، برزت أهمية إصدار القوانين والتشريعات لحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع ، مع محاولة إيجاد آلية توازن بين قوانين تشجيع الابتكارات وقوانين الحد من الاحتكار ، وقد يتم ذلك من خلال منح الشركات المخترعة حق الاحتكار لمدة معينة ، يسمح لها ببيع المنتج بأسعار احتكارية حتى يمكنها تحقيق أرباح وتغطية تكاليف البحث والتطوير التي أنفقتها لغرض إنتاج المنتج الجديد ، وبعد انقضاء المدة المعينة يسمح للشركات الأخرى بإنتاج المنتج نفسه ، إذ تبدأ عملية المنافسة الكاملة التي تؤدي إلى خفض الأسعار فيما بعد .

ثانياً . مؤشرات النمو الاقتصادي :

تتيح عملية النمو الاقتصادي السريع الفرصة للدول أن توفر المزيد لمواطنيها ، من الغذاء والكساء والسكن والخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية ، ومكافحة التلوث البيئي وتقديم خدمات التعليم الأساسي للأطفال والمعاشات للمتقاعدين وغيرها ، لذا يُعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعبر عن المستوى المعيشي للسكان .

لقد درج الاقتصاديون على استعمال جملة من المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن النمو ، على الرغم من انه حصيلة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة لا يمكن إخضاع العديد منها للقياس الكمي ، ومن اهم تلك المؤشرات هي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومتوسط دخل الفرد الحقيقي فضلاً عن مؤشرات التجارة الخارجية ، وانطلاقاً من ذلك ستعتمد الدراسة على اكثرها شيوعاً الا وهو مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي ، اذ يعبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن قيمة السلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة واحدة ، وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحتسب ، أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما ، كالزراعة والصناعة .. الخ ، لذا فانه يُعد من أكثر المعايير شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات (سامويلسون ، نورهانوس ، 2006: 451) ، ومن ثم من أهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نمو الاقتصاد القومي ، وإن سرعة نمو ذلك الاقتصاد تتوقف بلا شك على ما يملك من طاقات إنتاجية ، مادية وبشرية ، ولما كان من غير الممكن تحقيق تنمية بمعناها الشامل في بلد ما دون تحقيق نمو اقتصادي ، لذا فان تطور الناتج المحلي الإجمالي يُعد مؤشراً تنموياً مهماً ، وهنا سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات.

المبحث الرابع

العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي

نستعرض في هذا المبحث الإطار النظري للعلاقة بين متغيرات الدراسة وعلى وفق الآتي :

أولاً : العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي

إن الإنفاق الاستثماري هو احد مكونات الطلب الكلي وله تأثير على نمو الناتج وان أي تغير (ارتفاع أو انخفاض) سوف يكون له اثر مباشر على الناتج ، فعندما ينخفض الإنفاق الاستثماري فإنه يؤثر سلباً على مكونات الطلب الكلي وكذلك على حجم الدخل .

وفي الاتجاه نفسه ، تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الإنفاق الاستثماري يلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي ، فعندما تقوم الحكومات بزيادة الإنفاق الاستثماري ، يتم استثمار هذا النقد في بناء وتحديث البنى التحتية والمصانع والمنشآت وتوفير فرص العمل وتحسين الجودة للحياة العامة ، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي وتحسين القدرة التنافسية للمستثمرين والمؤسسات وزيادة الطلب على الموارد البشرية ، ولكن يجب أن يتم الإنفاق الاستثماري بطريقة فعالة وموجهة للقطاعات الحيوية والمهمة في المجتمع .

ومع ذلك ، فإن العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي تعتمد على الكثير من العوامل ، بما في ذلك حجم الاستثمار ونوعه وغيرها من سياسات الحكومة والشروط الاقتصادية العامة في البلد المعني ، ومن المهم أن يتم التخطيط الدقيق للإنفاق الاستثماري لتحقيق أفضل نتائج ممكنة في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين معيشة المجتمع .

ومن المفترض وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي ، إذ إن الإنفاق الاستثماري يشجع على زيادة الإنتاجية والمنافسة في الأسواق بفضل تحسين التكنولوجيا والبنية التحتية ، وبدوره يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري من قبل الشركات والأفراد ، ويمكن أن يؤثر بنحو إيجابي على خلق المزيد من الوظائف وتوفير فرص عمل جديدة ، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد بأكمله .

ومن الجدير بالذكر أن الإنفاق الاستثماري يمكن أن يتم توجيهه نحو القطاعات التي تشهد طلباً كبيراً ، وهذا يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية والأرباح .

تتحدد العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي بمدى نجاح الإدارة الاقتصادية في مهمة توظيف الإمكانيات المالية في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي وتصحيح هيكل البنية الاقتصادية وإزالة التشوه الذي يعاني منه من جهة ، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ، إذ يكتسب الإنفاق الاستثماري فاعليته في النمو الاقتصادي من خلال ما يستهدفه من نشاطات اقتصادية منتجة سواء على المدى القصير أو الطويل ، وتتحقق خاصية الإنتاج للإنفاق الاستثماري عن طريق القطاعات المنتجة مثل القطاع الزراعي والصناعي وغيرها من القطاعات الاقتصادية ، إذ تؤدي زيادة الأنفاق إلى زيادة رأس المال والعمليات الإنتاجية وزيادة الإنتاج في الاقتصاد القومي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

ثانياً: العلاقة بين الأنفاق الاستثماري والشمول المالي

اكتسب الإنفاق الاستثماري دوراً مهماً في الفكر الاقتصادي والمالي الحديث ، وذلك من خلال دوره الديناميكي في التأثير الإيجابي المباشر على رفع معدلات الإنتاج ، والدفع بمعدلات الاستثمار والتقليل من معدلات البطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل ، ومكافحة الفقر ، وتنمية رأس المال البشري من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية لجميع أفراد المجتمع ، وتحقيق الرفاهية من خلال توفير المرافق الأساسية من صرف صحي ومياه وطرق وإسكان لأفراد المجتمع ، ودعم وتحفيز القطاع الخاص لغرض الإسهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال توفير البنية الأساسية التي يحتاجها ويعجز عن تقديمها لذاته ؛ بسبب ارتفاع تكاليفها.

وتبرز أهمية الإنفاق الاستثماري من خلال ما يأتي :

1. تحقيق المنفعة العامة من خلال زيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة بين أفراد المجتمع ، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخل ، الأمر الذي تترتب عنه زيادة فعالية الأفراد .

2. زيادة الإنتاج والإنتاجية والتنوع في المنتجات والمنافسة في السوق التجارية ، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، ومن ثم تحسين مستوى معيشة الأفراد .
3. توظيف عناصر الإنتاج من أجل توفير السلع والخدمات في المجتمع ، كما يساعد في التنمية الاقتصادية خاصة عند توظيف عناصر الإنتاج الرأسمالية .
4. توفير احتياجات الأفراد وخلق فرص عمل جديدة والحد من نسبة البطالة والفقير .
5. تكوين الثروة وتنميتها وبالتالي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي وزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي .

وحظي موضوع العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي باهتمام الكثير من التتموينين والماليين وبقية المفكرين الاقتصاديين ، في محاولة للإجابة عن السؤال الآتي : هل يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة الشمول المالي ولاسيما على الأمد الطويل من خلال تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتوسيع نطاق الفرص والخيارات أمامهم (الفرص في أن يعيشوا حياة آمنة وكريمة) ، ولقد برز في هذا الصدد اتجاه فكري يؤكد على أن الإنفاق الاستثماري وفي أي بلد يُعد شرطاً ضرورياً وليس كافياً لزيادة الشمول المالي ، كون الإنفاق الاستثماري يرتبط بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أولاً وطريقة توزيع ذلك الناتج على أفراد المجتمع ثانياً ، فعندما يصاحب الإنفاق الاستثماري ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة التفاوت في توزيع الدخل فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة الشمول المالي .

يترتب عن زيادة الإنفاق الاستثماري توليد استثمارات جديدة في السلع الرأسمالية وبناء مخزون كبير من راس المال البشري من خلال زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب ، الأمر الذي قد يتطلب إحداث تغييرات مؤسسية ضرورية لتعظيم العائد المحتمل من الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة ، فضلاً عن أن هذه التغييرات قد تشمل بعض الأنشطة المختلفة مثل إحداث تغيير في نظم الائتمان والهيكل المصرفي الموجود وتعديل الهياكل الخاصة بالبرامج التعليمية والتدريبية لجعلها أكثر ملائمة لاحتياجات أفراد المجتمع فضلاً عن تحقيق حوكمة أفضل تسهم في تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المشاركة المالية للأفراد في الاقتصاد .

إن تحسين الإنتاجية مصدر مهم للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة وفرص العمل ؛ لان زيادة الإنتاجية قد تؤدي إلى زيادة الأجور والى تفعيل دورة النمو الاقتصادي والإنفاق الاستثماري الذي بدوره يؤدي إلى زيادات إضافية في الإنتاجية ، وسيتمتع أفراد المجتمع بصحة افضل وتعليم أوفر ، وسيتمكنهم ذلك من زيادة الطلب أو الإنفاق على الاستهلاك وهو ما ينشط الاقتصاد الوطني ، ومع زيادة الدخل يرتفع مستوى الادخار والاستثمار الشخصي ، ومن ثم يتحسن مستوى الشمول المالي في المجتمع ، وعلى العكس ، عندما لا يتم الاستثمار بطريقة كافية ، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي وتدهور الظروف المالية للأفراد ، ويؤدي إلى عدم التمكن من الحصول على خدمات مالية أساسية ، وبالتالي ينخفض مستوى الشمول المالي في المجتمع .

أخيراً لابد من الإشارة إلى أن فاعلية الإنفاق الاستثماري في تعزيز الشمول المالي في أي مجتمع تتحدد بمدى امتلاك المجتمع لمصادر الإنفاق الاستثماري وقدرته على السيطرة عليها والتصرف بها لتعظيم الثروة من ناحية ، ومن ناحية أخرى نمط الأداء في إدارة هذه المصادر لتوليد وتعظيم الدخل .

ثالثاً: العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي

سبق أن اشرنا إلى أن الشمول المالي هو عبارة عن توفير الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بما في ذلك الفئات الفقيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير الودائع والقروض وخدمات التأمين والاستثمار ، إذ يمكن للشمول المالي أن يؤثر بنحو مباشر وغير مباشر ، ومن الناحية المباشرة ، يساعد الشمول المالي في تمويل الأعمال والمشاريع والاستثمارات ، ومن ثم يحفز التنمية الاقتصادية ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي ، ومن الناحية غير المباشرة ، فإن الشمول المالي يعمل على تحسين مستوى المعيشة للفئات الفقيرة والمتوسطة ، ويتيح لهم الفرص لتحقيق الاستقلال المالي وتحسين وضعهم الاجتماعي ، ومن ثم يمكن القول : إن الشمول المالي يُعد احد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي ، وبالتالي يجب على الحكومات والمؤسسات المالية العمل على تطوير المزيد من الخدمات المالية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

يمكن القول : إن الشمول المالي يشكل عنصراً أساسياً في مواجهة التحديات التي تواجه أغلب الدول في تنويع اقتصاداتها وتحقيق نموها الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز فعالية السياسة المالية والنقدية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، (صندوق النقد الدولي ، 2019 ، ص 1) ، وتتوضح العلاقة بينهما من خلال الأثر الذي تحدثه سياسات تفعيل الشمول المالي على المتغيرات التي من شأنها أن ترفع معدل النمو الاقتصادي ، فقد أثبتت دراسات تطبيقية عدة أجرتها مجموعة البنك الدولي ، وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي ، ويرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات ، فضلاً عن الأثر الإيجابي على أسواق العمل . (بوتبينة ، 2019 ، 8)

وأثبتت تجارب أخرى أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها ، ساعدت على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية ، ووفرت لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة ، ورفعت الإنتاجية والدخول التي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية ، لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في دول العالم المختلفة وبالأخص النامية منها ، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر . (بن لخضر ، 2018 ، 113)

لقد أجمع أغلب الباحثين والمنظمات العالمية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي ، منظمة الأمم المتحدة ومجموعة العشرين) على اتخاذ الشمول المالي مفتاحاً للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي ، ومن خلاله يتم القضاء على الجوع وخلق الثروة وفرص العمل ، وتقليص فوارق الدخل وتخفيض معدلات الفقر وإزالة جميع الحواجز التي تمنع النساء من الوصول إلى القطاع المالي الرسمي لزيادة قدراتهن والحصول على فرص الاستثمار ، وكذلك الحد من عدم المساواة بين الجنسين ، فالابتعاد أو الأقصاء المالي يُسهم في تضييع فرصة النمو الاقتصادي ويزيد من معدلات الفقر ، فلا يمكن القضاء على الفقر تماماً عندما تعيش وتعمل نسبة أكبر من السكان بنحو مستمر في بيئة مالية غير رسمية لا تضمن الوصول إلى أدوات مالية أرخص وكافية تساعدهم على بناء الثروة والأمن المالي المستدام لأنفسهم ولأسرهم .

(Uzoma B , Kehinde A , Esther O , Abiola A , & Francis A 2020)

الفصل الثالث

تشخيص واقع الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021)

تمهيد :

تسعى النظم الاقتصادية المعاصرة - على تباينها - إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتخصيص الموارد وتوزيعها لإشباع الحاجات العامة ، ومن أجل ذلك تتبنى هذه النظم مجموعة من الأهداف في طليعتها تشجيع الاستثمار وزيادة الشمول المالي وتفعيل النمو الاقتصادي معبراً عنه ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ، والعمل على استمرارها من خلال تبني السياسات الاقتصادية الملائمة ، وانطلاقاً من ذلك سيركز هذا الفصل على الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق ، وعلى وفق المباحث الآتية :

المبحث الاول : وصف وتحليل بيانات الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021)

المبحث الثاني : التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي واثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2021) باستخدام سببية كرانجر (Granger Causality) .

المبحث الأول

وصف وتحليل بيانات الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021)

نتناول في هذا المبحث بالوصف والتحليل واقع الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو

الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) وعلى وفق الآتي :

أولاً : وصف وتحليل بيانات الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2010-2021)

ثانياً : وصف وتحليل بيانات الشمول المالي في العراق للمدة (2010-2021)

ثالثاً : وصف وتحليل بيانات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021)

أولاً. وصف وتحليل بيانات الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2010-2021) يُعد الاستثمار احد اهم ركائز عملية النمو الاقتصادي وأحد العوامل المحددة للطاقت الإنتاجية إذ لا يوجد إنتاج بدون استثمار، ولا يمكن التفكير بزيادة الإنتاج الا بزيادة الاستثمار الذي يُعد خلقاً للقيم الاقتصادية ومحافظاً على الطاقات الإنتاجية القائمة في الاتجاه الذي يعمل على توسيعها ، وهو وسيلة لتحقيق التراكم الرأسمالي في جميع القطاعات الاقتصادية ، ويقتصر الاستثمار من المنظور الاقتصادي على التكوين الرأسمالي الثابت ، إذ يُستخدم المال المدخر في الإسهام في عملية الإنتاج والإضافة إلى رؤوس الأموال العينية الثابتة ، بقصد زيادة أو تحسين أو حماية الطاقة الإنتاجية للمشروعات والاقتصاد القومي ، فالهدف من الاستثمار هو زيادة الناتج ودفع عجلة النمو الاقتصادي ، فمعدل النمو الاقتصادي يتغير طردياً مع تغير معدل التراكم الرأسمالي ، وتستثمر الدول الرائدة في النمو (20 %) على الأقل من الدخل في تكوين رؤوس الأموال ، يوضح الجدول (1) اتجاهات تطور الإنفاق الاستثماري ومجموع الإنفاق ونسبة الإنفاق الاستثماري من مجموع الإنفاق في العراق .

جدول (1) تطور الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2010-2021) (مليون دينار)

السنوات	الإنفاق الاستثماري	معدل نمو الإنفاق الاستثماري	مجموع الإنفاق	معدل نمو مجموع الإنفاق	نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق الحكومي
2010	15553341	70134201	22.18
2011	17832112	14.65	78757665	12.30	22.64
2012	29350951	64.60	105139574	33.50	27.92
2013	40380749	37.58	119127555	13.30	33.90
2014	24930767	(38.26)	83556226	(29.86)	29.84
2015	18564676	(25.54)	70397515	(15.75)	26.37
2016	15894009	(14.39)	67067437	(4.73)	23.70
2017	16464461	3.59	75490115	12.56	21.81
2018	13820333	(16.06)	80873189	7.13	17.09
2019	24422590	76.71	111723523	38.15	21.86
2020	3208905	(86.86)	76082443	(31.90)	4.22
2021	13322973	315.19	102849659	35.18	12.95

المصدر :البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية للسنوات (2010-2021)

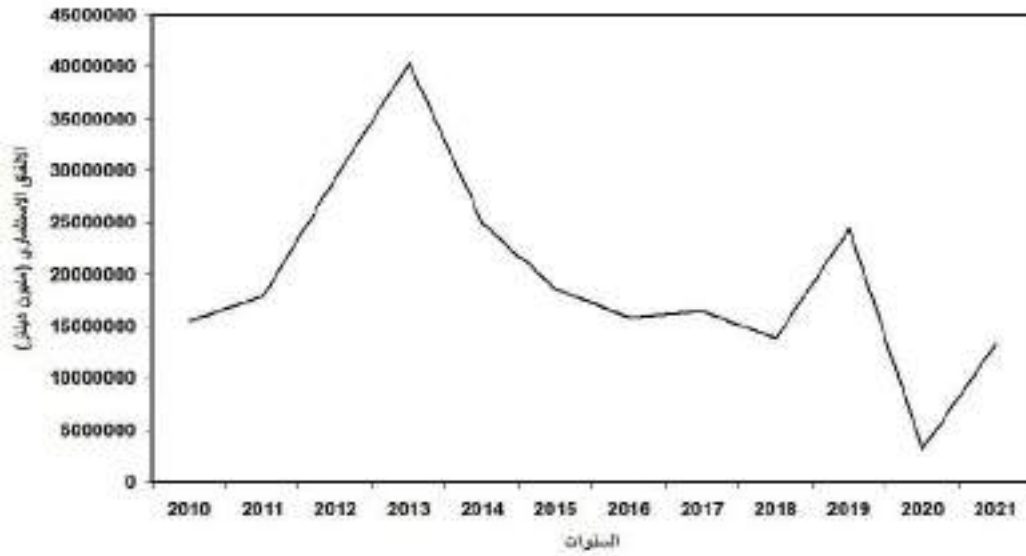
يتبين من الجدول أعلاه تذبذب قيم الإنفاق الاستثماري من مجموع الإنفاق الحكومي خلال المدة (2010-2021) إذ ترتفع في سنة معينة وتتنخفض في سنة أخرى ؛ ويعزى ذلك إلى أن الاقتصاد العراقي اقتصاداً ربيعياً يعتمد فيه الاقتصاد على الإيرادات النفطية التي ترتبط بالعرض والطلب العالمي .

تشير البيانات إلى بلوغ الإنفاق الاستثماري في عام (2010) نحو (15.5) ترليون دينار ارتفع في عام (2011) إلى (17.8) ترليون دينار وبمعدل نمو بلغ نحو (14.65%) نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وارتفاع سعر برميل النفط إلى (103) دولار بعد أن كان (75) دولار للبرميل عام (2010) ، واستمر الإنفاق الاستثماري بالارتفاع في عام (2012) إذ بلغ نحو (29.3) ترليون دينار بارتفاع مقداره (11.5) ترليون دينار عن العام السابق ؛ ويعود هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى نحو (105.1) ترليون دينار في عام (2012) .

وسجل الإنفاق الاستثماري في عام (2013) ارتفاعاً بلغ نحو (37.58%) ليصبح مجموعه نحو (40.3) ترليون دينار وما نسبته (33.9%) من الإنفاق الحكومي الذي بلغ نحو (119) ترليون دينار ؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة منه ، وتحسن الوضع الأمني ، الذي انعكس بدوره على زيادة الإيرادات النفطية ، وفي عام (2014) عادت أسعار النفط للهبوط وسيطرة الإرهاب على بعض مناطق العراق ما أدى انخفاض الإنفاق الاستثماري عام (2014) ، إذ بلغ الإنفاق الاستثماري (24.9) ترليون دينار وبنسبة انخفاض (38.26%) عن عام (2013) وشكل ما نسبته (29.84%) من الإنفاق الحكومي .

استمرت الأزمة الاقتصادية والمالية التي مر بها العراق منذ منتصف العام (2014) فضلاً عن الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة تؤثر على الاقتصاد العراقي سلباً مسببة انكماش وركود واضح في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والتي انعكست في انخفاض الإيرادات العامة في عام (2015) ، كما يشير الشكل (2) ، ويعزى هذا الانخفاض بصورة رئيسة إلى انخفاض نشاط قطاع النفط الخام بنسبة (44%) مقارنة بعام (2014) والناجم عن انخفاض سعر برميل النفط الخام إلى (54.4) دولار للفصل الثاني من عام (2015) مقابل (101.4) دولار في عام (2014) ، تمخض عن ذلك انخفاض مجموع الإنفاق

الاستثماري إلى (18.5) ترليون دينار بانخفاض مقداره (6.4) ترليون دينار عن العام السابق وشكل ما نسبته (26.3) من الإنفاق الحكومي .



المصدر : تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على ما ورد في الجدول (1) من هذه الدراسة .

الشكل (2) تطور الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2021-2010)

وفي عام (2016) استمر انخفاض الإنفاق الاستثماري وبلغ نحو (15.8) ترليون دينار بانخفاض مقداره (2.7) ترليون دينار عن العام السابق وشكل ما نسبته (23.7 %) من الإنفاق الحكومي .

وتحسن الوضع الأمني خلال عام (2017) وارتفعت أسعار النفط ليعود الإنفاق الاستثماري إلى الواجهة في الارتفاع ؛ ويعود ذلك إلى الارتفاع الذي حصل في سعر برميل النفط الخام ، إذ سجل (48.3) دولاراً مقابل (24.9) دولار للبرميل للفصل نفسه في عام(2016) ، ترتب عن ذلك زيادة كل من الإنفاق الاستثماري إلى (16.4) ترليون دينار ومجموع الإنفاق الحكومي إلى (75.5) ترليون دولار بزيادة مقداره (8.4) عن العام السابق ، إذ شكلت نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق الحكومي نحو (21.8%) .

وسجل الإنفاق الحكومي في عام (2018) نمواً بلغ نحو (7.13 %) وبقيمة (80.8) ترليون دينار مقارنةً بـ (75.5) ترليون دينار لعام (2017) ، فيما سجل الإنفاق

الاستثماري انخفاضاً بلغ نحو (16.0 %) مقارنةً بالعام السابق له وبقيمة (13.8) ترليون دينار وينطبق الأمر نفسه على نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق الحكومي إذ انخفضت إلى (17.0) % .

أما فيما يتعلق بعام (2019) فقد سجلت الإيرادات العامة ارتفاعاً طفيفاً يعزى إلى زيادة الإيرادات النفطية بنسبة (3.8 %) نتيجة زيادة كمية الإنتاج من النفط الخام ، إذ استأثرت الإيرادات النفطية بالحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات لتبلغ نسبة مساهمتها (92.2 %) وبمبلغ قدرة (99.2) ترليون دينار عراقي ، انعكس ذلك على الإنفاق الحكومي الذي نما بنسبة (38.1 %) ليبلغ (111.7) دينار عراقي مقابل (80.8) ترليون دينار عراقي عام (2018) ؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الإنفاق الاستثماري بنسبة (76.7 %) وبقيمة بلغت نحو (24.4) ترليون لتشكل ما نسبته (21.8 %) من الإنفاق الحكومي .

وشهد عام (2020) انخفاض الإنفاق الاستثماري انخفاضاً ملحوظاً بلغ نحو (86.9 %) ليبلغ (3.2) ترليون دينار مقابل (24.4) ترليون دينار مقارنةً بالعام السابق له ، ويعزى هذا الانخفاض إلى جائحة كورونا وتوقف اغلب المشروعات ، فضلاً عن تدني الإيرادات العامة مما أدى إلى تقليص النفقات العامة بنحو (31.9 %) والاستثمارية أيضاً ولجميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، لتصبح نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق الحكومي نحو (4.22 %) .

وعاود الإنفاق الاستثماري ارتفاعه في عام (2021) ليبلغ (13.3) ترليون ونما بحدود (315.2 %) مقارنةً بعام (2020) ، وينطبق الأمر نفسه على مجموع الإنفاق إذ زاد بمعدل (35.2) وبقيمة بلغت نحو (102.8) ترليون دينار عراقي وشكل الإنفاق الاستثماري منه نحو (12.9) % وكل ذلك يُعزى إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (72.6 %) قياساً بالعام السابق له مما أدى إلى رفع النفقات العامة لتغطية المتطلبات الاقتصادية والإدارية للدولة .

ثانياً: وصف وتحليل بيانات الشمول المالي في العراق للمدة (2010-2021)

سبقت الإشارة إلى أن الشمول المالي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات ، وبالأخص فئات المجتمع المهمشة والفقيرة والمحرومة ، من خلال أتاحتها عبر القنوات المالية الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة .

انطلاقاً من ذلك ، سيتم التركيز على بعض مؤشرات الشمول المالي في العراق التي توضح لنا إلى أي مدى يتمتع القطاع المالي بالمرونة والقدرة على التطبيق داخل المجتمع ، وتتمثل تلك المؤشرات بالآتي :

1. مؤشر عدد الفروع المصرفية في العراق .
2. مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) في العراق .
3. مؤشر نقاط البيع (POS) في العراق .

1. مؤشر عدد الفروع المصرفية في العراق .

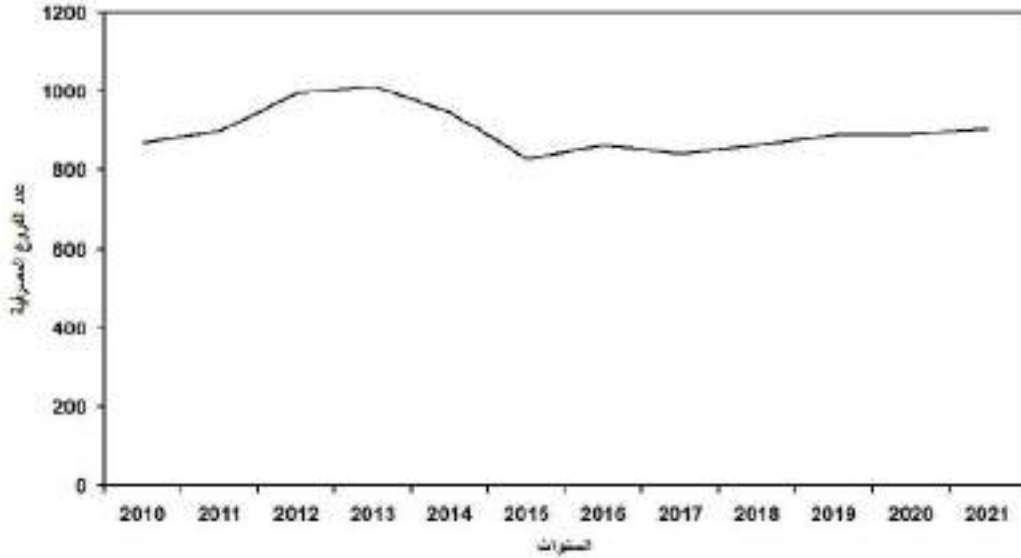
يُعد مؤشر عدد الفروع المصرفية من أهم المؤشرات المعبرة عن الشمول المالي ، فزيادة عدد الفروع يسهل عملية انتشاره ويساعد في تحسين كفاءة توزيع الخدمات المالية ويُسهم في توفير خيارات أكثر من الخدمات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي ، كذلك من خلال عدد الفروع المصرفية يمكن معرفة الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي التي تعد من المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها عند قياس الشمول المالي ، والجدول (2) يوضح تلك المؤشرات في العراق .

جدول (2) مؤشر عدد الفروع المصرفية في العراق للمدة (2010-2021)

الانتشار المصرفي (1/3)	الكثافة المصرفية (3/1)	عدد فروع المصارف (3)	عدد المصارف (2)	عدد السكان (الف لكل شخص) (1)	السنوات
2.6	37.3	871	48	32489	2010
2.7	37.0	899	50	33338	2011
2.9	34.4	994	54	34207	2012
2.9	34.6	1014	54	35095	2013
2.6	37.9	948	56	36004	2014
2.2	44.4	830	57	36933	2015
2.3	43.7	866	64	37883	2016
2.3	44.0	843	69	37140	2017
2.3	44.2	865	71	38200	2018
2.3	44.3	888	73	39300	2019
2.2	45.1	891	76	40150	2020
2.2	45.5	905	74	41190	2021

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي (2010-2021) .

يتبين من الجدول أعلاه والشكل (3) ، تفاوت عدد الفروع المصرفية خلال مدة الدراسة من (2010-2021) إذ بلغ عدد الفروع المصرفية في عام (2010) نحو (871) فرعاً مصرفياً وبكثافة مصرفية قدرها (37.3) لكل فرع واحد وبنسبة انتشار مصرفي (2.6) .



المصدر: تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على ما ورد في الجدول (2) .

الشكل (3) تطور عدد الفروع المصرفية في العراق للمدة (2010-2021)

ثم أستمروا عدد الفروع المصرفية بالزيادة تدريجياً إذ أصبح في عام (2011) ما يقدر (899) فرعاً في حين بلغت الكثافة المصرفية نحو (37.0) لكل فرع واحد وبانتشار مصرفي (2.7) ، إذ إن الزيادة في نسب هذا المؤشر تعكس الكفاءة العالية للجهاز المصرفي في إنشاء فروع جديدة حتى بلغت نحو (994) فرعاً مصرفياً في عام (2012) وزيادة نسبة الانتشار المصرفي الى ما يقارب (2.90) ، مع انخفاض الكثافة المصرفية إلى نحو (34.4) ، ونتيجة الزيادة المستمرة في عدد الفروع المصرفية فقد بلغت (1014) فرعاً مصرفياً في عام (2013) وارتفاع نسبة الانتشار المصرفي ما يقدر (2.96) وانخفاض الكثافة المصرفية إلى (34.6) .

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ، أن الانتشار المصرفي والكثافة مستمران بالمحافظة على مستوياتها بالعراق نتيجة لتدهور الأوضاع الامنية منذ منتصف عام (2014) واحتلال التنظيمات الارهابية لعدد من محافظات العراق الأمر الذي أدى إلى اغلاق عدد من الفروع المصرفية الحكومية والأهلية ، فضلاً عن قلة أعداد المصارف المنتشرة في عموم البلاد ، وعدم وجود الخطط المصرفية الرصينة في توسيع شبكة الفروع المصرفية وتدني مؤشر الانتشار المصرفي خلال السنوات اللاحقة ، وهذا بدوره حال دون عملية النفاذ والوصول الى الخدمات المالية واستفادة عدد أكبر من شرائح المجتمع ، مما أدى الى انخفاض جودة الخدمات وتراجع

كفاءة الأداء ، وانخفضت الفروع المصرفية الى ادنى مستوى في الأعوام اللاحقة حتى بلغت أعداد الفروع المصرفية (948) عام (2014) لتصبح الكثافة المصرفية (37.9) لكل فرع واحد وبنانتشار مصرفي بلغ (2.63).

واستمر الانخفاض حتى عام (2015) ليصبح (830) فرعاً مصرفياً وذلك للأسباب السابقة نفسها لتصبح الكثافة المصرفية (44.4) لكل فرع واحد وانتشار مصرفي (2.24) ، ثم زادت بعد ذلك في عام (2016) اذ بلغت نحو (866) فرعاً مصرفياً بواقع (43.74) لكل فرع واحد وبنانتشار مصرفي بلغ (2.28) ، وبعدها عاودت الفروع المصرفية بالانخفاض مرة اخرى في عام (2017) لتصبح (843) فرعاً مصرفياً نتيجة لإغلاق بعض المصارف الأهلية أو الخاصة بسبب مخالفتها للأنظمة والتشريعات التي أقرها البنك المركزي مما أدى الى انخفاض نسبة الانتشار المصرفي بنحو (2.27) ، لترتفع الكثافة المصرفية الى (44.05) لكل فرع مصرفي، وبعد ذلك بدأت الفروع المصرفية بالارتفاع تدريجياً لتصل الى ما يقارب (865) فرعاً مصرفياً مما أدى الى ارتفاع نسبة الكثافة المصرفية بنحو (44.16) لكل فرع واحد ليصبح الانتشار المصرفي (2.26) ، وفي عام (2019) بلغ عدد الفروع المصرفية (888) فرعاً مصرفياً لتصبح الكثافة المصرفية (44.25) وبنانتشار مصرفي (2.25) .

بالاستناد الى الجدول نلاحظ استمرار عدد فروع المصارف بالزيادة ، اذ بلغ (891) فرعاً مصرفياً عام (2020) وانعكست تلك الزيادة على رفع مؤشر الكثافة المصرفية اذ بلغ (45.06) بعد الانخفاض الذي شهده عام (2019) وصاحب ذلك أيضاً انخفاض في الانتشار المصرفي ، اذ بلغ نحو (2.21) بعد ما كان (2.25) في العام السابق.

ونتيجة لنمو عدد السكان بنسبة أكبر من نمو عدد فروع المصارف في العراق عام (2021) فقد انعكس ذلك على ارتفاع في مؤشر الكثافة المصرفي ليلبغ ما بنسبة (45.51) ، وصاحب ذلك انخفاض في الانتشار المصرفي أذ بلغ (2.2) بعد ما كان (2.21) في العام السابق ، لتصبح عدد الفروع في هذا العام بنحو (905) فرعاً مصرفياً.

في ضوء ذلك ، يتوضح لنا ان مستوى الانتشار والكثافة المصرفية في العراق بدت حقيقية قياساً بالمؤشرات العالمية أو حتى بمستويات الاحتياجات الحقيقية والاقتصادية للرفع من مستويات النفاذ للخدمات المصرفية وتوافرها لأكبر شريحة في المجتمع الذي ينعكس أيجاباً على مستوى الوعي والتثقيف المالي والمصرفي ، وممارسة دور القطاع المصرفي الاقتصادي والتموي .

2. مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) في العراق .

تعد أجهزة (ATM) أداة مهمة ومؤشراً مهماً من مؤشرات الشمول المالي كونها تمثل واحدة من أهم ادوات الدفع الإلكتروني وأحد مؤشرات الوصول للخدمة المالية المصرفية ، وكلما كان عدد أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في البلاد تغطي حاجة السكان ، كان هناك مجال واسع لتحقيق الشمول المالي .

إن من الاهداف الرئيسية التي يسعى البنك المركزي العراقي الى تحقيقها هو زيادة خدمات الدفع الإلكتروني لأجل إدخال أكبر عدد ممكن من الافراد داخل النظام المالي ومحاولة زيادة العمليات داخل النظام المالي واستخدام ادوات الدفع الإلكتروني ، والتخلص من التعامل بالنقد تدريجياً ، إذ نلاحظ من خلال ذلك أن نسبة أعداد الصراف الآلي في العراق تعد منخفضة إذا ما قورنت هذه النسبة بنسب دول قريبة من العراق .

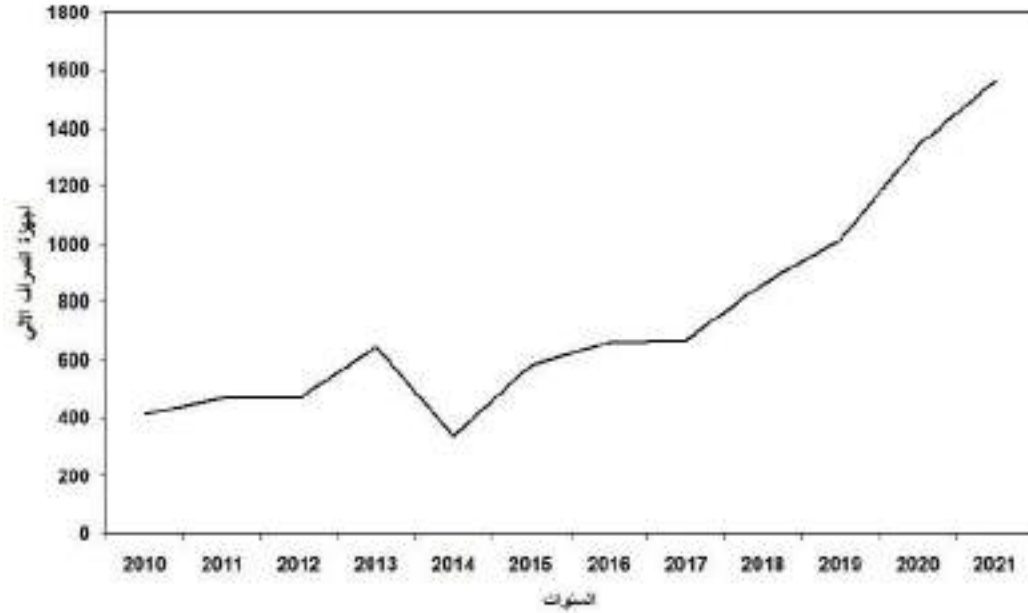
يوضح الجدول أدناه نسبة أعداد أجهزة الصراف الآلي لكل (100) الف شخص بالغ ، الأمر الذي يتطلب من المصارف زيادة أعداد هذه الأجهزة لأجل تقديم أفضل الخدمات إلى الأفراد ، مما يسهم في زيادة أعداد الأفراد الذين يدخلون في النظام المالي ، وزيادة مستوى الشمول المالي الذي يهدف اليه البنك المركزي ، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول الاتي :

جدول (3) عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق للمدة (2010 - 2021)

السنوات	عدد السكان البالغين (مليون)	عدد أجهزة (ATM)	معدل النمو %	عدد (ATM) لكل (100) الف
2010	19.289	415	0	46.47
2011	19.929	467	12.5	42.67
2012	20.569	467	0	44.04
2013	21.227	647	38.5	32.80
2014	22.082	337	(47.9)	65.52
2015	22.654	580	72.1	39.05
2016	22.974	660	13.7	34.80
2017	23.012	669	1.3	34.39
2018	23.294	865	31.3	26.92
2019	23.902	1014	25.1	23.57
2020	24.522	1340	32.1	18.30
2021	24.522	1566	16.0	15.65

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي للمدة (2010-2021)

يتضح من خلال الجدول (3) والشكل (4) تزايد أعداد أجهزة الصراف الآلي (ATM) ونموها تدريجياً خلال مدة الدراسة وذلك لان القطاع المصرفي العراقي توجه نحو أدوات الصيرفة الالكترونية أذ لاقت هذه البطاقات تطوراً ونموً خلال مدة الدراسة ، ويعكس تطور أحد المؤشرات المهمة للشمول المالي وهو حجم وسائل الدفع الالكترونية مما ينعكس إيجاباً في إمكانية اعتماد وتبني استراتيجية وآليات لتحقيق الشمول المالي (العامري ، 2018 ، 81) ، ويؤدي نظام المدفوعات دوراً حاسماً مهماً في أي اقتصاد كونه القناة التي تتدفق من خلالها الموارد المالية ومن ثم يمثل الأساس الرئيس لاقتصاد السوق الحديث عبر توفير مجموعة من الآليات التي يمكن في ضوئها تسوية المعاملات بسهولة بقنوات الدفع المصرفي الالكتروني في العراق بأشكالها وأنواعها المحدودة والمتمثلة بالصرافات الآلية وبنقاط البيع الإلكترونية البسيطة مثل (دفع الرواتب للعاملين في المؤسسات الحكومية ، وسداد فواتير بعض السلع والخدمات في الاسواق عبر تمرير بطاقات الدفع الالكترونية على نقاط البيع) والأخيرة تكون محدودة جداً .



المصدر: تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على ما ورد في الجدول (3) .

الشكل (4) تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق للمدة (2021-2010)

بلغت عدد أجهزة الصراف الآلي في عام (2010) نحو (415) صراف آلي بواقع جهاز واحد لكل (46.4) الف بالغ ، وبدأت أعداد الأجهزة بالتزايد في عام (2011) حتى بلغت نحو (467) صراف آلي بمعدل نمو (12.5%) وبواقع صراف آلي واحد لكل (42.6) الف بالغ ، كما لوحظ ثبات عدد ماكنات (ATM) خلال عام (2012) أذ لم تسجل أي معدل نمو خلال تلك السنة بسبب عدم ادخال أجهزة جديدة والاكتفاء بالعدد نفسه للقطاع المصرفي العراقي ، وعاد الارتفاع في عام (2013) أذ بلغت اعداد اجهزة الصراف الآلي بواقع (647) صرافاً آلياً وبمعدل نمو بلغ (38.5%) وبمقدار جهاز واحد لكل (32.8) الف ،

سجل عام (2014) انخفاضاً ملحوظاً في أعداد الـ (ATM) بنحو (310) صرافاً وانخفاض بمعدل (47.9%) مقارنةً بعام (2013) وبواقع (65.5) الف لكل صراف آلي واحد ؛ وذلك بسبب العمليات الإرهابية التي أدت إلى إغلاق بعض المصارف في محافظات العراق الغربية والشمالية ، ثم ازدادت بعد ذلك في عام (2015) إلى (580) صراف آلي وبمعدل نمو بلغ نحو (72.1%) ولكل (39) الف شخص بالغ جهاز آلي واحد ، وأستمر العدد بالتزايد في

السنوات اللاحقة فبلغ في عام (2016) نحو (660) صراف آلي وبمعدل نمو بلغ (13.7 %) ولكل (34.8) الف شخص بالغ جهاز (ATM) واحد .

أستمر التزايد تدريجياً في عام (2017) إذ بلغ نحو (669) صراف آلي وبمعدل نمو بلغ (1.3%) بواقع (ATM) واحد لكل (34.3) الف ، وازداد عدد الأجهزة في عام (2018) إلى (879) صراف وبمعدل نمو بلغ (31.3%) وبواقع (ATM) واحد لكل (26.5) الف بالغ ، وفي عام (2019) بلغ عدد أجهزة الـ (ATM) (1100) بمعدل نمو بلغ (25.1) بواقع (21.7) الف بالغ لكل (ATM) واحد ، وصلت أعداد الأجهزة في عام (2020) إلى ما يقارب (1340) صرافاً آلياً ليلبغ معدل النمو في هذا العام حوالي (32.1 %) بواقع (ATM) واحد لكل (18.30) الف ، في حين سجل عام (2021) أعلى نسبة مقارنةً بالأعوام السابقة فقد بلغت أعداد أجهزة (ATM) خلال هذا العام نحو (1566) صرافاً آلياً وبمعدل نمو بلغ (16.0 %) وبواقع (ATM) واحد لكل (15.65) الف شخص بالغ .

3. مؤشر نقاط البيع (POS) في العراق .

يُعد مؤشر نقاط البيع أحد أهم مقاييس مستوى انتشار خدمات الدفع الإلكتروني ، ومدى قدرة المصارف على التوسع في عمليات الصيرفة الإلكترونية ، والتحول من التعامل بالنقد الى التعامل بالنقود الإلكترونية التي تكون على شكل رواتب أو اجور أو أي تحويل مالي ليصبح رصيماً يمتلكه الفرد في بطاقته المصرفية ويقوم بسحبها متى شاء من خلال أدوات الدفع المتمثلة بالـ(POS) ، إذ يطمح البنك المركزي العراقي الى توسيع أنظمة المدفوعات في القطاع المصرفي لتعزيز الشمول المالي ، وإكمال الربط بين جميع المصارف لنظام الدفع بالتجزئة ، والعمل على نشر المنافذ الإلكترونية على عموم البلد ، وأخذت تتزايد تدريجياً وفقاً لمتطلبات الشمول المالي الذي يسعى البنك المركزي العراقي إلى تحقيقه .

ويمكن بيان أعداد نقاط البيع لسنوات الدراسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول (4) عدد نقاط البيع الـ (POS) للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2021)

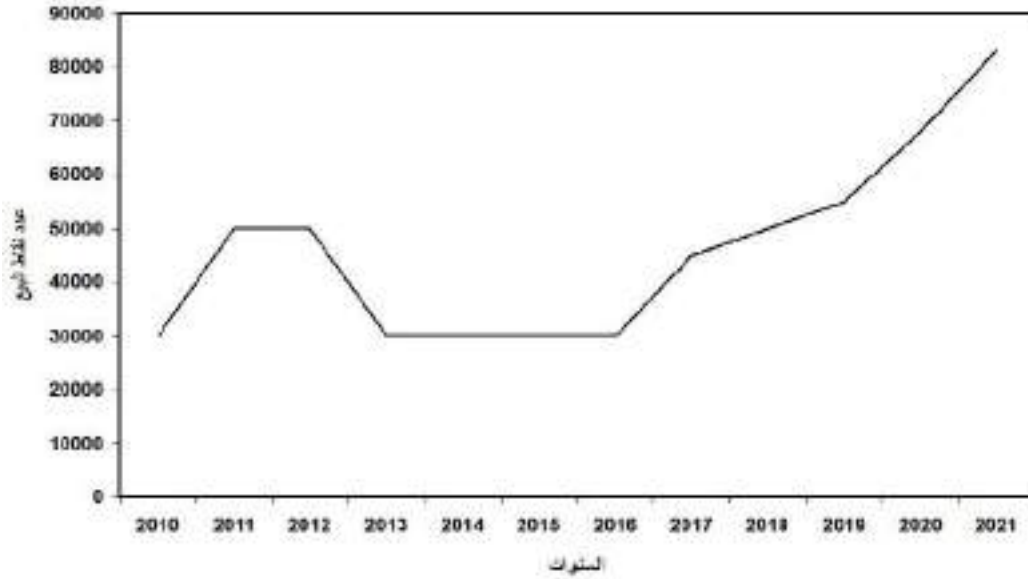
السنوات	عدد السكان فوق سن 15 (بالمليون)	عدد نقاط البيع (POS)	معدل النمو %	عدد البالغين لكل نقطة بيع واحدة	عدد نقاط البيع لكل الف بالغ (100)
2010	19289	30000	-	643	155
2011	19929	50000	66	398	251
2012	20569	50000	0	411	243
2013	21227	30000	(40)	707	141
2014	21926	30000	0	730	136
2015	22082	30000	0	736	135
2016	22654	30000	0	755	132
2017	22974	45000	50	510	196
2018	23012	50000	11	460	217
2019	23294	55000	10	423	236
2020	23902	68000	23	351	284
2021	24522	83000	22	295	338

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي الصادر من البنك المركزي العراقي .

يتبين من الجدول أعلاه والشكل (5) ارتفاع أعداد نقاط البيع الـ (POS) في سنوات وانخفاضها في سنوات أخرى خلال مدة الدراسة ، فقد بدأت بالزيادة تدريجياً خلال تلك المدة ، وبسبب قرار البنك المركزي العراقي بتوطين رواتب موظفي الدولة كافة ، والرعاية الاجتماعية والمتقاعدين أدى إلى التوسع بالشمول المالي عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني ، إذ بلغت نقاط البيع في عام(2010) نحو(30000) نقطة بيع بواقع(643) فرد بنقطة بيع واحدة ، أي (155) نقطة بيع لكل (100) الف بالغ .

ويتبين من الشكل أدناه استمرار تزايد أعداد الأجهزة بالتزايد ، إذ بلغت نقاط البيع (50000) نقطة في عام (2011) بمعدل نمو بلغ ما نسبته (66 %) وهي أعلى نسبة معدل النمو خلال المدة(2010-2021) ، ليكون كل (398) فرد بنقطة بيع واحدة ، وبواقع (251) نقطة بيع لكل(100) الف بالغ ، في حين بقي العدد على ما هو عليه في عام (2012) ليكون

عدد البالغين (411) فرد بنقطة بيع واحدة ؛ وذلك لزيادة عدد السكان وعدم الزيادة في نقاط البيع ، لينخفض عدد نقاط البيع إلى (243) نقطة لكل (100) الف بالغ.



المصدر: تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على ما ورد في الجدول (4) .

الشكل (5) تطور عدد نقاط البيع في العراق للمدة (2021-2010)

ونلاحظ من خلال الجدول تراجع عدد نقاط البيع في السنوات (2013 ، 2014 ، 2015 و 2016) إلى (30000) نقطة بيع وذلك لعدم الاستقرار السياسي في البلد وغلق بعض من المصارف الرئيسية مع فروعها في المحافظات الغربية ومحافظتي ديالى والموصل ؛ بسبب سوء الأوضاع الأمنية ودخول داعش ؛ مما أثر سلباً على القطاع المالي بنحو عام والقطاع المصرفي بنحو خاص ، إذ بلغت نسبة الأفراد البالغين لكل نقطة بيع واحدة للسنوات المشار إليها (707، 730، 736، 755) على التوالي ، كما بلغت نقاط البيع لكل 100 الف بالغ (141، 136، 135، 132) نقطة بيع على التوالي ، وكانت سنة (2016) هي السنة الأقل نقاط بيع على مستوى الـ (100) الف بالغ على الرغم من الحفاظ على أعدادها البالغة (30000) نقطة بيع ، كما سجلت أكبر عدد من حيث الأفراد البالغين بنقطة بيع واحدة إذ كانت (755) فرداً وهذا العدد يمثل الأكبر وفقاً لسنوات الدراسة.

وشهد عام (2017) ارتفاعاً تدريجياً لتصل إلى (45000) نقطة بيع ، بمعدل نمو بلغ نحو (50 %) بواقع (510) فرد في نقطة بيع واحدة ، لتصبح نقاط البيع بالنسبة للسكان البالغين (196) نقطة بيع لكل (100) ألف بالغ ، وسجلت ارتفاعاً في سنة (2018) ليصل عددها إلى (50000) نقطة بيع بمعدل نمو بلغ ما نسبته (11 %) أي لكل (460) فرد نقطة بيع واحدة ، ليكون عدد نقاط البيع نسبة إلى الـ (100) ألف بالغ (217) نقطة بيع ، واستمرت بالتزايد تدريجياً لتصبح في عام (2019) نحو (55000) نقطة بيع وبمعدل نمو (10 %) بواقع (423) فرد بنقطة بيع واحدة ، ليرتفع عدد نقاط البيع نسبة إلى عدد البالغين إلى (236) نقطة بيع لكل (100) ألف بالغ .

يتبين أن مستويات أجهزة نقاط البيع أستمزت بالزيادة خلال الأعوام الأخيرة لتبلغ (68000) نقطة بيع في عام (2020) وبمعدل نمو بلغ (22 %) ليكون كل (351) فرد بنقطة بيع واحدة ، ويرتفع نقاط البيع نسبة للبالغين (284) نقطة بيع لكل (100) ألف نسمة ، وسجل عام (2021) أعلى عدداً لنقاط البيع إذ وصلت إلى (83000) نقطة بيع ، أي لكل (295) فرد نقطة بيع واحدة، وأثرت هذه الزيادة إيجاباً على زيادة نقاط البيع نسبة إلى عدد السكان البالغين إذ بلغت (338) نقطة بيع لكل (100) ألف بالغ وهذه النسبة هي الأعلى من بين سنوات الدراسة ، نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية ، واستقرار الأوضاع الأمنية ، ما أثر إيجاباً على القطاع المصرفي العراقي ، من خلال نشر أدوات الدفع الإلكتروني على عموم البلاد .

عموماً يمكن القول : إن المؤشرات السابقة والتي نوعاً ما تشهد نمواً مستمراً ، تظهر بوضوح وتؤكد حرص القطاع المصرفي والقائمين عليه للتوسع والانتشار في تقديم الخدمات المالية والمصرفية ، وتؤكد التوجه لتحقيق الشمول المالي المنشود .

ثالثاً : وصف وتحليل بيانات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021)

تتيح عملية النمو الاقتصادي السريع الفرصة للدول أن توفر المزيد من متطلبات الحياة لمواطنيها ، من الغذاء والكساء والسكن والخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية ، ومكافحة التلوث البيئي وتقديم خدمات التعليم الأساسي للأطفال والمعاشات للمتقاعدين وغيرها ، لذا يُعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعبر عن المستوى المعيشي للسكان .

لقد درج الاقتصاديون على استعمال جملة من المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن النمو ، على الرغم من انه حصيلة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة لا يمكن إخضاع العديد منها للقياس الكمي ، لذا سيتم التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير للتعرف على النمو الاقتصادي في العراق ، وهي كالآتي :

1. الناتج المحلي الإجمالي في العراق.
2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

1. الناتج المحلي الإجمالي في العراق

يعبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) عن قيمة السلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلاد خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة واحدة ، وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحتسب ، أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما ، كالزراعة والصناعة .. الخ ، لذا فإنه يُعد من أكثر المعايير شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات ، ومن ثم من أهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نمو الاقتصاد الوطني ، وإن سرعة نمو ذلك الاقتصاد تتوقف بلا شك على ما يملك من طاقات إنتاجية ، مادية وبشرية ، ولما كان من غير الممكن تحقيق تنمية بمعناها الشامل في بلد ما دون تحقيق نمو اقتصادي ، لذا فإن تطور الناتج المحلي الإجمالي يُعد مؤشراً تنموياً مهماً ، وهنا سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن التغير في حصة الفرد من ذلك الناتج ، وبالإمكان معرفة طبيعة التطور الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي في العراق من خلال الاستعانة بمعطيات الجدول (5) والشكل (6) .

شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق تذبذباً نتيجة للظروف التي مر بها البلد ، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام (2010) نحو (162.06) ترليون دينار مع ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج بسبب عودة أسعار النفط بالارتفاع ، أما الناتج بالأسعار الثابتة فقد بلغ في العام نفسه حوالي (132.7) ترليون دينار ، وشهد عام (2011) ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليلعب نحو (217.3) ترليون دينار و بمعدل نمو بلغ (34.10 %) ، أما الناتج المحلي بالنسبة للأسعار الثابتة فقد سجل هو الآخر ارتفاعاً ليلعب (142.7) ترليون دينار وبمعدل نمو موجب أيضاً بلغ (7.51 %) مقارنةً بعام (2010) ، ثم استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع خلال الأعوام اللاحقة إذ بلغ في عام (2012) نحو (254.2) ترليون دينار بالأسعار الجارية وبمعدل نمو بلغ نحو (16.98 %) ، أما الناتج بالأسعار الثابتة فقد بلغ (162.5) ترليون دينار وبمعدل نمو (13.94 %) ، ليصل الناتج بالأسعار الجارية في عام (2013) إلى (273.5) ترليون دينار وبمعدل نمو (7.62 %)

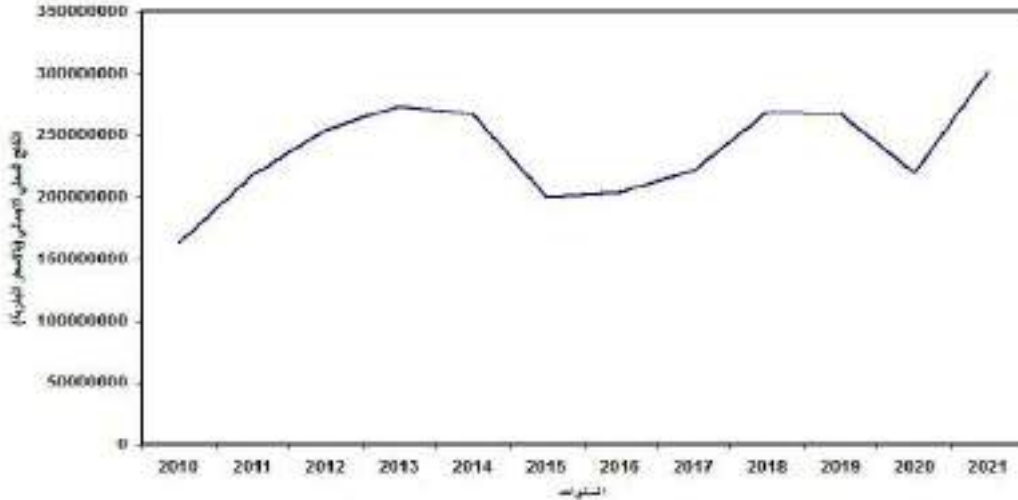
وبزيادة مطلقة عن عام (2012) قُدرت بنحو (1.9) ترليون دينار وبالأسعار الثابتة بلغ الناتج نحو(174.9) ترليون دينار ، وبمعدل نمو (7.63%) كما موضح في الجدول أدناه .

جدول (5) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة في العراق للمدة (2010-2021)
(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معدل النمو السنوي %
2010	162064565.0	132731012.0
2011	217327107.0	34.10	142700217.0	7.51
2012	254225490.0	16.98	162587533.0	13.94
2013	273587529.0	7.62	174990175.0	7.63
2014	266420384.0	(2.62)	175335399.5	0.20
2015	199715699.0	(25.04)	182051372.6	3.83
2016	203869832.0	2.08	199476600.2	9.57
2017	221665709.0	8.73	205130066.9	2.83
2018	268918874.0	21.32	210532887.2	2.63
2019	267157867.0	(0.65)	211789774.7	0.60
2020	219768798.0	(17.74)	196985500.0	(6.99)
2021	301439533.0	37.16	202468300.0	2.78

المصدر : - جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، سنوات مختلفة .

وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للأعوام (2014 و 2015) انخفاضاً بلغ (2.62 %) و(25.04 %) ، في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (0.20 % و 3.83 %) على التوالي ، ويعزى ذلك إلى انكماش السيولة العامة بفعل انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط إلى دون الـ (50) دولار للبرميل الواحد والذي كان لانخفاضه الوقع الأكبر على الاقتصاد العراقي والموازنة العامة تحديداً ، لقد أدى العجز الكبير في الموازنة إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام بما يؤمن الموازنة الجارية والتضحية بالموازنة الاستثمارية ، ومن هنا ظهرت مؤشرات الركود بشكل واضح في القطاعات الاقتصادية من خلال معدل نمو الناتج المحلي .



المصدر : تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5) .

الشكل (6) تطور الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

ومن الشكل أعلاه ، نلاحظ ارتفاع الناتج بالأسعار الجارية خلال عام (2016) إلى (203.2) ترليون دينار ؛ ويُعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة المتحققة في إنتاج النفط الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتصل بإنتاجه إذ حقق معدل نمو بلغ (2.08 %) مقارنةً بمعدل النمو في عام (2015) ، إذ سجل المعدل اليومي لتصدير النفط في عام (2016) بحدود (3.3) مليون برميل يومياً مقابل (3) مليون برميل للعام السابق ، وكذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في عام (2017) إلى (221.6) ترليون دينار ، وشهد الاقتصاد العراقي تطوراً في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (2.83 %) بالأسعار الثابتة و (8.73 %) بالأسعار الجارية ؛ ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط إذ سجل سعر برميل النفط (49.3) دولار مقابل (36) دولار عام (2016) .

وتحقق نمواً ملحوظاً خلال عام (2018) وبمعدل (21.32 %) ؛ ويعود ذلك إلى النمو الحاصل في قطاع النفط الخام بنسبة (32.9 %) نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط بنسبة (33.1 %) ، أما الناتج بالأسعار الثابتة فقد شهد هو الآخر ارتفاع بلغ نحو (210.2) ترليون دينار وبمعدل نمو (2.63 %) .

على الرغم من الاضطرابات التي حصلت نهاية (2019) وانخفاض أسعار النفط الخام بنسبة (8.5 %) ، شهد الاقتصاد العراقي نمواً متواضعاً ؛ يعزى ذلك المقام الأول إلى زيادة

أنتاج النفط الخام بنسبة (3.8 %) ، فضلاً عن الانتعاش في النشاط الاقتصادي غير النفطي ، إذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام (2019) بنسبة (0.6 %) ليسجل (211.8) ترليون دينار عراقي مقابل (210.2) ترليون دينار عراقي عام (2018) وبمعدل نمو بلغ (0.60 %) ، أما بالنسبة للناتج بالأسعار الجارية فقد انخفض ليبلغ حوالي (267.1) مقارنةً بعام (2018) وبمعدل انخفاض بلغ (0.65 %) .

وكان لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية ومقررات (OPEC) انعكاسات سلبية عدة على الناتج المحلي سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة لعام (2020) ، إذ شهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً ملموساً في مستوى أداءه ، إذ انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (6.99 %) مقارنةً بالعام السابق ليسجل (196.9) ترليون دينار وذلك لانخفاض إنتاج النفط الخام ، أيضاً انخفضت قيمة الناتج بالأسعار الجارية وبمعدل (17.74 %) لتبلغ نحو (219.7) ترليون دينار .

كان لرفع القيود وزيادات الحصص الشهرية لمقررات (OPEC) وتعافي أسعار النفط الخام العالمية جراء زيادة الطلب العالمي مقارنة مع عام (2020) ، وانخفاض الإصابات بجائحة كورونا نتيجة زيادة تلقي اللقاحات ، انعكاسات إيجابية على الناتج المحلي لعام (2021) سواء أكان بالأسعار الجارية أو الثابتة ، إذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل (2.78 %) ليسجل (202.4) ترليون دينار ، أما بالنسبة للأسعار الجارية فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق بنسبة (37.16 %) ليسجل (301.4) ترليون دينار وبزيادة مطلقة بلغت نحو (81.7) ترليون دينار عن عام (2020) ويعزى ذلك إلى ارتفاع نشاط النفط الخام بنسبة (117.4 %) .

2. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

يشير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى نصيب كل فرد من الناتج المحلي الإجمالي ، ويتم احتسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة معينة على عدد سكانها ، إذ يستخدم هذا المقياس كأداة اقتصادية لمعرفة مدى قدرة الأفراد على الحصول على السلع والخدمات ، كما يمكن أن يُعد احد المؤشرات لقياس مستوى رفاهية المجتمعات ، ذلك لان الارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعني قدرة المواطن على شراء المزيد من السلع والخدمات وتوجيه المزيد من الأموال للادخار والاستثمار . (نرمين ، 2021 ، 19)

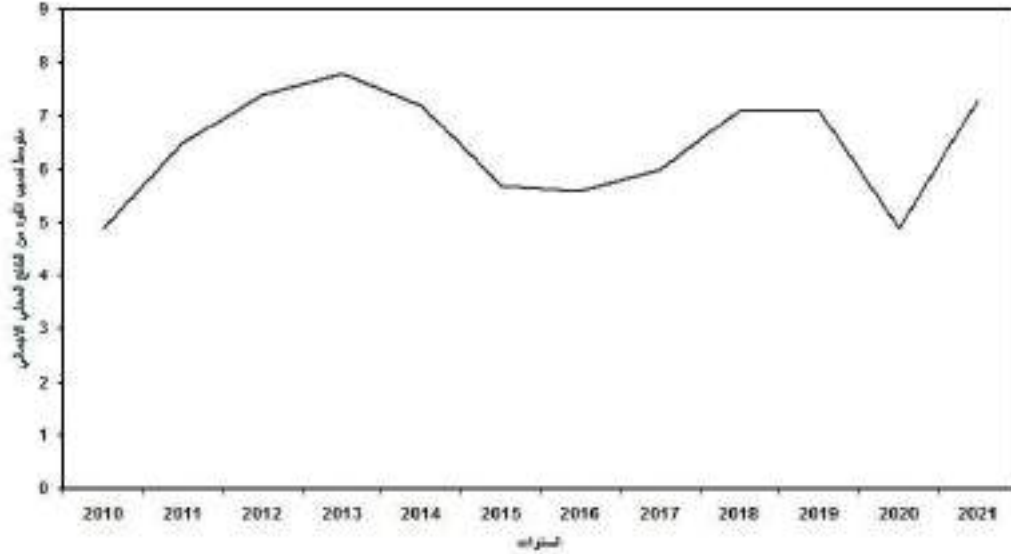
وبالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي تم حساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق وعلى وفق ما ورد في الجدول (6) .

الجدول (6) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق
للمدة (2010-2021)

(مليون دينار)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنوات
162064565.0	4.9	2010
217327107.0	6.5	2011
254225490.0	7.4	2012
273587529.0	7.8	2013
266420384.0	7.2	2014
199715699.0	5.2	2015
203869832.0	5.6	2016
221665709.0	6	2017
268918874.0	7.1	2018
267157867.0	7.1	2019
219768798.0	4.9	2020
301439533.0	7.3	2021

المصدر : جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .



المصدر : تم إعداد الشكل من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6) .

الشكل (7) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق

يتبين من الجدول (6) والشكل (7) ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام (2011) ليلبغ (6.5) مليون دينار مقابل (4.9) مليون دينار عام (2010) ، واستمرت الزيادة بالأعوام اللاحقة إذ ازداد في عام (2012) ليلبغ (7.4) مليون دينار مقارنةً بالعام السابق ، أما في عام (2013) فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى (7.8) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (3.5 %) عن عام (2012) .

وبسبب تفشي ظاهرة الفساد الإداري و المالي وارتفاع الإنفاق العسكري لمواجهة الاحتلال الهجري من قبل داعش وتزامن ذلك مع حصول أزمة مالية نجمت عن الانخفاض الحاد والاستثنائي في أسعار النفط خلال النصف الثاني من (2014) ، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية من (7.7) مليون دينار عام (2013) إلى (7.2) مليون دينار عام (2014) وبمعدل انخفاض سنوي بلغ (6.5 %) .

وما حصل في عام (2014) من أحداث كان لآثارها الوقع الأكبر على الاقتصاد العراقي أو بالأحرى على الموازنة العامة للدولة لعام (2015) ، إذ شهد متوسط نصيب الفرد بالأسعار

الجارية انخفاض حاد ليبلغ (5.2) مليون دينار مقابل (7.2) مليون دينار عام (2014) مسجلاً انخفاضاً بلغت نسبته (27.8 %) ، وارتفع بنحوٍ بسيط متوسط نصيب الفرد بالأسعار الجارية في عام (2016) إلى (5.6) مليون دينار ، وأستمر بالارتفاع في عام (2017) ووصل إلى (6) مليون دينار مقابل (5.6) مليون دينار لعام (2016) ، واستمر بالارتفاع خلال الأعوام اللاحقة ليبلغ عام (2018) نحو (7.1) مليون دينار ، أي بنسبة ارتفاع بلغت (18.3 %) ، وبقي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كما هو في عام (2019) مقارنة بالعام السابق له .

وكان لجائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام نتائج سلبية عدة على متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق ، ولاسيما متوسط نصيب الفرد سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة في عام (2020) إذ شهد انخفاضاً ملموساً وبلغت قيمته (4.9) مليون دينار مقابل (7.1) مليون دينار في عام (2019) .

سجل الاقتصاد العراقي في عام (2021) تحسناً بسبب تعافي أسعار النفط الخام العالمية جراء زيادة الطلب العالمي مقارنة في عام (2020) إذ اثر انخفاض الإصابات بجائحة كورونا نتيجة زيادة تلقي جرعات العلاج وارتفاع أسعار النفط بشكل إيجابي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سواء كان بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة إذ بلغ في هذا العام (7.3) مليون دينار مقابل (4.9) مليون دينار في العام السابق ، أي بنسبة ارتفاع بلغت (48.9 %) .

المبحث الثاني

التحليل القياسي للعلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي وأثرهما على
النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021)
باستخدام (Granger Causality)

تمهيد :

تقدم لنا النظرية الاقتصادية فرضيات (*Hypotheses*) توضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وتفسر سلوك بعض الظواهر الاقتصادية ، ويمكن أن تُصاغ تلك العلاقات على شكل نماذج قياسية (*Econometric Models*) ، يكمن الغرض من إعدادها وصف طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية بصورة مبسطة ، ولكنها تعكس الواقع بأفضل ما يمكن ، وذلك باستخدام طرائق إحصائية مناسبة وبالاستناد إلى النظرية الاقتصادية ، لقياس تلك العلاقات لأغراض التحليل الاقتصادي أو لتقييم السياسات أو القيام بالتنبؤ.

لغرض توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة اعتمد اختبار السببية (*Causality test*) في نماذج السلاسل الزمنية للعالم السويدي (*Clive Granger*) ، إذ تكشف الأدبيات الاقتصادية بان هذا الاختبار قد عُد منهجاً أو أسلوباً تجريبياً يساعد الباحثين في اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بين تلك المتغيرات ، لذا فإن هذا الأسلوب سيساعدنا على تحديد ما إذا كان التغير في معدلات الإنفاق الاستثماري والشمول المالي سبباً في حدوث تغير في النمو الاقتصادي أو العكس ، ولتحقيق ما نسعى إليه ينبغي أولاً التعرف على الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات . وكذلك وضع إطار قياسي للتأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية ، وبغية تحقيق هذا الإطار سيتم تناوله من جوانب مختلفة على وفق المباحث الثلاثة الآتية :

أولاً . الإطار النظري لاختبار العلاقة السببية .

ثانياً . توصيف وصياغة النموذج القياسي المستخدم .

ثالثاً . تقدير وتحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي وأثرهما على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) .

أولاً. الإطار النظري لاختبار العلاقة السببية

يُعد منهج أو أسلوب جرانجر لاختبار العلاقات السببية في نماذج السلاسل الزمنية من أهم أساليب التحليل الكمي المستخدمة في اختبار اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية أو تحديد ما إذا كانت العلاقة السببية تتجه من (X) إلى (Y) أو من (Y) إلى (X) ، أم أنها علاقة تبادلية يؤثر فيها كل منهما على الآخر ، فضلاً عن أن هذا الأسلوب يتميز بالبساطة والقدرة العالية على تحديد مستقبل الظواهر الاقتصادية ومن ثم رسم الخطط الاقتصادية وصياغة القرارات المستقبلية .

في ضوء ما تقدم فقد ارتأينا في هذا المبحث أن نتناول وبنحوٍ موجزٍ منهج أو أسلوب جرانجر لاختبار العلاقات السببية - كمدخل مفاهيمي - تمهيداً لاعتماده في اختبار وتحديد اتجاه التأثير بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) .

1. مفهوم العلاقة السببية

تُركز النظرية الاقتصادية الكلية على دراسة المشكلات المنفرعة عن المشكلة الاقتصادية ، وتفسير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، وذلك عن طريق شرح العلاقات السببية (*Causal Relationships*) ، وبذلك تُمكننا من الحصول على معايير يتسنى لنا بمقتضاها اختبار البيانات التي تساعد على تفسير الأحداث المختلفة التي حدثت والتي من المحتمل أن تحدث في المستقبل كرد فعل لتغيرات مسبقة (الليثي ، 1975، ص 10) .

يُشير مفهوم السببية كما عرفها (*Granger*) على أنها التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يُسبب التغير في متغير آخر ، أي أن التغير في قيم (X_t) الحالية والماضية يُسبب التغير في قيم (Y_t) ، ويستخدم هذا المفهوم للوقوف على طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كون هذه المتغيرات لا تتحرك بالاتجاه نفسه لتحقيق حالة التوازن ؛ وذلك لتأثرها بظروف وعوامل مختلفة ، لذا فإن هناك مدد للارتداد الزمني تُعبر عن الفارق الزمني في استجابة المتغير التابع لأثر التغير في المتغيرات المستقلة أو العكس تماماً (هنا ، 1970-1980 ، ص 83) .

إن معظم العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية هي علاقات اعتماد وتبادل ، أي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ، وربما يكون فيها المتغير التابع في معادلة أو أكثر من معادلات النموذج متغيراً مستقلاً في وقت أو في موضع آخر ، لذا فقد كان أسلوب التحليل المناسب هو أسلوب تحليل الانحدار ، إذ قدم (Granger) في عام (1969) اختباراً وفر أسلوباً إحصائياً استخدام بشكل واسع في الدراسات التجريبية أو التطبيقية لاختبار العلاقات السببية ، عُرف هذا الأسلوب (Granger Causality) ، مرتكزاً على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية ، ومن المشكلات التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما غالباً ما تكون مترابطة ، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن ، ولاستبعاد اثر هذا الارتباط لابد من إدراج قيم المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغير تفسيري في علاقة السببية المراد قياسها ، فضلاً عن إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية (Anwar, 1966 , P.167) .

فإذا كانت (Y_t) و (X_t) تمثل قيم سلسلتين زمنيتين مستقرتين تُعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن (t) ، فان نموذج السببية البسيط يُمكن أن يُصاغ على وفق الآتي (Damodar N. Gujarati , 2004 , P.697)

$$Y_t = \sum_{i=1}^n a_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j Y_{t-j} + \mu_{1t} \quad \dots\dots\dots (1)$$

$$X_t = \sum_{i=1}^n \lambda_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-j} + \mu_{2t} \quad \dots\dots\dots (2)$$

إذ إن :

a_i ، β_j ، λ_i ، δ_j : معاملات يُراد تقديرها .

μ_{1t} ، μ_{2t} : متغيران عشوائيان غير مترابطين ، ويتصفان بتباين ثابت ووسط حسابي

مساوٍ للصفر .

ومن الجدير بالذكر هنا ، إمكانية إضافة متغيرات تفسيرية أخرى بالصيغتين أعلاه ، إذا

كان يُعتقد أنها تؤثر على (Y_t) أو (X_t) (عبد القادر ، 2005 ، ص 881) .

ويتم تقدير المعادلتين (1) و(2) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، وعلى وفق

ذلك يمكن أن نلاحظ أربعة احتمالات لاختبار سببية جرانجر وهي :

1. نموذج السببية باتجاه واحد (*Unit-Directional Model*) من (X_t) إلى (Y_t) ، وعلى وفق ذلك نقول: إن التغير في قيم المتغير المستقل (X_t) يسبب التغير في قيم المتغير التابع (Y_t) وليس العكس ، ويرمز لها $(Y_t \leftarrow X_t)$ ، وذلك إذا ثبت معنوية معلمة (X_t) من المعادلة (1) ، أي أن $(\sum_{i=1}^n a_i \neq 0)$ ، وعدم معنوية معلمة (Y_t) من المعادلة (2) ، أي $(\sum_{j=1}^n \delta_j = 0)$ ، وعليه فإن (ΔX) يجب أن يسبق (ΔY) .

2. السببية باتجاه واحد ولكن من (Y_t) إلى (X_t) ويرمز لها $(X_t \leftarrow Y_t)$ ، ويتحقق ذلك عندما يثبت عدم معنوية معلمة (X_t) من المعادلة (1) ، أي $(\sum_{i=1}^n a_i = 0)$ ، ومعنوية معاملات (Y_t) من المعادلة (2) ، أي $(\sum_{j=1}^n \delta_j \neq 0)$ ، وهنا فإن (ΔY) يجب أن يسبق (ΔX) .

3. عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات ، أي استقلالية المتغيرين (X_t) و (Y_t) عن بعضهما ، وذلك عندما يثبت عدم معنوية معاملات المتغيرين ، وفي كلا المعادلتين (1) و (2) ، أي أن $(\sum_{i=1}^n a_i = 0)$ وكذلك $(\sum_{j=1}^n \delta_j = 0)$.

4. والحالة الأخيرة ، وهي ما يهيم دراستنا الحالية ، تعبر عن وجود علاقة تبادلية باتجاهين (*Feedback*) ، أو سببية ثنائية (*Bilateral causality*) ، وفي هذه الحالة نجد أن التغير في قيم المتغير المستقل (X_t) يُسبب التغير في قيم المتغير التابع (Y_t) وفي الوقت نفسه التغير في قيم المتغير التابع (Y_t) يُسبب التغير في قيم المتغير المستقل (X_t) ، ويتحقق ذلك عندما تكون معاملات (Y_t) و (X_t) معنوية ، أي أن $(\sum_{i=1}^n a_i \neq 0)$ و $(\sum_{j=1}^n \delta_j \neq 0)$ في كلا المعادلتين أعلاه .

ويتطلب اختبار العلاقة السببية إجراء اختبار (*F.test*) ، وعلى وفق الآتي :

أولاً : تقدير المعادلة (1) ، لنحصل منها على مجموع مربعات البواقي (RSS_{UR}) .

ثانياً : تقدير الصيغة المقيدة والتي تفترض أن $(\sum \alpha_i = 0)$ ، أي أن (X_t) لا تسبب (Y_t)

ثم نحصل على مجموع مربعات البواقي (RSS_R) .

ثالثاً : نختبر فرض العدم ($\sum \alpha_i = 0$) مقابل الفرض البديل ($\sum \alpha_i \neq 0$) ، وذلك باستخدام اختبار (F) ، وعلى وفق الصيغة الآتية :

$$F = \frac{(RSS_R - RSS_{UR})/n}{RSS_{UR}/(n-k)}$$

إذ إن :

n : عدد الفجوات الزمنية للمتغير (X) .

$n-k$: درجات الحرية للصيغة غير المقيدة .

ثم نحصل على قيمة (F) المحسوبة على وفق الصيغة أعلاه ، وبمقارنتها مع (F) الجدولية عند مستوى معنوية (1%) أو (5%) ودرجات حرية (n) للبسط ، و ($n-k$) للمقام ، فإذا كانت (F) المحسوبة اكبر من (F) الجدولية ، نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل ، وعلى وفق اختبار جرانجر ، نقول أن (X_t) يسبب (Y_t) ، والعكس صحيح .

من تطبيق الخطوات نفسها على المعادلة (2) ، يمكن اختبار فرض العدم ($\sum \delta_j = 0$) مقابل الفرض البديل ($\sum \delta_j \neq 0$) ، ويكون القرار (Y_t) يسبب (X_t) عند رفض فرضية العدم ، وهذا دليل على أن بعض معاملات (δ_j) لا تساوي صفر .

تكون العلاقة السببية باتجاهين عند رفض فرض العدم ($H_o = \alpha_i = \delta_j = 0$) ، أي أن ($X_t \leftrightarrow Y_t$) ، أما قبول فرض العدم يدل على استقلالية العلاقة بين (Y_t) و (X_t) .

في هذا السياق وقبل استخدام اختبار (F .test) ، لابد من تحقق الشرط الضروري الذي أكده جرانجر وهو استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة ، وفي حالة عدم تحققه فان نتائج الانحدار الذي نحصل عليه غالباً ما تكون زائفة ($Spurious$) .

2. مفهوم استقرار السلاسل الزمنية

يُعبّر مفهوم الاستقرار (*Stationary*) بشكل عام عن تذبذب سلسلة قيم المشاهدات لمتغير ما حول وسط ثابت ، بعبارة أخرى عدم انحراف قيم تلك المشاهدات من مدة زمنية إلى أخرى عن القيمة المتوسطة لها ، لذا فإن السلسلة الزمنية للمتغير (Y_t) تُعد مستقرة إذا توافرت فيها الخصائص الآتية (Damodar N ، P.797) .

أولاً : ثبات متوسط القيم عبر الزمن ، أي أن : $(E[Y_t] = \mu)$.

ثانياً : ثبات التباين عبر الزمن ، أي أن : $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$.

ثالثاً : أن يعتمد التباين (*Covariance*) بين أي قيمتين للمتغير نفسه على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين ، أي أن :

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

تلك الخواص ضرورية في تحديد اتجاه السببية بين السلاسل الزمنية ، وعدم توافر صفة الاستقرار بين قيم السلسلة الزمنية غالباً ما يعني وجود اتجاه عام (*Trend*) بالتزايد أو التناقص ، ويصور ذلك الاتجاه العوامل المختلفة التي تؤثر في زيادة قيم الظاهرة أو نقصانها (المشهداني، الدليمي، 1985، ص77) ، فتجعلها تتغير في الاتجاه نفسه ، ويحدث هذا غالباً في موجات الزواج وموجات الكساد أو الركود ، وللتحقق من ذلك لابد اختبار استقرار السلاسل الزمنية .

هناك اختبارات عدة يمكن استخدامها لتحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية ، ومن أهمها اختبار جذر الوحدة (*The Unit Root Test*) ، إذ إن وجود جذر الوحدة يعني عدم استقرار بيانات السلسلة ، ومن الاختبارات التي تستخدم للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة هو اختبار ديكي . فولر (1979) (*Dickey-Fuller test*) (*DF*) ، غير أن ذلك الاختبار لا يصلح في حالة وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ، لذا يُفضل استخدام اختبار ديكي . فولر الموسع (*Augmented Dickey-Fuller test*) (*ADF*) الذي يسمح بإدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية (k) حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي .

ويستخدم في إجراء اختبار ديكي فولر (DF) ثلاث صيغ هي (Damodar N , P 815)

الصيغة الأولى : من دون حد ثابت ومن دون اتجاه زمني .

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

إذ إن :

Y_t : السلسلة الزمنية للمتغير الاقتصادي المراد اختبار استقراره .

μ_t : متغير عشوائي (Random Variable) أو حد الاضطرابات ، يفترض بأنه يتوزع توزيعاً طبيعياً مستقلاً بتباين ثابت ووسط حسابي مساوي للصفر ، ويشار إلى هذا الافتراض كالاتي

$$. U_i \sim N(0, \sigma^2 U_i)$$

Δ : الفرق الأول للسلسلة ، ($\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1}$) .

δ : تمثل معلمة المتغير المتباطئ .

الصيغة الثانية : تتضمن حداً ثابتاً وبدون اتجاه زمني .

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

إذ إن :

β_1 : تمثل معلمة المقطع الصادي (الحد الثابت) .

الصيغة الثالثة : تتضمن حداً ثابتاً واتجاهاً زمنياً .

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \mu_t$$

إذ إن :

β_2 : معلمة الاتجاه الزمني .

t : الاتجاه الزمني ، والغرض من إدخاله في النموذج هو للتخلص من الترابط الزائف وإزالة

الاتجاهات غير العشوائية أو ما يسمى (Deterministic trend) .

يتطلب إجراء اختبار (DF) باستخدام الصيغة الأولى حساب ما يسمى قيم ($\hat{\tau}$) وذلك

لغرض اختبار الفروض الآتية :

1. فرضية العدم : $(H_0: \delta = 0)$.
2. الفرضية البديلة : $(H_1: \delta < 0)$.

إذا تم التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، يتم مقارنة قيمة $(\hat{\tau})$ المحسوبة مع القيم الجدولية المعدة من قبل $(Dickey-Fuller)$ والتي تسمى القيم الحرجة $(Critical\ values)$ عند حجم العينة (n) ومستوى معنوية $(1\% , 5\% , 10\%)$ ، وذلك لان توزيع المعلمات يختلف عن توزيع (t) الطبيعي ، لذا فان القيم الجدولية تختلف كذلك ، وقد سعت الدراسات لتحديد قيم جدولية خاصة والتي طورها $(Mackinnon)$ عام (1991) ، (1991) ، $(Response\ Surface)$ في تحليله المعروف بـ $(J.G.Mackinnon , PP.267-276)$ ، ومن خلال صيغة إذا تم التعويض فيها بالقيم المطلوبة يمكن الحصول على القيم الحرجة التي يشار إليها أحياناً بالمصطلح $(MK\ Critical\ tau\ values)$ لاختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وهي تتمثل في :

$$CV(K, Model, n, e) = b + b_1 \left(\frac{1}{n} \right) + b_2 \left(\frac{1}{n} \right)^2$$

إذ إن :

CV : القيم الحرجة .

k : عدد المتغيرات في صيغة التكامل المشترك $(k = 1)$ في حالة اختبار جذر الوحدة .

n : حجم العينة .

$Model$: النموذج (1) ، (2) ، (3) .

e : مستوى المعنوية $(1\% , 5\% , 10\%)$.

على وفق ذلك ، إذا كانت $(\hat{\tau})$ اكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم $(H_0: \delta = 0)$ ونقبل الفرضية البديلة $(H_1: \delta < 0)$ وتكون السلسلة مستقرة ، وخلاف ذلك تكون السلسلة غير مستقرة ، ولجعلها مستقرة فانه يعتمد اخذ الفرق الأول وتكرر خطوات الاختبار السابقة بالنسبة لمشاهدات الفرق الأول ، فإذا كانت مستقرة تكون السلسلة متكاملة من الدرجة واحد $[I(1)]$ ، وخلافها يأخذ الفرق الثاني وتكرر خطوات الاختبار لمعرفة درجة استقرار المتغير المعني ، غير أن اخذ الفروق للحصول على الاستقرار سيحذف معلومات احتمالية مهمة حول العلاقات بين المتغيرات

المدروسة في المدى الطويل ، لذا لا بد من التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بواسطة اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) .

3. مفهوم التكامل المشترك للسلاسل الزمنية

يُعرف التكامل المشترك (*Cointegration*) بأنه عملية ترافق أو تصاحب (*Association*) بين سلسلتين زمنيتين (X_t ، Y_t) أو أكثر ، وبذلك تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن ، ولعل ذلك يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة ، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة (عبد القادر، ص670) ، إذ تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر ، حتى لو ابتعدت قيم هذه المتغيرات عن قيم توازنها في الأمد القصير ، فان هناك قوى تعيدها إلى هذه القيم وتضمن تحقيق هذه العلاقة وذلك في الأمد الطويل .

يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات ، أن تكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكاملة (*Integrated*) من الرتبة نفسها ، ولهذا فان الهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات المستخدمة في الدراسة ، وبعد معرفة هذه الرتبة ، يمكن التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين تلك المتغيرات بواسطة اختبار التكامل المشترك ، لذا لا يمكن توضيح العلاقة بين هذه المتغيرات إلا إذا كانت ترتبط بينها علاقة تكامل مشترك (*Cointegration*) ، وهذا يعني انه حتى إذا كان هناك سلسلتان متكاملتان من الرتبة نفسها كل على حدة ، فليس هناك ما يضمن اتصافهما بخاصية التكامل المشترك .

هناك اختبارات عدة للتكامل المشترك ، نختار منها الاختبار الذي وضعه انجل وجرانجر

(*EG*)، والذي يتضمن إجراء خطوتين وعلى وفق الآتي:

1. يتم تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك (Cointegration Regression) بين المتغيرين (X_t, Y_t) في حالة كون السلسلتان غير مستقرتين ولهما درجة التكامل نفسها ، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، وعلى وفق الآتي:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \mu_t$$

إذ إن :

α_1, α_0 : المعلمات المقدرة .

μ_t : حد الخطأ العشوائي أو البواقي .

وتحسب البواقي (u_t) التي تقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأمد القصير عن اتجاهها التوازني في الأمد الطويل على وفق الصيغة أدناه :

$$u_t = Y_t - \alpha_0 - \alpha_1 X_t$$

2. تجري اختبار مدى سكون أو استقرارية سلسلة (u_t) ، وذلك بتقدير الصيغة الآتية :

$$\Delta u_t = \delta u_{t-1} + \varepsilon_t$$

ثم نقارن قيمة $(\hat{\tau})$ المحسوبة مع القيمة الحرجة لها من جداول أعدها خصيصاً لذلك كل من انجل وجرانجر (عبد القادر، ص 914) ، فإذا كانت قيمة $(\hat{\tau})$ اقل من القيمة الحرجة ، نقبل فرضية العدم ومن ثم تكون سلسلة (u_t) غير مستقرة ، وبيانات كل من (X_t, Y_t) لا تتصفان بخاصية التكامل المشترك ، ومن ثم فان نموذج تصحيح الخطأ لا يصلح لتفسير سلوك هذه الظاهرة ، أما إذا كانت قيمة $(\hat{\tau})$ اكبر من القيمة الحرجة ، نرفض فرضية العدم ، ومن ثم تكون سلسلة (u_t) مستقرة أو ساكنة ، وبيانات سلسلتي كل من (X_t, Y_t) تتصفان بخاصية التكامل المشترك (Cointegration) ، وعندها يكون النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ولا يترتب في هذه الحالة الحصول على انحدار زائف .

ثانياً . توصيف وصياغة النموذج القياسي المستخدم

إن الظاهرة الاقتصادية لا يمكن وصفها وتفسيرها إلا بوصف متغيراتها ، إلا إن الوصف النظري لا يمكن أن يكون قادراً على إعطاء رؤية واضحة ودقيقة للظاهرة وسلوكها ، بل يجب أن يستند إلى نموذج قياسي معبر عنه بصيغ رياضية للعلاقات الاقتصادية الغرض منها وصف وقياس تلك العلاقات بعد إدخال العنصر العشوائي عليها ، وذلك باستخدام طرائق معينة تسمى طرائق الاقتصاد القياسي .

تعد مرحلة توصيف النموذج (*Specification stage*) من أهم وأصعب مراحل إعداد التحليل القياسي ، وتُعنى بصياغة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بشكل رياضي ، للوصول إلى القيم العددية لمعاملات تلك المتغيرات ، وعلى هذا الأساس سيتضمن توصيفنا النموذج القياسي للعلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي واثربهما على النمو الاقتصادي في العراق وعلى وفق الآتي :

1. توصيف متغيرات النموذج القياسي

سيتم في هذه المرحلة تحديد متغيرات النموذج ، وهنا يستند الباحث إلى النظرية الاقتصادية أو على القنوات المسبقة ، أو على المعلومات المتوافرة عن الظاهرة موضوع البحث والتي يستقصيها من البحوث والدراسات التطبيقية السابقة .

انسجماً مع هدف الدراسة ولغرض تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق لبيانات السلاسل الزمنية للمدة (2010-2021) ، وهي بيانات تم تحويلها إلى فصلية نتيجة لافتقارنا إلى سلسلة طويلة لبيانات الشمول المالي وذلك لحداثة تبني برنامج الشمول المالي في العراق ، إذ تم اعتماد البيانات لمؤشرات الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي التي وردت ضمن نشرات البنك المركزي ليصبح مجموع المشاهدات (48) .

واعتماداً على ما افرضه الجانب التحليلي يمكن توصيف متغيرات الدراسة كميّاً ، وعلى وفق

الآتي :

أ. متغير الإنفاق الاستثماري (IE) :

ويعبر عنه كتيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات أو الهياكل الأساسية والبنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وكذلك الإضافات إلى المخزون مثل المواد الأولية أو السلع النهائية والإنشاءات السكنية الجديدة خلال مدة زمنية . وتم الاعتماد على التقديرات التي وردت في بيانات البنك المركزي العراقي .

ب. متغيرات الشمول المالي (FI) :

ويعبر عنها من خلال أهم الأسس التي تمثل البنى التحتية له وهي :

- FI_1 : ويمثل عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) .
- FI_2 : ويمثل عدد الفروع المصرفية في العراق .
- FI_3 : ويمثل عدد نقاط البيع (POS) .

ت. متغير معدل النمو الاقتصادي (r) :

سيتم استخدام معدل النمو الاقتصادي ممثلاً بمقياس شائع الاستخدام في الدراسات التطبيقية ، وهو الناتج المحلي الإجمالي .

2. صياغة النموذج القياسي

يُقصد بصياغة النموذج القياسي تحديد الشكل الرياضي للنموذج أو عدد المعادلات التي يحتوي عليها ، ولغرض إثبات (أو عدم إثبات) الأثر المتبادل بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي ، تم جمع المتغيرات المشار إليها سابقاً في نماذج قياسية وعلى وفق الآتي :

أ. العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي :

$$IE = \alpha_o + \sum_{i=1}^n \alpha_i IE_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j FI_{1t-j} + \sum_{m=1}^n \delta_m FI_{2t-m} + \sum_{z=1}^n \varepsilon_z FI_{3t-z} + \mu_{1t}$$

$$FI_1 = \beta_o + \sum_{j=1}^n \phi_j FI_{1t-j} + \sum_{i=1}^n \varphi_i IE_{t-i} + \mu_{2t}$$

$$FI_2 = C_o + \sum_{m=1}^n \gamma_m FI_{2t-m} + \sum_{i=1}^n \eta_i IE_{t-i} + \mu_{3t}$$

$$FI_3 = E_o + \sum_{z=1}^n \mu_z FI_{3t-z} + \sum_{i=1}^n \sigma_i IE_{t-i} + \mu_{4t}$$

ب. العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي :

$$r_{G_t} = \alpha_o + \sum_{w=1}^n \alpha_w r_{G_{t-w}} + \sum_{i=1}^n \beta_i IE_{t-i} + \mu_{1t}$$

$$IE_t = \beta_o + \sum_{w=1}^n \delta_w r_{G_{t-w}} + \sum_{i=1}^n \lambda_i IE_{t-i} + \mu_{2t}$$

ت. العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي :

$$r_{G_t} = \alpha_o + \sum_{w=1}^n \alpha_w r_{G_{t-w}} + \sum_{j=1}^n \beta_j FI_{1t-j} + \sum_{m=1}^n \delta_m FI_{2t-m} + \sum_{z=1}^n \varepsilon_z FI_{3t-z} + \mu_{1t}$$

$$FI_1 = \beta_o + \sum_{j=1}^n \phi_j FI_{1t-j} + \sum_{w=1}^n \varphi_w r_{G_{t-w}} + \mu_{2t}$$

$$FI_2 = C_o + \sum_{m=1}^n \gamma_m FI_{2t-m} + \sum_{w=1}^n \eta_w r_{G_{t-w}} + \mu_{3t}$$

$$FI_3 = E_o + \sum_{z=1}^n \mu_z FI_{3t-z} + \sum_{w=1}^n \tau_w r_{G_{t-w}} + \mu_{4t}$$

ويتم تقدير المعادلات ، ويتطلب اختبار السببية إجراء اختبار (F) .

ثالثاً . تقدير وتحليل العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021)
 باستخدام (Granger Causality)

لقد تبنت الدراسة اختبار جرانجر للسببية ، ولاسيما في مجال اكتشاف اتجاه العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق ، وقبل الشروع في بيان اتجاه تلك العلاقة يتطلب الأمر إجراء اختبار جذر الوحدة لسلاسل البيانات المعتمدة في الدراسة لتحديد مدى استقرارها ، ومن ثم اختيار التطبيق المناسب لدراسة العلاقة بين تلك المتغيرات .

1. اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) حصلنا على النتائج المبينة في الجدول (7) ، ومن المؤكد أن الصيغ جميعها تخلصت من مشكلة الارتباط الذاتي بعد إدراج الفجوة الأولى للفرق الأول إذ إن ($du \setminus DW \setminus (4 - du)$) ، ومن ثم فإن اختبار (ADF) يعطي نتائج دقيقة بشأن جذر الوحدة .

جدول (7) نتائج اختبار استقرار سلاسل بيانات متغيرات الدراسة

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

Variables	The Test	Test Critical Values			ADF stat	Result
		1 %	5 %	10 %		
Gdp	The Level	-3.58	-2.92	-2.60	-2.61	Non
	1st difference	-4.19	-3.52	-3.19	-3.74	Stationary
	2nd difference					
IE	The Level	-4.21	-3.53	-3.19	-4.37	Stationary
	1st difference					
	2nd difference					
FI_1	The Level	-4.19	-3.52	-3.19	-1.35	Non
	1st difference	-4.19	-3.52	-3.19	-4.07	Stationary
	2nd difference					
FI_2	The Level	-3.58	-2.92	-2.60	-1.77	Non
	1st difference	-2.61	-1.94	-1.61	-3.39	Stationary
	2nd difference					
FI_3	The Level	-4.21	-3.53	-3.19	-4.56	Stationary
	1st difference					
	2nd difference					

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

ومن الجدول أعلاه يتبين أن سلاسل متغيرات (الإنفاق الاستثماري وعدد نقاط البيع) مستقرة عند المستوى أي أنها من الرتبة صفر ويرمز لها $I(0)$ ، أما السلاسل الزمنية لمتغيرات (النمو الاقتصادي ، عدد أجهزة الصراف الآلي ، عدد الفروع المصرفية) فقد كانت مستقرة بعد الحصول على الفروق الأولى، لذا فهي من الرتبة الأولى ويرمز لها بالرمز $I(1)$.

بما أن السلاسل الزمنية غير متكاملة من الدرجة نفسها فإنه لا يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات على المدى الطويل وان الاستدلال السببي لـ (Granger) سيكون غير صالح ، أي لا يمكن إجراء اختبار السببية العادية ، لتفادي هذه المشكلة قام كل من (Toda Yamamoto 1995) و (Dolado & Lutkepohl 1996) بتطوير إجراء جديد لـ (Granger Causality) استناداً لنمذجة (VAR) المطور عن طريق إدخال إحصائية اختبار (Wald) المعدلة (MWALD) على قيود نموذج $VAR(k)$ (تمار، 2018: ص 261) ويرمز لها اختصاراً بطريقة (TYDL) وتتميز بأنها لا تشترط استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى نفسه أو الرتبة نفسها مثل ما تشترطه (Granger Causality) ، إذ يمكن استخدامها في حالة درجات مختلفة لتكامل السلاسل الزمنية $I(0)$ ، $I(1)$ ، $I(2)$ ، كما لا تشترط هذه الطريقة وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية ، ولدراسة السببية بتلك الطريقة يتم إتباع الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد قيمة (d_{max}) :

يُعد اختبار السلاسل الزمنية أمراً مهماً جداً وأول خطوة في أي دراسة قياسية وليس فقط في دراسة السببية وفق منهجية (TYDL) ، ودراسة الاستقرارية هي عبارة عن دراسة وجود أو عدم وجود جذر الوحدة ضمن السلاسل الزمنية ، ولتحقيق ذلك هناك اختبارات عدة مثل اختبار (ADF) و (KPSS) وغيرها ، كما تسمح هذه الخطوة بتحديد درجة التكامل القصوى (d_{max}) والتي تأخذ قيمة أكبر درجة استقرارية لسلاسل الزمنية والتي يعتمد على قيمتها في تقدير نموذج (VAR) .

الخطوة الثانية : تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج (VAR) :

يتم تقدير نموذج (VAR) عند مستويات السلاسل الزمنية بغض النظر عن درجة الاستقرار المتحصل عليها في الخطوة الأولى ، وبعد التقدير يتم تحديد درجة التباطؤ المثلى وذلك بالاعتماد على الدرجة المتحققة لأقل قيمة للمعايير الآتية : (AIC , SC , HQ , FPE) إذ تمثل درجة التباطؤ القيمة (k) التي سيعتمد عليها في تقدير نموذج (VAR) الخاص بدراسة العلاقة السببية .

الخطوة الثالثة : تقدير نموذج VAR(k+d_{max}) :

يتم خلال هذه الخطوة تقدير نموذج VAR(k) واختبار صلاحيته ليتم الانتقال بعدها إلى تقدير النموذج VAR(k+d_{max}) وذلك على أساس (k) تمثل طول مدة التباطؤ الخاص بنموذج VAR(k) عند المستويات و (d_{max}) تمثل أكبر درجة فروق تستقر عنده متغيرات النموذج ، مع العلم ان تقدير نموذج (VAR) المطور في هذه المنهجية لا يشترط وجود علاقة تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية باستخدام منهجية (Johansen) إذ يتم تقدير النموذج بغض النظر عن نتيجة اختبار التكامل المشترك ، لذا فان منهجية (TYDL) صالحة للمتغيرات المتكاملة وغير المتكاملة وذلك لكونها صالحة حتى في حالة اختلاف درجة استقرارية السلاسل الزمنية .

ويتم تقدير النماذج الآتية :

$$Y_t = \alpha_o + \sum_{i=1}^k \beta_{1i} Y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d \max} \gamma_{1i} Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \theta_{1j} X_{t-j} + \sum_{j=k+1}^{k+d \max} \delta_{1j} X_{t-j} + \mu_{1t}$$

$$X_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^k \beta_{2i} Y_{t-i} + \sum_{i=k+1}^{k+d \max} \gamma_{2i} Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \theta_{2j} X_{t-j} + \sum_{j=k+1}^{k+d \max} \delta_{2j} X_{t-j} + \mu_{2t}$$

بعد تقدير النموذج لابد من التأكد من صلاحيته وخاصة استقراريته وذلك باستخدام الدائرة الأحادية وكذلك خلوه من مشاكل التعدد الخطي وعدم تجانس التباين والارتباط الخطي بالاعتماد على الاختبارات المعروفة في تحديد ذلك .

الخطوة الرابعة : اختبار العلاقة السببية وفق منهجية (TYDL) :

يتم اختبار الفرضيات الآتية :

Ho: (Y_t) لا يسبب (X_t) إذا كان $(\gamma_{2t} = 0)$

Ho: (X_t) لا يسبب (Y_t) إذا كان $(\delta_{1t} = 0)$

ولاتخاذ القرار فيما يخص قبول أو رفض الفرضيات السابقة يستخدم اختبار (Wald)

(Test) المعدل (MWALD) والذي يعتمد على أساس إحصائية (χ^2) بدرجة حرية (k) .

وسيتم استخدام طريقة (TYDL) لدراسة السببية بين متغيرات الدراسة وعلى وفق الآتي:

2. اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق

انسجماً مع هدف الدراسة ولغرض تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق للمدة (2010-2021) واعتماداً على منهجية (TYDL) تم تقدير العلاقة وعلى وفق الآتي:

2 . 1 . تحديد مدد الإبطاء للنموذج :

لتحديد العدد الأمثل لمدة التباطؤ الزمني $VAR(k)$ يتم من خلال المعايير الإحصائية : معيار (AIC) و (SIC) ... إذ يتم اختيار اقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل ، والجدول (8) يبين ذلك ، إذ نلاحظ أن جميع المعايير حددت مدة تباطؤ مساوية لخمسة ، وعليه فان درجة الإبطاء توافق (P=5) .

جدول (8) نتائج اختبار تحديد مدد الإبطاء المثلى لنموذج (VAR) للعلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: IE FI1 FI2 FI3
Exogenous variables: C
Date: 05/20/23 Time: 17:20
Sample: 2010Q1 2021Q4
Included observations: 43

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1728.445	NA	1.22e+30	80.62536	80.78919	80.68577
1	-1476.826	446.4890	2.03e+25	69.61983	70.43900	69.92192
2	-1301.432	277.3685	1.25e+22	62.20612	63.68062	62.74987
3	-1271.189	42.19914	6.79e+21	61.54367	63.67349	62.32908
4	-1244.789	31.92585	4.55e+21	61.05994	63.84509	62.08702
5	-1075.226	173.5061*	4.41e+18*	53.91748*	57.35797*	55.18623*

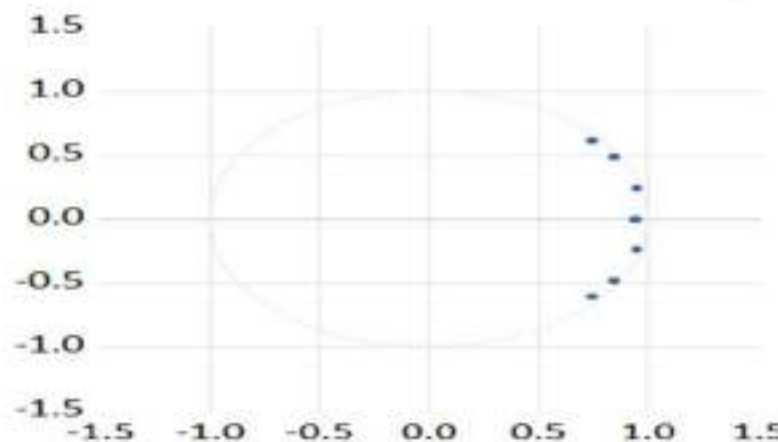
* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

2 . 2 . دراسة استقرار النموذج :

قبل المرور إلى السببية يجب التأكد أولاً من أن نموذج $Var(1)$ صالح ويستوفي كل الشروط وعليه سنتأكد من مدى استقرارية النموذج باستخدام اختبارات الجذور المتعددة ، إذ تُعد نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كان مقلوب الجذور الأحادية لكل الحدود داخل الدائرة والشكل الآتي يبين نتائج هذا الاختبار :

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

شكل (8) استقرارية نموذج (VAR) المقدر باستخدام الدائرة الأحادية لمقلوب الجذور الأحادية لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق

من خلال الشكل أعلاه تبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكل الحدود تقع داخل الدائرة الأحادية إذ تُعد نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كان مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة ومنه فإن نموذج $Var(P=5)$ مستقر مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين .

جدول (9) نتائج اختبار الجذور المتعددة لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: IE FI1 FI2 FI3
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 05/20/23 Time: 17:25

Root	Modulus
0.948504 - 0.239791i	0.978345
0.948504 + 0.239791i	0.978345
0.840535 - 0.486341i	0.971095
0.840535 + 0.486341i	0.971095
0.738276 - 0.610669i	0.958107
0.738276 + 0.610669i	0.958107
0.949311	0.949311
0.931833	0.931833

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع القيم اقل من الواحد (Modulus) ما دل على أن النموذج مستقر .

2 . 3 . اختبار التوزيع الطبيعي للبوافي :

يستخدم اختبار (Jarque -Berra) للكشف عن طبيعة توزيع بوافي النموذج ، والجدول (10) يبين ذلك :

من خلال الجدول يتضح ان القيم الاحتمالية لكل الاختبارات اكبر من (5 %) ، بمعنى قبول فرضية العدم وعليه بوافي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي .

انطلاقاً من الاختبارات التشخيصية السابقة يمكن القول بان نموذج $Var(1)$ المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة .

الجدول (10) نتائج اختبار (Jarque-Berra) لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق

VAR Residual Normality Tests				
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)				
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal				
Date: 05/20/23 Time: 17:33				
Sample: 2010Q1 2021Q4				
Included observations: 46				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.354895	0.965621	1	0.3258
2	-0.298909	0.675854	1	0.4110
3	0.288455	0.627963	1	0.4244
4	0.147022	0.166719	1	0.6839
Joint		2.445158	4	0.6545
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.790934	6.147602	1	0.0132
2	3.381994	0.279679	1	0.5969
3	4.410719	3.914411	1	0.0508
4	3.100167	0.019231	1	0.8897
Joint		10.26092	4	0.0353
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	7.113223	2	0.0285	
2	0.955533	2	0.6202	
3	4.452374	2	0.1079	
4	0.164950	2	0.9117	
Joint	12.78608	8	0.1224	

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

2 . 4 . اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي باستخدام منهجية (Toda Yamamoto) .

بعد تحديد الحد الأقصى لدرجة تكامل السلسلتين والتي قدرت عند (dmax=1) وعدد مدد التباطؤ المثلى هي عند (P=5) ، لذا هنا سيتم إجراء اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي وفق منهجية (Toda Yamamoto) ، وكانت النتائج وفق الجدول (11) :

من خلال نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي في العراق يتبين ما يأتي :

- نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على : عدم وجود علاقة سببية تتجه من الشمول المالي نحو الإنفاق الاستثماري وذلك عند مستوى (5 %) ؛ وذلك لان مستوى الاحتمال المحسوب اقل من (5 %) .
- نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على : عدم وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الاستثماري إلى الشمول المالي وذلك عند مستوى (5 %) وذلك لان مستوى الاحتمال المحسوب اقل من (5 %) .

الجدول (11) نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والشمول المالي

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 05/20/23 Time: 17:40
Sample: 2010Q1 2021Q4
Included observations: 42

Dependent variable: IE			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
F11	40.43339	6	0.0000
F12	15.43909	6	0.0171
F13	25.23514	6	0.0003
All	146.6710	18	0.0000

Dependent variable: F11			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
IE	24.98814	6	0.0003
F12	63.18985	6	0.0000
F13	65.92708	6	0.0000
All		16	---

Dependent variable: F12			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
IE	64.01322	6	0.0000
F11	527.4379	6	0.0000
F13	166.8327	6	0.0000
All	827.5660	18	0.0000

Dependent variable: F13			
Excluded	Chi-sq	df	Prob.
IE	29.97445	6	0.0000
F11	69.92182	6	0.0000
F12	16.41606	6	0.0117
All		16	---

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

فيما يتعلق باتجاه العلاقة من الشمول المالي إلى الإنفاق الاستثماري في العراق جاء متطابقاً مع الواقع ، إذ يمكن أن يسهم الشمول المالي في تحسين وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية وتوفير رؤوس أموال للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية ، ومن خلال توفير الأموال المطلوبة للإنفاق الاستثماري يقوم الشمول المالي بزيادة نسبة الإنفاق على المشاريع المستهدفة وتحقيق نمو اقتصادي أفضل في المدى الطويل ، لذا يعد الشمول المالي احد المحفزات الرئيسة للإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي .

أما نتيجة العلاقة السببية من الإنفاق الاستثماري إلى الشمول المالي في العراق جاءت لتؤكد على أن الإنفاق الاستثماري يعد عاملاً مهماً في تنمية الاقتصاد ، إذ يساعد على تعزيز الإنتاج

والابتكار وتحسين الأداء الاقتصادي بنحو عام ، ومن ثم فإن زيادة الإنفاق الاستثماري يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، ومن خلال تحسين الأداء الاقتصادي يمكن أن يستفيد الأفراد والشركات من فرص الاستثمار والتوسع في الأعمال التجارية ، وهذا يعني زيادة الطلب على الخدمات المالية والمنتجات المالية المختلفة وتشمل هذه الخدمات الحسابات المصرفية والتمويل والتأمين والاستثمار .

3. اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق

انسجماً مع هدف الدراسة ولغرض تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو

الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) تم تقدير العلاقة وعلى وفق الآتي :

3 . 1 . تحديد مدد الإبطاء للنموذج :

لتحديد العدد الأمثل لمدة التباطؤ الزمني $VAR(k)$ تم اختيار اقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل ، والجدول (12) يبين ذلك ، إذ نلاحظ ان جميع المعايير حددت مدة تباطؤ مساوية لثلاثة ، وعليه فان درجة الإبطاء توافق $(P=3)$.

جدول (12) نتائج اختبار تحديد مدد الإبطاء المثلى لنموذج (VAR) للعلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1533.139	NA	3.50e+28	71.40181	71.48373	71.43202
1	-1381.998	281.1931	3.74e+25	64.55803	64.80378	64.64865
2	-1312.092	123.5540	1.75e+24	61.49266	61.90224	61.64370
3	-1293.640	30.89671*	8.94e+23*	60.82046*	61.39387*	61.03192*
4	-1291.936	2.694802	1.00e+24	60.92725	61.66449	61.19912
5	-1289.497	3.629982	1.09e+24	60.99986	61.90094	61.33215

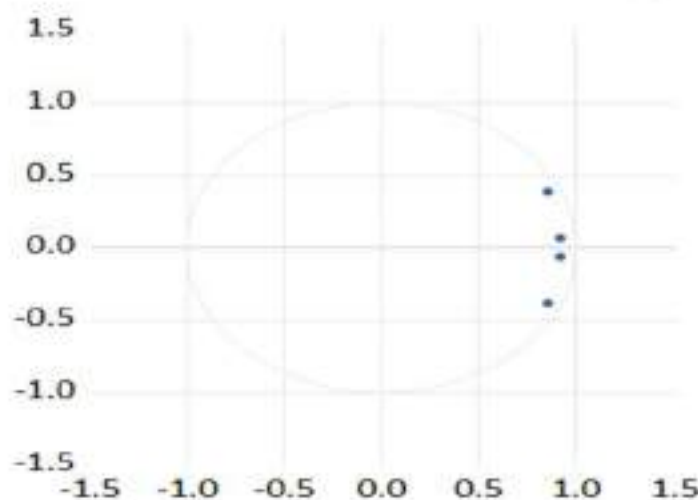
المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وباعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

3 . 2 . دراسة استقرار النموذج :

قبل المرور إلى السببية سنؤكد من مدى استقرارية النموذج باستخدام اختبارات الجذور

المتعددة ، الشكل الآتي يبين نتائج هذا الاختبار :

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

شكل (9) استقرارية نموذج (VAR) المقدر باستخدام الدائرة الأحادية لمقلوب الجذور الأحادية لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكل الحدود تقع داخل الدائرة الأحادية ومنه فان نموذج $Var(P=3)$ مستقر مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

جدول (13) نتائج اختبار الجذور المتعددة لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: IE GDP	
Exogenous variables: C	
Lag specification: 1 2	
Date: 05/20/23 Time: 21:32	
Root	Modulus
0.853929 - 0.380171i	0.934733
0.853929 + 0.380171i	0.934733
0.911354 - 0.066911i	0.913807
0.911354 + 0.066911i	0.913807

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم جميعها اقل من الواحد (Modulus) ما يدل على أن النموذج مستقر .

3 . 3 . اختبار التوزيع الطبيعي للبواري :

للكشف عن طبيعة توزيع بواري النموذج يستخدم اختبار (Jarque -Berra) ، والجدول الآتي يبين ذلك :

الجدول (14) نتائج اختبار (Jarque-Berra) لنموذج العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.174118	2	0.9166
2	0.840146	2	0.6570
Joint	1.014264	4	0.9076

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وباعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيم الاحتمالية لكل الاختبارات اكبر من (5 %) ، بمعنى قبول فرضية العدم وعليه بواري النموذج تتبع التوزيع الطبيعي .

على وفق الاختبارات التشخيصية السابقة يمكن القول بان نموذج (1) Var المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة .

3 . 4 . اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية (Toda Yamamoto) .

بعد تحديد الحد الأقصى لدرجة تكامل السلسلتين والتي قدرت عند ($d_{max}=1$) وعدد مدد التباطؤ المثلى هي عند ($P=3$) ، لذا هنا سيتم إجراء اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق وفق منهجية (Toda Yamamoto) ، وكانت النتائج وفق الجدول (15) :

جدول (15) نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي في العراق

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 05/20/23 Time: 21:43

Sample: 2010Q1 2021Q4

Included observations: 44

Dependent variable: IE

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	9.342112	4	0.0531
All	9.342112	4	0.0531

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
IE	12.72844	4	0.0127
All	12.72844	4	0.0127

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

من خلال نتائج اختبار العلاقة السببية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي المبينة

في الجدول (15) يتبين ما يأتي :

- نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على : عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي ممثلاً عنه بالنتائج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق الاستثماري عند مستوى (5 %) وذلك لان مستوى الاحتمال المحسوب اكبر من (5 %).
- نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على : عدم وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الاستثماري إلى النمو الاقتصادي وذلك عند مستوى (5 %) وذلك لان مستوى الاحتمال المحسوب اقل من (5 %).

فيما يتعلق بنتائج الفرضية الأولى ، يمكن أن يعزى ذلك إلى أسباب عدة قد تؤدي إلى

عدم فاعلية النمو الاقتصادي في تعزيز الإنفاق الاستثماري ، من بينها:

1. عدم وجود بيئة اقتصادية ملائمة ، إذ يمكن أن تكون هناك عوائق تعيق إنشاء وتشغيل الأعمال التجارية ، مثل اللوائح الحكومية ، الضرائب ونقص التمويل .

2. عدم قدرة المستثمرين على الحصول على التمويل على الرغم من توافر الفرص الاستثمارية ، إلا أن المستثمرين قد يجدون صعوبة في الحصول على الدعم والتمويل اللازمين للبدء في المشاريع وتميئتها.

3. عدم الثقة بالاقتصاد ، فإذا كانت هناك عوائق وتحديات لإنشاء وتشغيل الأعمال ، فإن ذلك يؤدي إلى عدم الثقة في الاقتصاد الكلي ويجعل المستثمرين يترددون في إنفاق الأموال والاستثمار.

أما فيما يتعلق بنتائج الفرضية الثانية المتضمنة وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الاستثماري إلى النمو الاقتصادي ، تشير الدراسات والأبحاث التي أجريت في العراق إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي ، فالإنفاق الاستثماري يساعد على تمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير الصناعات الجديدة والمتطورة ، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق نمو اقتصادي أفضل وزيادة في الإنتاجية وفرص العمل.

4 . اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق

انسجماً مع هدف الدراسة ولغرض تحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) تم تقدير العلاقة وعلى وفق الآتي :

4 . 1 . تحديد مدد الإبطاء للنموذج :

لتحديد العدد الأمثل لمدة التباطؤ الزمني $VAR(k)$ تم اختيار اقل قيمة لكل معيار والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل ، والجدول (15) يبين ذلك ، إذ نلاحظ ان جميع المعايير حددت مدة تباطؤ مساوية لخمسة ، وعليه فان درجة الإبطاء توافق (P=5) .

جدول(16) نتائج اختبار تحديد مدد الإبطاء المثلى لنموذج (VAR) للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1766.869	NA	6.94e+30	82.36599	82.52982	82.42641
1	-1449.775	560.4453	5.77e+24	68.36162	69.18078	68.66370
2	-1281.342	266.3593	4.91e+21	61.27171	62.74620	61.81545
3	-1248.733	45.50093	2.39e+21	60.49920	62.62902	61.28461
4	-1227.362	25.84413	2.07e+21	60.24938	63.03453	61.27646
5	-1131.306	98.28928*	5.99e+19*	56.52587*	59.96635*	57.79461*

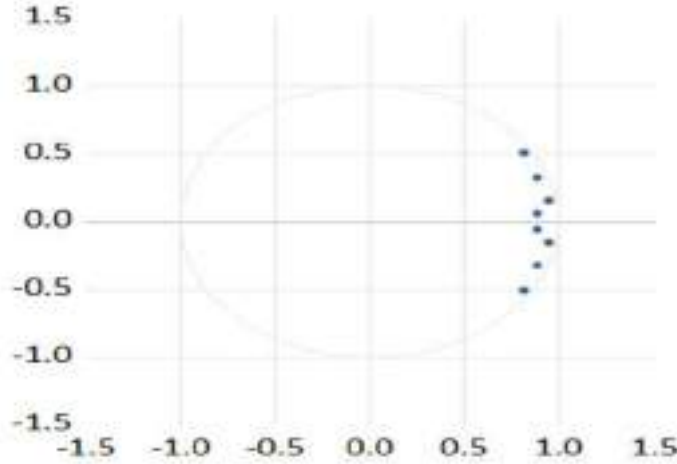
المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبالاتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

4 . 2 . دراسة استقرار النموذج :

قبل المرور إلى السببية سنتأكد من مدى استقرارية النموذج باستخدام اختبارات الجذور

المتعددة ، الشكل الآتي يبين نتائج هذا الاختبار :

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

شكل (10) استقرارية نموذج (VAR) المقدر باستخدام الدائرة الأحادية لمقلوب الجذور الأحادية لنموذج العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكل الحدود تقع داخل الدائرة الأحادية ومنه فان نموذج $Var(P=3)$ مستقر مما يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

جدول (17) نتائج اختبار الجذور المتعددة لنموذج العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق

Root	Modulus
0.949674 - 0.157702i	0.962679
0.949674 + 0.157702i	0.962679
0.809698 - 0.508868i	0.956325
0.809698 + 0.508868i	0.956325
0.881465 - 0.324112i	0.939164
0.881465 + 0.324112i	0.939164
0.888109 - 0.051990i	0.889629
0.888109 + 0.051990i	0.889629

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم جميعها اقل من الواحد (Modulus) ما يدل على أن النموذج مستقر .

4 . 3 . اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

للكشف عن طبيعة توزيع بواقي النموذج يستخدم اختبار (Jarque -Berra) ، والجدول الآتي يبين ذلك :

جدول (18) نتائج اختبار (Jarque-Berra) لنموذج العلاقة بين الشمول المالي والنمو

الاقتصادي في العراق

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.846089	2	0.6550
2	0.580137	2	0.7482
3	0.214787	2	0.8982
4	4.018960	2	0.1341
Joint	5.659974	8	0.6853

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وبالإعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيم الاحتمالية لكل الاختبارات اكبر من (5 %) ، بمعنى قبول فرضية عدم وعليه بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي .

على وفق الاختبارات التشخيصية السابقة يمكن القول بان نموذج (1) Var المقدر ذو جودة إحصائية مقبولة .

4 . 4 . اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية (Toda Yamamoto) .

بعد تحديد الحد الأقصى لدرجة تكامل السلسلتين والتي قدرت عند ($d_{max}=1$) وعدد مدد التباطؤ المثلى هي عند ($P=5$) ، لذا سيتم إجراء اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ممثلاً عنه بالنواتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2021) منهجية (TYDL) ، وكانت النتائج وفق الجدول (19) :

جدول (19) نتائج اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 05/20/23 Time: 22:12

Sample: 2010Q1 2021Q4

Included observations: 42

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
F11	23.45702	6	0.0007
F12	39.09209	6	0.0000
F13	23.50819	6	0.0006
All	68.11877	18	0.0000

Dependent variable: F11

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	29.29431	6	0.0001
F12	51.62729	6	0.0000
F13	67.58008	6	0.0000
All		17	---

Dependent variable: F12

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	50.26131	6	0.0000
F11	164.2941	6	0.0000
F13	83.46578	6	0.0000
All	684.2018	18	0.0000

Dependent variable: F13

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	24.11317	6	0.0005
F11	50.03301	6	0.0000
F12	33.90253	6	0.0000
All		17	---

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وباعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

من خلال نتائج اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي المبينة في

الجدول (19) يتبين ما يأتي :

• نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على : عدم وجود علاقة سببية تتجه من الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي عند مستوى (5 %) وذلك لان مستوى الاحتمال المحسوب اقل من (5 %) .

• نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على : عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الشمول المالي عند مستوى (5 %) وذلك لان مستوى الاحتمال المحسوب اقل من (5 %) .

النتائج أعلاه تتفق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية ، إذ يمكن أن يساعد الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق ، إذ يمكنه من تخفيض تكاليف العمليات المالية وتعزيز الحوكمة المالية وتوسيع نطاق الخدمات المالية ، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ، علاوة على ذلك ، يمكن أن يحفز الشمول المالي الاستثمار والابتكار في الاقتصاد العراقي مما يعزز النمو المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالفرضية الثانية التي تتعلق بالعلاقة السببية من النمو الاقتصادي إلى الشمول المالي في العراق فهي منطقية ، إذ يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى خلق فرص عمل وزيادة الدخل لاسيما للفئات الأكثر فقراً ، ومن ثم يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى الشمول المالي من خلال زيادة فرص العمل والدخل ، وهنا يمكن القول ان النمو الاقتصادي والشمول المالي كلاهما يعزز بعضهما البعض من خلال تعزيز الاستثمار والفرص الاقتصادية للأفراد والشركات والمؤسسات .

5 . تحليل اثر الإنفاق الاستثماري والشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021)

لمعرفة اثر الإنفاق الاستثماري والشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010-2021) تم استخدام إنموذج الانحدار الخطي المتعدد لغرض الوصول إلى تقدير قيم المعلمات بعد إزالة العوامل المسببة لعد استقرار أو عدم سكون سلاسل بيانات (النمو الاقتصادي ، عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد الفروع المصرفية) باستخدام طريقة الفروق (Differencing Method) وهي من طرائق إزالة الاتجاه العام في السلاسل الزمنية ، إذ باستخدام هذه الطريقة نحصل على الفروق من الرتبة الأولى أو الثانية لإزالة الاتجاه العام .

وتمت عملية تقدير المعلمات (Parameters) باستخدام (Ordinary Least Squares) (OLS) التي تتضمن محاولة جعل مجموع مربع انحرافات القيم الحقيقية (Y_i) عن القيم التقديرية (\hat{Y}_i) أقل ما يمكن ، أي جعل مجموع مربعات الأخطاء العشوائية عند نهايتها الصغرى ، لما تتصف به من إعطائها أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة (Blue) (Best Linear Unbiased) .

باستخدام طريقة (OLS) يمكن تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة (X_i) على المتغير التابع (Y_i) وعلى وفق المعايير الاقتصادية أولاً التي تحددها النظرية الاقتصادية والمتعلقة بقيمة وإشارة المعلمات المقدرة (Estimated Parameters) وتعزيزها بالمعايير الإحصائية والقياسية ثانياً ، إذ تتمثل المعايير الإحصائية بمعامل التحديد (R^2) (Determination Coefficient) ، ومعامل التحديد المعدل (R^{-2}) ، واختبار (T- test) و (F- test) والخطأ المعياري (SE) (Standard Error) ، وتمثل المعايير القياسية باختبار (D.W) (Durbin-Watson) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) بين قيم المتغير العشوائي واختبار (Klien) للكشف عن مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة .

أخذ الأنموذج الصيغة الآتية :-

$$Gdp = \alpha_0 + \beta_1 IE + \beta_2 FI_1 + \beta_3 FI_2 + \beta_4 FI_3 + \mu$$

إذ إن :

Gdp : مؤشر معدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بالنتائج المحلي الإجمالي .

IE: متغير الإنفاق الاستثماري .

FI₁: يمثل عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) في العراق .

FI₂: يمثل عدد الفروع المصرفية في العراق .

FI₃: يمثل عدد نقاط البيع (POS) .

α_0 : يمثل الحد الثابت .

B₁ , B₂ , ... B₄ : تمثل الميول الجزئية أو معاملات الانحدار الجزئية .

(Partial regression Coefficients) .

ui : الخطأ العشوائي أو المتغير العشوائي .

إن نتائج التحليل الكمي لتأثير المتغيرات المستقلة (IE , FI1 , FI2, FI3) في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبطريقة المربعات الصغرى (OLS) بالصيغة الخطية ، أظهرت معنوية بعض هذه المتغيرات في الأثر والأهمية على وفق ما مبين في الجدول (20) :

جدول (20)

نتائج تقدير اثر الإنفاق الاستثماري والشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق

للمدة (2010-2021)

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة					R ²	R ⁻²	F	D.W
	α_0	IE	FI ₁	FI ₂	FI ₃				
Gdp	-2122368	0.07	-6631.9	-96133.6	16.14	0.99	0.99	2686.0	1.69
t-Test	0.14	0.04	0.41	0.01	0.41				

المصدر : استخرجت النتائج من قبل الباحث وباعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12

ويتبين من الجدول أعلاه الآتي :

1 . بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) النسبة (99.7) من المئة ، إذ تعكس هذه النسب القدرة التفسيرية العالية للنموذج ، كما أن نحو (0.3) من المئة من التغيرات الحاصلة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي يعود سببها إلى متغيرات أخرى تؤثر فيه وغير داخلة في النماذج .

2 . لبيان معنوية العلاقة المقدره أو معنوية معادلات الانحدار ككل فقد بلغت (F) المحتسبة (2686.0) للنموذج ، وعند مقارنتها مع (F) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) ودرجة حرية ($n - k - 1, k$) للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم (أو الفرضية البديلة) ، ولكون قيم (F) المحتسبة أكبر من قيم (F) الجدولية لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ، أي معنوية العلاقات المقدره .

3 . للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) باستخدام اختبار دارين - واتسون (Durbin - Watson) فقد تحققت القيمة (1.694) ، وبمقارنتها بالقيم الجدولية السفلى (dL) والعليا (du) ، حسب درجات الحرية (n) و (k) ولمستوى معنوية (5%) وحسب التوزيع الاحتمالي لـ ($D.W$) ، نلاحظ أن القيمة المتحققة تشير إلى رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي ، إذ تُعدّ النتائج مقبولة منطقياً .

4 . تعكس قيم المعلمات المتحققة (Parameters) أثر المتغيرات المستقلة في المؤشر (GDP) إذ نلاحظ ما يأتي :

A. معنوية المتغير (IE) (الإنفاق الاستثماري) وذلك من خلال دوره وأهميته في تحقيق التغير في المؤشر (GDP) ، فالتغير أو الزيادة في (IE) بنسبة (1%) (بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى) تؤدي إلى تحقيق زيادة (علاقة إيجابية) بنسبة (0.0709) في الناتج المحلي الإجمالي .

B. أرتبط المتغير (FI_1) (عدد أجهزة الصراف الآلي) بعلاقة سلبية وغير معنوية إحصائياً في المؤشر (GDP) ، قد تشير العلاقة العكسية إلى ضعف النظام المصرفي وعدم الاستفادة الكاملة من التقنيات المالية الحديثة في دعم النمو الاقتصادي في العراق .

C. معنوية المتغير (FI_2) (عدد الفروع المصرفية) وذلك من خلال دوره وأهميته في تحقيق التغير في المؤشر (GDP) ، فالتغير أو الزيادة في (FI_2) بنسبة (1 %) (بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى) تؤدي إلى تحقيق انخفاض (علاقة سلبية) بنسبة (96133.62) في ذلك المؤشر ، فوجود عدد كبير من الفروع المصرفية يمكن أن يتسبب في تشتت الموارد المالية والبشرية ، فبدلاً من توجيه الاستثمارات والجهود نحو القطاعات التي تحظى بفرص النمو الأعلى، تنقسم هذه الموارد على مجموعة واسعة من الفروع المصرفية ، مما يؤثر على فعالية استخدام تلك الموارد وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي .

D. أرتبط المتغير (FI_3) بعلاقة إيجابية وغير معنوية إحصائياً في المؤشر (GDP) ، إذ إن العلاقة الإيجابية بين عدد نقاط البيع والنمو الاقتصادي تشير إلى أن زيادة عدد نقاط البيع قد تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي ، فعندما يزداد عدد نقاط البيع ، يقوم المستهلكون بزيادة الإنفاق على المنتجات والخدمات ، مما يحفز النشاط الاقتصادي ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والوظائف ، وزيادة الدخل والأرباح للشركات.

أولاً: الاستنتاجات

1. انخفاض مستوى الشمول المالي في العراق قياساً بالدول العربية المجاورة، وذلك لانخفاض أدوات الدفع الإلكتروني المتمثلة بالـ (ATM) ، والـ (POS) ، وكذلك انخفاض عدد الفروع المصرفية قياساً بالكثافة السكانية ، وعدم قدرة القطاع المصرفي بتوفير الخدمات المالية للأفراد المستبعدين مالياً، فضلاً عن النظام التقليدي المتبع وعدم تعميم التكنولوجيا الحديثة في المصارف العراقية.
2. انخفاض نسبة الكثافة المصرفية وانتفاء الحاجة إلى التعامل مع الجهاز المصرفي بسبب ارتفاع مستويات البطالة والفقر وخاصةً مع الانطباع الموجود في ارتفاع تكلفة عملية فتح الحساب المصرفي .
3. عدم استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد ، واستثمارها في مشاريع حقيقية، وتوجه سياسة الدولة المالية نحو الإنفاق الاستهلاكي ، أثرت بشكل مباشر على الاستثمار الاجنبي والمحلي على حد سواء، فضلاً عن عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، والتي لها أثر سلبي على استقطاب المستثمرين الأجانب للاستثمار داخل البلد.
4. تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع المعدل النسبي للأسعار، وذلك لعدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلد، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر، وانخفاض مستوى دخل الفرد، والذي بدوره يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي (GPD).
5. تم اتباع إجراء جديد لـ (Granger Causality) سمي بسببية (Toda Yamamoto) أو (TYDL) التي طورها كل من (Toda Yamamoto 1995) و (Dolado & Lutkepohl 1996) استناداً لنمذجة (VAR) المطور عن طريق إدخال إحصائية اختبار (Wald) المعدلة (MWALD) على قيود نموذج VAR(k) ، وتتميز بأنها لا تشترط استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى نفسه مثل ما تشترطه (Granger Causality) ، إذ يمكن استخدامها في حالة درجات مختلفة لتكامل السلاسل الزمنية $I(0)$ ، $I(1)$ ، $I(2)$ ، كما لا تشترط هذه الطريقة وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية .
6. وجود علاقة سببية تتجه من الشمول المالي نحو الإنفاق الاستثماري ومن الإنفاق الاستثماري إلى الشمول المالي ، إذ يمكن أن يسهم الشمول المالي في تحسين وصول الأفراد والشركات

إلى الخدمات المالية وتوفير رؤوس أموال للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية ، ومن خلال توفير الأموال المطلوبة للإنفاق الاستثماري يقوم الشمول المالي بزيادة نسبة الإنفاق على المشاريع المستهدفة وتحقيق نمو اقتصادي أفضل في المدى الطويل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، زيادة الإنفاق الاستثماري يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، ومن خلال تحسين الأداء الاقتصادي يمكن أن يستفيد الأفراد والشركات من فرص الاستثمار والتوسع في الأعمال التجارية ، وهذا يعني زيادة الطلب على الخدمات المالية والمنتجات المالية المختلفة وتشمل هذه الخدمات الحسابات المصرفية والتمويل والتأمين والاستثمار .

7. عدم وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي ممثلاً بالنواتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق الاستثماري ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أسباب عدة قد تؤدي إلى عدم فاعلية النمو الاقتصادي في تعزيز الإنفاق الاستثماري ، ومنها عدم وجود بيئة اقتصادية ملائمة وعدم قدرة المستثمرين على الحصول على التمويل اللازم وعدم الثقة بالاقتصاد .

8. وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الاستثماري إلى النمو الاقتصادي في العراق ، فالإنفاق الاستثماري يساعد على تمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير الصناعات الجديدة والمتطورة ، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق نمو اقتصادي أفضل وزيادة في الإنتاجية وفرص العمل.

9. وجود علاقة سببية تتجه من الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي في العراق ، إذ يمكن للشمول المالي تخفيض تكاليف العمليات المالية وتعزيز الحوكمة المالية وتوسيع نطاق الخدمات المالية ، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع ويحفز الاستثمار والابتكار ، مما يعزز النمو المستدام وتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق .

10. وجود علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى الشمول المالي ، إذ يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى خلق فرص عمل وزيادة الدخل لاسيما للفئات الأكثر فقراً ، ومن ثم يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى الشمول المالي من خلال زيادة فرص العمل والدخل .

11. إن نتائج التحليل القياسي الاقتصادي لأثر المتغيرات المستقلة (FI_3 ، FI_2 ، FI_1 ، IE) على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وباعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) (Ordinary Least Squares) مبينة أهمية هذه المتغيرات ودورها في تحقيق النمو

الاقتصادي في العراق ، فقد ظهرت معنوية المعلمات لبعض هذه المتغيرات في الأثر وبشكل متفاوت في نماذج التحليل على الترتيب الآتي :

A. معنوية المتغير (IE) وذلك من خلال دوره وأهميته في تحقيق التغير في المؤشر (GDP) ، فالتغير أو الزيادة في (IE) بنسبة (1%) (بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى) تؤدي إلى تحقيق زيادة (علاقة إيجابية) بنسبة (0.0709) في الناتج المحلي الإجمالي .

B. أرتبط المتغير (FI₁) بعلاقة سلبية وغير معنوية إحصائياً في المؤشر (GDP) .

C. معنوية المتغير (FI₂) وذلك من خلال دوره وأهميته في تحقيق التغير في المؤشر (GDP) ، فالتغير أو الزيادة في (FI₂) بنسبة (1%) (بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى) تؤدي إلى تحقيق انخفاض (علاقة سلبية) بنسبة (96133.62) في ذلك المؤشر .

D. أرتبط المتغير (FI₃) بعلاقة إيجابية وغير معنوية إحصائياً في المؤشر (GDP) .

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة التوسع بالشمول المالي من خلال نشر أدوات الدفع الالكتروني في جميع انحاء البلد وعدم اختصارها على المصارف والدوائر الحكومية ، والتوجه نحو المصارف الالكترونية باتباع طرق مستحدثة للعمليات المصرفية، ومواكبة النظام المصرفي العالمي لتعزيز الشمول المالي.

2. ضرورة العمل على تعزيز واقع الشمول المالي في القطاعات المالية وزيادة عدد الفروع المصرفية مما يسهم في تعزيز قدرة هذه الفئات المستبعدة على تحسين جوانبهم الاقتصادية وتمكينهم من الانتفاع من خدمات الشمول المالي وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية ، بوصفها واحدة من الأهداف الاساسية للنمو الاقتصادي .

3. عرض المشاريع الاستثمارية على المستثمرين الأجانب واطاحة الفرصة لهم واستقطابهم، وتخصيص جانب من الموازنة الاتحادية للإنفاق الاستثماري، وعدم احتكارها للنفقات الاستهلاكية، كذلك تشجيع العمالة المحلية والمستثمرين المحليين لإنشاء مشروعات استثمارية ذات مردود اقتصادي مستدام.

4. العمل على توفير بيئة سياسية وادارية ملائمة والحكم الرشيد في إدارة الدولة والسياسة الاستثمارية ، لرفع من كفاءة أداء النشاط الاستثماري الحكومي الذي يؤدي الى زيادة مستويات التكوين الرأسمالي ، وتعزيز الطاقة الانتاجية ، والتخفيف من معدلات النمو ، وتحقيق النمو الاقتصادي .

5. ايجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والاجنبي بما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار الى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية تكون قادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة .

6. على الحكومة الانتباه إلى ضرورة المواءمة - عند وضع السياسة الاقتصادية - بين زيادة حجم الاستثمارات والطاقة الاستيعابية للاقتصاد أو قدرة قطاعاته المختلفة على امتصاص الإنفاق الاستثماري الى الحد الذي يحقق فيه الاستثمار أقصى عائد حدي ممكن مادياً .

7. العمل على زيادة معدلات الإنفاق الاستثماري الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ، ومن خلال تحسين الأداء الاقتصادي يمكن أن

يستفيد الأفراد والشركات من فرص الاستثمار والتوسع في الأعمال التجارية ، وهذا يعني زيادة الطلب على الخدمات المالية والمنتجات المالية المختلفة وتشمل هذه الخدمات الحسابات المصرفية والتمويل والتأمين والاستثمار .

8. العمل على تمويل المشاريع البنية التحتية وتطوير الصناعات الجديدة والمتطورة ، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق نمو اقتصادي أفضل وزيادة في الإنتاجية وخلق فرص العمل .

9. العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل لاسيما للفئات الأكثر فقراً ، وتشجيع الأفراد على طلب الخدمات المالية والمنتجات المالية المختلفة وتشمل هذه الخدمات الحسابات المصرفية والتمويل والتأمين والاستثمار ، ومن ثم يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى الشمول المالي من خلال زيادة فرص العمل والدخل .

المصادر :

القرآن الكريم

المصادر العربية :

أولاً. الكتب العربية:

- 1) البكل ، أحمد سعيد كرم ، و إيمان فاروق السيد الحداد ، 2022 (الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر)،مجلة السياسة والاقتصاد ، المجلد 15 ، العدد 14 .
- 2) أنخيطب ، فاروق بن صالح ، ودياب ، عبد العزيز بن احمد ، (2014) ، (دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية) ، الطبعة الاولى .
- 3) العيساوي ، كاظم جاسم ، (2001) ، (دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات) ، دار المناهج ، الطبعة الاولى ، الاردن.
- 4) الكبسي ، محمد صالح، وحسن ، نضال قادر ،(2014) ، (قياس وتحليل العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي الاستثماري والنتائج المحلي الاجمالي غير النفط في العراق للمدة (1990-2011)) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 20 ، العدد 78 .
- 5) الكتبي، محمد بشير ،(2008)، (المالية العامة المعاصرة) .الانوار للطباعة والتوزيع . بغداد .
- 6) الليثي، محمد علي ، (1975) ، (مقدمة في التحليل الاقتصادي) ، الموسوعة الاقتصادية ،(دار الجامعات المصرية ، العدد 2، مصر .
- 7) المشهداني ، محمود حسن ، والدليمي ،محمد مناجد عيفان ، (1985) ، (من طرق الإحصاء الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية) ، بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطبعة جامعة بغداد، بغداد .
- 8) المنشداوي، وداد علي زغير ،(2016)، (واقع الاستثمار الزراعي في العراق في ضوء تطور هيكل الطلب المحلي على المحاصيل الزراعية) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
- 9) أنجار ، يحيى غني ، شلاس ، امال عبد الأمير، (1991) ، (التنمية الاقتصادية) ، نظريات ، مشاكل ، مبادئ وسياسات ، جامعة بغداد ، بغداد .
- 10) الامين ، عبد الوهاب ،(2002) ، (مبادئ الاقتصاد الكلي) ، (الطبعة الأولى) ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن

- 11) البوسعدي ، شبيب بن ناصر ، (2010) ، (وسائل الدفع في التجارة الالكترونية) ، مركز الغندور القاهرة .
- 12) الحاج ، طارق ، (1999) ، (المالية العامة) ، دار الصفاء ، عمان .
- 13) حنفي ، عبد الغفار ، (1993) ، (الادرة المالية المعاصرة) ، المكتب العربي الحديث - مصر .
- 14) خلف ، فليح حسن ، (1986) ، (التنمية الاقتصادية) ، دار الكتب للطباعة والنشر - بغداد .
- 15) دويدار ، محمد ، (1993) ، (مبادئ الاقتصاد السياسي) ، (مصر :كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- 16) رمضان، زياد، (2007) ، (مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي)، دار وائل للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر .
- 17) عايب ، وليد عبد الحميد، (2010) ، (الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي) مكتبة حسن العصرية للطباعة ، ط1 ، لبنان.
- 18) عبد العزيز ، قادري ، (2004) ، (الاستثمارات الدولية) ، دار هومة للطباعة ، الجزائر .
- 19) عطيه ، عبد القادر محمد عبد القادر ، (2005) ، (الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .
- 20) علي ، عبد المنعم السيد ، (1984) ، (مبادئ الاقتصاد الكلي) ، (الجزء الثاني ، الجامعة المستنصرية) ، بغداد .
- 21) عمر ، حسين ، (2000) ، (الاستثمار والعولمة) ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الاولى ، الجزائر .
- 22) مجدي ، نرمين ، (2021) ، مفاهيم اقتصادية : الناتج المحلي الاجمالي ، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد 19 .
- 23) معة ، حالوب كاظم ، (2017) ، (الاقتصاد الكلي) ، الطبعة الاولى ، دار امل الجديدة للطباعة والنشر ، سوريا .
- 24) نامق ، صلاح الدين ، (1965) ، (نظريات النمو الاقتصادي) ، دار المعارف ، مصر .
- 25) نامق ، صلاح الدين ، (1978) ، (قادة الفكر الاقتصادي) ، دار المعارف ، القاهرة .

ثانياً. البحوث والدوريات :

- 1) أبو زعور، بش (2015) الاشتغال المالي التجريبي الفلسطينية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الثالث.
- 2) القاضي ، (2018) ، (الشمول المالي والاداء الاقتصادي بالتطبيق على مصر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية) .
- 3) المعطي عمرية ، مصطفى ، 2022 ، (تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين (2010 - 2020) ، فلسطين .
- 4) أنجار، يحيى غني ، وعبد العظيم ،محمد رضا ، (2007) ، " النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 7 .
- 5) ألهاشمي ، ليلي عبد الكريم محمد ، واخرون ،(2018) (دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين وزيادة الشمول المالي) ، دراسة تطبيقية في مصرفي (بغداد الأهلي التجاري واشور الدولي) ، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي ، جامعة جيهان ، اربيل.
- 6) اوشر ، دان ، (1989)، قياس النمو الاقتصادي ، ترجمة يحيى غني النجار ، بيت الحكمة ، بغداد.
- 7) أية عادل ، 2018 ، (اثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك) ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .
- 8) بن رجب، ج، (2018) دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي.
- 9) بن عيشوبة ، رفيقة (2018) ، (صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية) ، المجلد 9 ، العدد 2.
- 9) جباز ، مالكولم وآخرون ، (1995) ، اقتصاديات التنمية ، تعريب طه عبد الله منصور و عبد العظيم مصطفى ، الرياض : دار المريخ للنشر .
- 10) حشيش ، عادل احمد، (؟) ، اساسيات المائية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المائى للاقتصاد العام ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت .

- 11 (حدة بوتيينه ، 2018 ، (أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ، الجزائر .
- 12 (جمال ، مخيف جاسم ، 2018 ، (الانفاق الاستثماري على القطاع الصناعي و أثره في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2015) . مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 3، العدد 43، ص ص . 312-297 ، العراق .
- 13 خليل ، احمد فؤاد ، (2016) ، مجلة اتحاد المصارف ، العدد 422 .
- 14 ساملسون ، بول، وهاوس ، (2009) ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط 7 ، لبنان .
- 15 صندوق النقد الدولي ،(2019) ، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط وأسيا الوسطى ، ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى ، الطبعة العربية .
- 16 عبد الحسين ، هناء ، (2002) ، اختبار السببية بين الصادرات السلعية والناجح المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي للمدة 1970 -1980 ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد .
- 17 عوض ، اية عادل محمود (2021) (أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على ادائها المالي) ، دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بن سويف ، العدد الثالث .
- 18 فاطمة ، أزيان ، رابح ، بريس . (2020) ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي : دراسة حالة إندونيسيا ، الملتقي العلمي الدولي حول : الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة ، يومي 23-24 يناير .
- 19 فتحي همسة ، عدنان عمر ، 2019 . الانفاق العام الاستثماري الحكومي في العراق واثرة في معالجة البطالة ، مجلة العلوم الاسلامية ، 22 ، 89 .
- 18 (كنعان ، علي ، 1997 ، (اقتصاديات المال والسياستين المالية و النقدية) ، الطبعة 1، منشورات الحسين ، سوريا .
- 19 (قحاح طاهر ، معمري خالد ، 2022 ، (اثر الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980 -2020) ، الجزائر .

- 20) كوزنتس ، سيمون ، (بدون تاريخ) ، النمو الاقتصادي الحديث ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت.
- 21) محمد بن موسى ، وعمر قمان ، (2019) ، (واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي) (global index) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر
22. حسن مطر ، 2017 ، (متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه) ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان .
- 23) معتوق ، سهير محمود ، (1984) ، محاضرات في التنمية الاقتصادية والتخطيط ، مصر : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال .
- 24) وليد عيدي ، 2018 ، (الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي) ، البنك المركزي العراقي .

ثالثاً. الرسائل والاطاريح :

- 1) ألسامرائي، شاكر محمود عبد الغفور ، (2018) ، (دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتغال المالي في الأردن، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة ال البيت، الأردن.
- 2) أشمري ، صادق راشد ،(2015)، (دور الشمول المالي في تعزيز سياسة التشديد والبناء وعلاقتها بالأهداف الائتمانية للألفية) ، المقدم الى المؤتمر المصرفي العربي ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و ادراه الأعمال ، بيروت .
- 3) ألعامري ، رشا عودة لفته، (2018) ، أثر تدقيق الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، شهادة المحاسب القانوني ، جامعة بغداد ، بغداد .
- 4) حسن ، أحمد نوري (2018) ، (متطلبات تطبيق الشمول المالي في العراق ومؤشرات قياسه دراسة تطبيقية) ، رسالة ماجستير، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق.
- 5) عجور ، حنين محمد بدر ، (2017) ، (دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء) ، (دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة) ، الجامعة الإسلامية غزة ، رسالة ماجستير ، فلسطين .

(6) ماجد ابو دية ،(2016) ، (دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني) ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، فلسطين .

رابعاً . التقارير الرسمية :

- 1) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية 2010 .
- 2) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية 2011 .
- 3) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية 2013 .
- 4) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية 2014 .
- 5) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية 2015 .
- 6) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية 2017 .
- 7) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية 2020 .
- 8) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية 2021 .
- 9) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2012 .
- 10) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2013 .
- 11) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2015 .
- 12) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2018 .
- 13) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2020 .
- 14) البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2021 .

خامساً . المصادر الأجنبية والمواقع الإلكترونية :

- 1) Amoah, A , Korle , J, & Asiama , R , (2020) , Mobile money as a financial inclusion instrument : what are the determinants ? , international Journal of social Economics, .
- 2) Center for Financial Inclusion at Accion,(2009), Mexico's .
- 3) Dudin ,Mihail, (2017) ," financial inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development " , article , p(11)
- 4) Prospects for Full Financial Inclusion, A White Paper from the Financial Inclusion 2020 Project Draft for Discussion,،

- 5) Fungacova , Susana and Weill, Laurent (2014), Understanding financial inclusion in China, BOFIT Institute for Economies in Transition Bank of Finland, Discussion Papers 2014.10
- 6) Park, Cyn –Young and Mercado, Rogelio V. J r (2015), Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia, Asian Development Bank (ADB), Economics Working Paper Series, no. 426.
- 7) Bose, Bhattacharyya , Islam , Dynamics of firm –level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy, Newcastle Business School, The University of Newcastle, Australia.
- 8) Grohmann. A .Menkhoff, L , & Kluhs ,A. (2018) Does financial literacy improve financial inclusion ? Cross country evidence.
- 9) World Development (111) ,84–96 .
- 10)Edward Shapiro , Macroeconomic Analysis ,3 Ed , USA , Harcourt Brace Jouanond ,1974, P. 24–27.
- 11)Nevadovic ,A., & Golicin ,P.,(2015), financial inclusion in Serbia: An analysis of status, barriers, benefit and opportunities ,editor: Zarko Sunderic ,publisher : social inclusion and poverty reduction unit and government of the republic of Serbia.
- 12)Khan , Omer , (2008), financial inclusion and ethnicity, published by Runnymede . Available online at www.runnymedetrust.org
- 13) Nageshwar Das (2021) , Public Expenditure :Meaning , Definition , Classification , Types , and Principle .ilearnlot, Retieved , 25.
- 14) McConnell, C.R., Brue ,S.L.,& Flynn ,S.M.(2002). Economics: principles, Problems, and policies (p.896) .New York: McGraw Hill/Irwin

- 15) Sri . Abdul kareemv, public Flnance ,Universlty of Calicut School of Distance Education ,Malappuram Kerala , India, 2011, p 16 .
- 16)Anwar , M.S. , and others , " Causality between Government Expenditures and Economic Growth : An Examination using Co integration Techniques " , Public Finance , Vol.2,No 5, New York , 1966 , P.167.
- 17) Baza ,Rao , Financial inclusion in Ethiopia, International Journal of Economics, 2017 , number 25 .
- 18) Bruce E ,Hansen. " Econometrics " , University of Wisconsin , 2008, P.129.
- 19) Damodar N. Gujarati , " Basic Econometrics " , fourth Edition ,2004, P.697.
- 20) Damodar N. Gujarati , ibid , P.797 .
- 21)Damodar N. Gujarati , ibid , P.815.
- 22)J.G.Mackinnon: " Critical Values for co integration tests " ;Engle , R.F Granger , C.W.J , (eds) : Long Run Economic Relationships : Reading in co integration , ch.13 ,Oxford University Press , 1991 , PP.267–276
- 23)www.stats.uwo.ca /faculty/you/unit.pdf.
- 24) [https://www centerforfinancialinclusionblog.files .word press .com/2020/10/ - for-full-financial inclusion-english.pdf](https://www.centerforfinancialinclusionblog.files.wordpress.com/2020/10/-for-full-financial-inclusion-english.pdf)
- 25) <https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary>
- 26) <http://www.ar.wikipedia.org/wiki/>
- 27) [https://www centerforfinancialinclusionblog.files .word press .com/2020/10/ - for-full-financial inclusion-english.pdf](https://www.centerforfinancialinclusionblog.files.wordpress.com/2020/10/-for-full-financial-inclusion-english.pdf)
- 28) <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/107385>
- 29) [https:// www.pdfactory.com](https://www.pdfactory.com)

الملحق (1)

بيانات متغيرات الدراسة

Years	Gdp	IE	FI ₁	FI ₂	FI ₃
2010Q1	131310320	15470882.76	398.7840622	869.3638035	25469.08139
2010Q2	131878597	15503866.05	405.2704373	870.0182821	27281.44883
2010Q3	133015150	15569832.65	418.2431876	871.3272393	30906.18372
2010Q4	134719980	15668782.54	437.7023129	873.2906751	36343.28606
2011Q1	136993087	15800715.73	463.6478133	875.9085895	43592.75584
2011Q2	140185181	16666047.52	475.3668882	886.1923194	49055.44142
2011Q3	144296264	18264777.89	472.8595374	904.141865	52731.34279
2011Q4	149326336	20596906.86	456.1257611	929.7572261	54620.45995
2012Q1	155275395	23662434.42	425.1655592	963.0384028	54722.79291
2012Q2	160579874	27164052.08	429.5152547	988.7355123	52874.60893
2012Q3	165239772	31101759.83	469.1748478	1006.848555	49075.90801
2012Q4	169255090	35475557.67	544.1443383	1017.37753	43326.69015
2013Q1	172625827	40285445.61	654.4237263	1020.322438	35626.95534
2013Q2	174919861	42247522.14	695.565991	1018.971426	30296.27928
2013Q3	176137192	41361787.27	667.5711323	1013.324494	27334.66197
2013Q4	176277821	37628240.99	570.4391504	1003.381641	26742.1034
2014Q1	175341747	31046883.31	404.1700452	989.1428685	28518.60358
2014Q2	174964778	25967893.71	310.794385	966.990212	29821.76222
2014Q3	175146915	22391272.2	290.3121699	936.9236717	30651.57932
2014Q4	175888158	20317018.78	342.7233999	898.9432478	31008.05489
2015Q1	177188507	19745133.44	468.028075	853.0489402	30891.18892
2015Q2	179653792	19044196.33	562.938715	825.4716411	30487.96697
2015Q3	183284015	18214207.44	627.45532	816.2113504	29798.38902
2015Q4	188079176	17255166.78	661.57789	825.2680683	28822.45509
2016Q1	194039273	16167074.34	665.3064249	852.6417945	27560.16516
2016Q2	198598243	15622611.23	664.6752689	868.9345672	28031.18313
2016Q3	201756085	15621777.44	659.684422	874.1463863	30235.50898
2016Q4	203512800	16164572.99	650.3338842	868.2772519	34173.14273
2017Q1	203868387	17250997.87	636.6236554	851.3271638	39844.08437
2017Q2	204515293	17370953.07	644.0901018	841.216263	44174.82727
2017Q3	205453520	16524438.6	672.7332232	837.9445496	47165.37145
2017Q4	206683067	14711454.46	722.5530197	841.5120236	48815.71691
2018Q1	208203934	11932000.65	793.5494912	851.9186849	49125.86363

2018Q2	209743862	11575552.07	850.5282834	861.3138754	49599.57687
2018Q3	211302851	13642108.71	893.4893961	869.6975953	50236.85662
2018Q4	212880902	18131670.57	922.4328293	877.0698444	51037.70289
2019Q1	214478014	25044237.67	937.3585832	883.4306228	52002.11567
2019Q2	214041563	27560605.44	973.9854515	887.8026851	53587.03452
2019Q3	211571549	25680773.89	1032.313434	890.1860311	55792.45942
2019Q4	207067973	19404743.01	1112.342531	890.580661	58618.39039
2020Q1	200530835	8732512.814	1214.072743	888.9865746	62064.82741
2020Q2	196497845	2254177.61	1305.13573	889.1543103	65817.47125
2020Q3	194969005	-30262.6022	1385.531494	891.0838678	69876.32192
2020Q4	195944315	1879192.178	1455.260033	894.7752473	74241.37941
2021Q1	199423774	7982541.95	1514.321349	900.2284487	78912.64373
2021Q2	202033368	12560054.28	1558.617336	904.3183498	82416.09196
2021Q3	203773097	15611729.16	1588.147993	907.0449505	84751.72412

individuals and companies to financial services and providing capital for investment in economic activities. Financial inclusion leads to economic growth, as financial inclusion can reduce the costs of financial operations and expand the scope of financial services, which contributes to promoting economic growth and improving the standard of living of community members and stimulates investment and innovation, which promotes sustainable growth and economic development in Iraq.

Therefore , the study recommended the necessity work to enhance the reality of financial inclusion in the financial sectors and increase the number of banking branches, which contributes to strengthening the ability of these excluded groups to improve their economic aspects and enable them to benefit from financial inclusion services and thus achieve social justice, as one of the basic goals of economic growth, offering investment projects to foreign investors, providing them with the opportunity and attracting them, as well as encouraging local labor and local investors to establish investment projects with a sustainable economic return.

Abstract

The study is dealt with the relationship between investment expenditures, financial inclusion, and the economic growth in Iraq for the period (2010-2021), as the importance of that relationship is determined by the success of governments in the task of employing the available capabilities in achieving an economic growth and development. The hypotheses depend on the theoretical analysis that is relied on the economic theory, as well as the analytical quantitative method using Granger Causality to clarify the aforementioned relationship based on the dynamic relationship that exists between the time series of the study variables for achieving the goals of the economic growth.

In order to achieve the goals of the study and prove its hypotheses, the study was divided into four chapters, the first is dealt with the methodology of the study and some previous studies, while the second chapter explained the theoretical framework of the study through four sections , the first is focused on investment expenditures, while the second one is dealt with financial inclusion and the third is economic growth, while the fourth section deals with the relationship between investment expenditures, financial inclusion and economic growth in Iraq, as for the third chapter is dealt with the practical framework of the study through two sections, the first deals with the description and analysis of the data of the study variables, and the second focuses on testing and analyzing these variables using Granger's causality. However, the study ends with conclusions and recommendations as a final chapter .

The researcher reached a number of conclusions, the most crucial one is that there is a statistically significant effect and a direct relationship with different degrees between the indicators of financial inclusion selected in this study, represented in (the number of banking branches, ATMs , points of sale (POS), And the economic growth represented by (Gross domestic product) (GDP) and the investment expenditures index, and depending on those results that have been reached, we notice a causal relationship that goes from financial inclusion towards investment expenditures and from investment expenditures to financial inclusion, as it can Financial inclusion contributes to improving the access of

***Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Al-Qadisiyah
College of Administration and Economic
Department of Finance and Banking
Graduate Studies***



***Analysis of the Relationship between
Investment Expenditures and financial
Inclusion and their impact on the Growth
of the Iraqi Economy using the model
(Granger Causality)***

A Thesis Submitted by:

Zena Sadq Zwer

TO

***The council of the College of Administration and
Economics in University of Al-Qadisiyah , As a part of
the Requirement for the Master's Degree in Finance
and Banking Sciences.***

***Supervised by :
Prof. Dr. Salim Sallal Rahi Al Hassnawi***